أوراق البدائل

الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة:

الأحزاب وقضايا الإصلاح

باحث رئيسي: محمد العجاتي

باحث: عمر سمير

باحث مساعد: أميرة إسماعيل

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة:

الأحزاب وقضايا الإصلاح

منتدى البدائل العربي للدراسات

ديسمبر 2013

باحث رئيسي: محمد العجاتي

باحث: عمر سمير

باحث مساعد: أميرة إسماعيل

مراجعة: أيمن عبد المعطي

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

مقدمة

مع قيام ثورة يناير في 2011 زاد عدد الأحزاب في مصر من 24 حزبا إلى أكثر من 80 حزبا في نهاية 2013، وهو ما يعد مؤشرا على انخراط فئات جديدة في العملية السياسية في مصر، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن تعديل قانون الأحزاب في 2011 نص على حد أدنى لتسجيل أي حزب بخمسة آلاف عضوا. وخلال السنوات الثلاث للثورة خاضت هذه الأحزاب العديد من المعتركات السياسية بداية من الاستفتاء على الإعلان الدستوري في مارس 2011، وحتى الاستفتاء على الدستور الثاني المزمع في يناير 2014. إضافة إلى فعاليات على الأرض من تظاهرات واعتصامات متوالية، بما يستلزمه ذلك من تحالفات تطورت أحيانا وتغيرت أحيانا، أخذت الشكل الحزبي تارة والشكل المنفتح "حركات– ائتلافات" تارة أخرى. هذا الإنهاك أعاق الأحزاب بشكل كبير في بناء كياناتها الحزبية والتواصل مع القواعد اللازمة لبناء الأحزاب على أسس مجتمعية، إلا أنه جعلها تبلور رؤى فيما يخص القضايا السياسية المطروحة على الساحة.

يهدف هذا البحث إلى عمل رصد تحليلي لمواقف وبرامج مختلف الأحزاب الرئيسية المشاركة في عمليات التغيير والإصلاح القائمة في مصر منذ العام 2011 وحتى اليوم، وذلك في سبيل الوصول إلى فهم أدق لطبيعة الدولة وشكل النظام قيد التشكل. حيث تحدد مواقف وبرامج واقتراحات الأطراف النشطة والفاعلة ضمن هذه القوى والمشاركة في النقاش العام حول المحاور المتعلقة بطبيعة الدولة، والدستور والإصلاحات الدستورية بشكل عام، إصلاح مؤسسات الدولة، ومبادئ ومنظومة القوانين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تعكس الدراسة آراء ومواقف القوى والأطراف الرئيسية من السياسات العامة ومن القوانين ومشروعات القوانين والمراسيم والإجراءات المتعلقة بالمحاور المطروحة ضمن أسئلة البحث، وخلاصة نقدية حول مضمون البرامج والاقتراحات، وأين تتقاطع وأين تفترق.

كما تبرز كل دراسة التحديات والرهانات التي تطرحها على طبيعة تركيبة النظام وأسسه ومؤسساته وعلى مجمل عملية الإصلاح من جهة أولى، وما ترفعه هذه البرامج والاقتراحات من تحديات ورهانات على القوى والأطراف الأخرى، من جهة ثانية. ولتحقيق ذلك تجمع الدراسة بين المنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي، من خلال مصادر ثانوية: البرامج المنشورة للأحزاب، تحالفات الأحزاب، وثائق الأحزاب أو الوثائق التي شاركت فيها، والتصريحات الإعلامية، والبيانات الرسمية.

وتتناول الورقة الأحزاب الأكثر فاعلية على الساحة المصرية من حيث التمثيل في البرلمان أو وجود مرشحين لها في الرئاسة أو التفاعل مع القوى الاجتماعية والحركات الشبابية والمجتمعية التي تعمل على الأرض ، التيارات السياسة المختلفة الأحزاب الإسلامية والليبرالية واليسارية والقومية. مع مراعاة أن تكون من بينها أحزاب مؤسسة من قبل الثورة المصرية، وأخرى عملت على الأرض في ظل النظام السابق ولم تحصل على الشخصية القانونية إلا بعد الثورة، وأحزاب أسست وسجلت بعد الثورة.

الفصل الأول: الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية

يتناول هذا الفصل أحزابا تعبر عن التنوع داخل التيار الإسلامي. تأسس حزب الوسط من مجموعة الشباب المنتمين للحركة الإسلامية والذين قرروا الانفصال عنها وتكوين هذا الكيان الحزبي عام 1995، ورفض مرات عدة حتى حصل على حكم محكمة في 19 فبراير 2011. يقدم الحزب ذاته باعتباره كيانا مستقلا عن جماعة الإخوان المسلمين وباعتباره حزبا مدنيا ذي مرجعية إسلامية. أما حزب الحرية والعدالة فهو الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، تأسس عقب ثورة يناير 2011، والحزب يقر بأنه حزب ذي مرجعية إسلامية. الحزب الثالث هو البناء والتنمية الذي يمثل امتدادا للجماعة الإسلامية والتي كانت ناشطة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، والتي كانت في مواجهة مع مباشرة مع الدولة، ويتميز الحزب بأنه يستند إلى حد كبير للمراجعات التي قامت بها عناصر الجماعة في تلك الفترة، والحزب يعطي قضايا الهوية والمرجعية الإسلاميين أهمية وعناية خاصتين، مع تأكيده في شعاراته الكبرى المستخدمة على مبدأ العدالة الاجتماعية، وقد حصل الحزب على الترخيص في يونيه 2011. بينما حزب النور هو حزب سلفي يمثل الذراع السياسية للدعوة السلفية بالإسكندرية، وتشكل في 13 يونيه 2011، ممثلا لأحد اتجاهات التيار السلفي بمصر وتعد قضية الهوية وتطبيق الشريعة الإسلامية على قائمة أولويات الحزب. أما حزب مصر القوية والذي حصل على موافقة لجنة شئون الأحزاب في 12 نوفمبر 2012 فيؤكد الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وإن كان يحاول أن يقدم تفسير ورؤية تقدمية حول مبدأ تمسكه بمبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تشكل الحزب استنادا لكثير من العناصر الشابة التي انضوت تحت حملة عبد المنعم أبو الفتوح الرئاسية، وذلك عقب انتهاء السباق الرئاسي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأحزاب كلها حصلت على الاعتراف القانوني بعد ثورة 25 يناير، وإن كان حزب الوسط كان تحت التأسيس ومتداولة بحقه قضية للتأسيس في المحاكم المصرية من قبل الثورة. كما أن حزب الحرية والعدالة امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين التي تعمل منذ أكثر من 80 عاما وأعلنت برنامجا سياسيا لها في 2008، إلا أن أحزاب البناء والتنمية وحزب النور ومصر القوية لم يكن لهم تواجد سياسي قبل الثورة بالمفهوم الحزبي.

أولا: الموقف من طبيعة الدولة (الهوية والنظام السياسي)

سيطر مفهوم الهوية على برامج الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية بدرجات متفاوتة، وباستثناءات بسيطة يظهر تناولهم للمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي بشكلها التقليدي خاصة ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني، وهو ما كان أبرز تجلياته في الدستور الذي سيطرت على صناعته هذا التيار "دستور 2012". وتتبلور طبيعة الدولة في برنامج حزب الحرية والعدالة في كون الشعب مصدر السلطات، فهو صاحب الحق الأصيل في اختيار حاكمه ونوابه والبرنامج الذي يعبر عن طموحاته، الشورى هي السبيل لتحقيق مصالح الوطن حتى لا يستبد فرد أو فئة بالتصرف في الأمور العامة التي تتأثر بها مصالح الشعب، والديمقراطية تمثل الآلية المناسبة لتحقيق الشورى. يرى حزب الحرية والعدالة أن الدولة النموذج التي يسعى إليها هي التي تتحقق فيها الأركان والقواعد الأساسية مثل حق الأمة في اختيار مسئوليها ومحاسبتهم وتحقيق مبدأ الفصل الواضح بين السلطات مع تكامل أدوارها ووظائفها واستقلال القضاء للحد من هيمنة الحكام ومحاسبتهم، إلى جانب استقلال المجتمع، والحكومة هي وكيل عن الأمة تقوم بالمهام المركزية مثل الدفاع والأمن والخارجية، وهى مسئولة عن التخطيط، وتوجيه القطاع الخاص والأهلي بسياسة الحوافز. ويفرد الحزب فصلا كاملا للحديث عن الدولة وطبيعة النظام السياسي "يرى حزب الحرية والعدالة أن النظام البرلماني هو النظام الأنسب لظروف البلاد حيث يقوم هذا النظام على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويوجد في هذا النظام رئيس دولة يسود ولا يحكم ولفترتين رئاسيتين فقط، ورئيس وزراء يتولى مسئولية الحكم، إضافة إلى السلطة التشريعية". وفيما يتعلق بالهوية فهم يرون أن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مما يحقق العدل في

سن القوانين وفى التطبيق وفى الأحكام مع الإقرار لغير المسلمين بحقهم في التحكم إلى شرائعهم فيما يتعلق بخصوصياتهم الدينية".[١] كما يركزون على مفهوم الهوية الحضارية ويتحدث برنامجهم بشكل يربط بين الهوية العربية والإسلامية وخصوصا في رؤية الحزب لأهداف الأمن القومي والسياسة الخارجية، وكذلك ما يتعلق بالتعليم والثقافة.[٢]

أما حزب الوسط فيرى بعبارات محددة، أنها دولة ديمقراطية تقوم على المواطنة والمساواة ويتضح ذلك من عباراته "ضمان حقوق المواطنة المتساوية لجميع المصريين، بغض النظر عن الدين أو الجنس أو العرق أو الوضع أو الثروة، الشعب مصدر جميع السلطات التي يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن العام، وهذا المبدأ يتضمن حق الشعب في أن يشرع لنفسه وبنفسه القوانين التي تحقق مصالحه. تقليص السلطات الممنوحة في الدستور لرئيس الجمهورية وتحديد حد أقصى لتوليه المسئولية بفترتين مدة كل منهما أربع سنوات"، وبالنسبة للهوية فإن مؤسسي الحزب "يرون أن الانتماء للدائرة الحضارية العربية–الإسلامية لا يعني استبعاد المكون القبطي من الثقافة المصرية، ويؤكد على أن الوعاء الثقافي المصري نجح في صهر المكونات الثقافية المتعددة وصنع منها مزيجا متماسكا، وهذا ما منح الثقافة المصرية خصوصيتها وتفردها بين ثقافات العالم. وينطلق المؤسسون من هذا المفهوم المنفتح المركب للهوية الذي يركز على أن تنمية الهوية المصرية لا يتأتى إلا بتنمية كل أبعادها وجوانبها ومكوناتها فرعونية، وقبطية، ونوبية، وبدوية، وحضرية، وجميعها داخل المكون العربي الإسلامي[٣].

ويرى حزب النور في النقطة المتعلقة بالبرنامج السياسي أن "الإصلاح السياسي أصبح مطلبا أساسيا وضروريا لجميع قطاعات الشعب، وهو القاعدة للإصلاح في كافة مناحي الحياة، والنظام الذي يقوم عليه الاستقرار والثبات للمجتمع، ويدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعا، بعيدا عن النموذج الثيوقراطي، الذي يدعو لدولة تدعي الحق الإلهي في الحكم، وتحتكر وحدها الصواب في الرأي، وكذلك بعيدا عن النموذج اللاديني الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية، وإنما يدعو الحزب للدولة القائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات: التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي تعمل بشكل متوازن ومتكامل، وتحمي الحريات وتحقق العدالة بين أبناء الوطن جميعا، وتحرص على تكافؤ الفرص، حفظ الحقوق وتراعي معايير الشفافية والنزاهة"،" ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية، وذلك بضرورة ممارسة الشعب حقه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها في ضوء الالتزام بالدستور وثوابت الأمة ونظامها العام، والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة مباشرة ونزيهة، وكذلك حرية الشعب في اختيار نوابه وحكامه ومن يسوس أمره، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وعزلها إذا ثبت انحرافها". ويركز الحزب على قضية الهوية مفردا لها عنوانا خاصا بالثقافة والهوية يرى فيه أن "قضية الهوية قضية محورية لا بد من الاهتمام بها والتركيز عليها، لأنها هي التي تشخص ذات الأمة وتميزها، وهي السمة الجوهرية العامة لثقافتنا، ويهدف الحزب إلى إقامة دولة عصرية حضارية متقدمة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، ذات رسالة حضارية راقية ترفع قيمة الأخلاق والفضيلة والقيم النبيلة . فإذا كانت الهوية المصرية هي الهوية الإسلامية العربية بحكم عقيدة ودين الغالبية العظمى من أهلها، واعتمادا على أن اللغة العربية هي لغة أهلها، فإن الواجب الأول للدولة ممثلة في وزارة الثقافة ووزارة الإعلام، وكذلك وزارة التربية والتعليم، والجامعات والمعاهد العليا وغيرها من المؤسسات الثقافية الحكومية وغير الحكومية، إنما يتمثَّل في تعزيز الهوية الثقافية التي تُكسب الأمة مكونات هويتها الوطنية، وفي ترسيخ حضور هذه الهوية في مختلف مناحي الحياة والأنشطة الإنسانية جميعا، وفي العمل على ترسيخ هذه الهوية وتقويتها ولقد أظهرت الأمة بكافة أطيافها توافقا شعبيا كبيرا على اعتماد الإسلام دينا للدولة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية، وكذلك مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر

---

[١] برنامج حزب الحرية والعدالة، ص 8، موقع الحزب، على الرابط التالي: http://fj-p.com

[٢] برنامج حزب الحرية والعدالة ص 23، 29، 30، 71، 82.

[٣] برنامج حزب الوسط، المحور السياسي، موقع الحزب، على الرابط التالي: http://www.alwasatparty.com/program.php

الرئيسي للتشريع"[٤] وهنا يمكن وبوضوح ملاحظة تقديم الحزب لكلمة الإسلامية على العربية في برنامجه بعكس موقف حزبي الحرية والعدالة والوسط. وقد ركز الحزب في صياغة دستوري 2012 و2014 على قضية الهوية واعتبر معركته الأساسية في المادة 219 من دستور 2012 (مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة) والتي لم يتمكن من إدراجها في دستور 2014. كما دافع عن بعض المواد الملتبسة التي يفسرها الحزب بشكل خاص وكان يرى فيها مدخلا لتطبيق الشريعة الإسلامية سيحاولون فرضه مستقبلا مثل تلك المادة التي تسمح بإقرار عقوبات بنص الدستور، أو أخذ رأي بعض الهيئات قبل التشريع[٥].

أما حزب البناء والتنمية فيرى الدولة التي يطمح إلى وجودها المصريون يتقدمها هوية إسلامية حضارية، دولة شورية ديمقراطية دستورية وقانونية تقوم على المؤسسات، ضد حكم الديكتاتورية عسكرية كانت أم مدنية، كما أنها دولة لا تقوم على الحكم بالحق الإلهي الثيوقراطي. دولة حكامها يحاسبون ويتم انتخابهم من قبل الشعب الذي هو مصدر للسلطات، المواطنة أساسا للحقوق والواجبات في إطار حماية التنوع والتعددية. وهي دولة عصرية تجمع بين العلم والإيمان تحافظ على الاستقلال وترفع راية التواصل الحضاري. أما عن النظام السياسي فلا يطرح برنامج الحزب بخصوصه إلا كونه يتبنى النظام البرلماني.

ورغم تبني هذه الأحزاب للنظام البرلماني إلا أنها ومع وصول جماعة الإخوان لمنصب الرئيس أثناء إعداد دستور 2012، تراجعت هذه الأحزاب عن ذلك واعتمدت نظام أقرب للنظام الرئاسي يعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، فهو رئيس الدولة، رئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب، ويحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه، ويراعي الحدود بين السلطات، فهو يختار رئيس مجلس الوزراء، ويكلفه بعرض برنامجه على مجلس النواب، ويضع مع مجلس الوزراء السياسية العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، يجوز له تفويض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء أو لنوابه، للوزراء، المحافظين، وله حق دعوة الحكومة للتشاور في الأمور المهمة، ويتولى رئاسة الاجتماع الذي يحضره، وله أن يلقي بيانا حول السياسة العامة للدولة في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشورى، ويمثل الدولة في علاقاتها الخارجية، يبرم المعاهدات ويُصدق عليها بعد موافقة مجلسي النواب والشورى، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم ويعين الممثلين السياسيين للدولة ويقيلهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية، يعلن حالة الطوارئ بعد أخذ رأي الحكومة، وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، وله حق دعوة الناخبين للاستفتاء في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح الدولة العليا، يصدر رئيس الجمهورية قرار تعين قضاة المحكمة الدستورية العليا، له حق عرض القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية وللانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية على المحكمة العليا قبل إصدارها، ويعين النائب العام بعد اختيار مجلس القضاء الأعلى، يتولي رئاسة مجلس الأمن القومي، ويتولي رئاسة مجلس الدفاع الوطني، وهو الرئيس الأعلى لجهاز الشرطة، يعين رؤساء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية بعد موافقة مجلس الشورى، له حق طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور).[٦]

حزب مصر القوية[٧]: فيما يتعلق بطبيعة الدولة والنظام السياسي في انحيازات الحزب " أولا: زيادة تأثير المواطن في القرار السياسي "تعميق الديمقراطية التشاركية" يهدف حزب "مصر القوية" إلى بناء دولة تكون فيها السيادة الحقيقية للشعب في إطار مرجعية دستورية، وأن يصبح فيها المواطن المصري المراقب الحقيقي للعملية السياسية، بدون تعاظم لمجموعة ما مدنية أو عسكرية خارج إطار العملية الديمقراطية، كما يهدف الحزب إلى إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة من جهة، والمجتمع والدولة من جهة أخرى؛ بحيث تصبح الثقافة السائدة داخل الدولة، وآليات مؤسساتها هي "الخدمة" لا "التسلط"، كما تجعل المواطن هو المخدوم،

---

[٤] انظر برنامج حزب النور، الثقافة والهوية، على الرابط التالي: http://www.alnourparty.org/

[٥] محمد العجاتي، قراءة نقدية في الدستور الجديد، جريدة الشروق المصرية- 10 ديسمبر 2012، http://is.gd/KBemfk

[٦] دستور جمهورية مصر العربية لعام 2012، على الرابط التالي: http://is.gd/cgnTWR

[٧] انظر الصفحة الرسمية لحزب مصر القوية على الفيسبوك، على الرابط التالي: http://is.gd/U9y9ql

وصاحب القرار؛ والدولة ومؤسساتها هي الوكيل، والقائم على مصلحة الفرد والمجتمع؛ وستُؤسَّس هذه العلاقة على أن الناس جميعا بغض النظر عن المعتقد، أو الجنس، أو اللون، أو الطبقة، سواسية أمام القانون، والقضاء، ومن حيث تكافؤ الفرص في ظل سيادة كاملة للقانون".

وفي قضية الهوية ففي فلسفة الحزب وفي العنصر ثانيا: احترام الهوية، يرى الحزب أن "احترام هوية الأمة وتراثها الأصيل هو أحد الأركان الأساسية التي قامت عليها فلسفة الحزب؛ لأننا نؤمن في حزب "مصر القوية" أن ما من أمة قامت ونهضت إلا عبر اعتزاز شعبها بهويته الثقافية والحضارية الراسخة التي تشكل نقطة التقائه المشترك، ومرجعية قيمه العليا.

إن هوية الأمة لا تخص أهل دين دون آخر، ولا أهل إقليم دون آخر، ولا جنسا دون آخر، ولكنها تعني المشترك بين أبنائها من قيم، وتاريخ، وحضارة، وثقافة، ولغة تركت أثرها في الأمة كلها بكل أطيافها ومكوناتها، مع الحفاظ في ذات الوقت على خصوصية أهل كل دين، وعادات كل مكون جغرافي أو عرقي ، نؤكد في هذا الإطار على أن هوية مصر الثابتة هي الانتماء العربي لمصر، مع الحفاظ على الخصوصية المصرية، والمكوّن الإسلامي الوسطى بما يمثله من مدرسة أصيلة منضبطة عميقة متسامحة في فهم الشرع الشريف، تقوم على التراكم العلمي، واحترام تنوع الآراء، وتوازن دوائر الهوية، واحترام التعددية الثقافية، والتجدد الدائم في إطار الحفاظ على الأصول، وبالانحياز لهذه المدرسة الأصيلة التي يعتبر الأزهر أهم تجلياتها؛ يقدم المشروع بديلا للتعامل مع قضية الهوية دون إفراط ولا تفريط".

ورغم كون هذه الرؤية أكثر تطورا من رؤية بقية أحزاب التيار الإسلامي فيما يخص طبيعة الدولة والنظام السياسي، إلا ان النص الخاص بالهوية ظل ملتبسا وحامل لتفسيرات بعضها قد يجنح إلى الفاشية وهو ما انعكس في مواقف ملتبسة للحزب فيما يخص تفسير الهوية فمن الرفض في دستور 2012 لنصوص اعتبرها البعض طائفية لرفض نصوص تطلق مدنية الدولة في دستور 2014، وهو ما ظهر في تصريحات أعضاء مختلفين من الحزب في وسائل الإعلام[٨].

يظهر بوضوح مفاهيم تراثية غير مفسرة في برامج ومواقع الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وهو ما انعكس في الدستور فكلمة "الشورى" على سبيل المثال دون تحديد الفرق بينها وبين الديمقراطية في النظام السياسي الحديث وردت في عدة برامج وكذلك في المادة السادسة من دستور 2012 والتي تنص على أن النظام السياسي يقوم على مبادئ الديمقراطية والشورى . كما تم اختصار مفهوم الهوية المركب وإلى مفهوم أحادي البعد يتوقف عن الدين دون غيره من العناصر المكونة للهوية سواء الثقافية أو التاريخية أو الاقتصادية وغيرها، بل تم عبر المادة 219 في دستورهم لتضييقها لتقتصر على "أهل السنة والجماعة". وقد تم استخدام هذا الاستقطاب في المراحل المختلفة إذ أنه بدى الوسيلة الأفضل لترويج هذه الأحزاب لنفسها حيث جرى مبكرا ومن أول استحقاق سياسي استخدام لثنائية الإسلام في مواجهة الكفر سواء كان ذلك في تفسيراتهم العلمانية أو الليبرالية أو الشيوعية أو حتى الاختراق الشيعي لمصر والمسيحيين ودور الكنيسة– في مارس 2011 مع الاستفتاء على الإعلان الدستوري، ثم في الانتخابات عبر تحالف القوى الإسلامية من جانب وإصرار الحرية والعدالة على نزول حلفائه تحت اسمه وليس تحت مسمى تحالف واسع. وإبان فترة حكم مرسي تم الترويج لدستور 2012 على ذات الأساس وانتشرت جمع "الشرعية والشريعة" التي تقوم على ربط النظام السياسي بالمشروع الإسلامي ومهاجمة كل من يعارض النظام السياسي باعتباره ضد الإسلام. وهي الشعارات التي لم تختفي في مظاهرات الخزان ما بعد 30 يونيه رغم محاولتهم إضفاء طابع آخر عليها إلا أن الهتافات والشعارات وكثير من التحليلات لقيادتهم ما زالت تصب في ذات الاتجاه. إلا أننا في ظل هذه الوضعية يمكننا بوضوح تبين اختلاف حزبي الوسط ومصر القوية من حيث البرامج والتصريحات عن هذا السياق العام، وإن كان دخول حزب الوسط في سياق صناعة الدستور ومن بعده فيما أطلق عليه جبهة الضمير التي نشأت لمواجهة جبهة الإنقاذ قد يراه البعض قد تورط في هذه المواقف، على عكس مصر القوية الذي ظل خارج هذه

[٨] عبد المنعم أبو الفتوح: الإخوان يحملون أنفسهم كراهية خطرة على الوطن والدعوة، 29 يناير 2013: http://is.gd/eZrk8u

الإطارات وأصر على معارضة هذه الممارسات، [٩] وإن كان لا يمكننا رصد لأي طرح أو مواقف مناهض لها، إذ يكتفي بالرفض الشفهي في شكل أشبه بتبرئة الضمير منه إلا الممارسة السياسية.

ثانيا: الإصلاحات الدستورية

في الفصل الأول وبعنوان "الأسس والمنطلقات" يرى حزب الحرية والعدالة أن "الإصلاح السِّياسي والدستوري والإصلاح الأخلاقي هما نقطةُ الانطلاق لإصلاح بقيَّة مجالات الحياة كلها"، وتحت بند السياسات والاستراتيجيات "احترام الشرعية الدستورية، والعمل من خلال القوانين والدستور لإحداث التغيير بالطرق التي نص عليها واحترام مؤسسات الدولة وكذلك احترام الأعراف والاتفاقات الدولية التي تدعو إلى التعاون بين الشعوب وخير البشرية"، وفي الفصل الثالث الخاص بالأهداف يطرح برنامج الحزب إن "تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري وإطلاق الحريات العامة وخاصة حرية تكوين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وإقرار مبدأ تداول السلطة طبقا للدستور الذي يقره الشعب بحرية وشفافية".

أما حزب الوسط فيرى "رغم أن هدف أي إصلاح سياسي ودستوري هو المواطن المصري المنوط به رفعة شأن وطنه، فقد ثبت أيضا بالدليل الواقعي من تجارب دول أخرى أن غياب الديمقراطية يؤدي إلى ضياع الأوطان أو على أقل تقدير إلى وقوعها في براثن التدخل الأجنبي الذي يتخذ من غياب الديمقراطية ذريعة لتحقيق مآربه الخاصة الدولية والإقليمية وهذا التدخل الأجنبي لا يراعي –في جميع الأحوال– خصوصية المجتمع المصري، ولا يقيم وزنا لتاريخه السياسي ونضاله الوطني والديمقراطي. ومن هنا يرى المؤسسون أن إطلاق الحريات العامة وتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري من شأنه أن يزيد قوة المجتمع في مواجهة التحديات الخارجية، التي تأتي في مقدمتها الهيمنة الأجنبية على مقدرات الشعوب والأوطان. كما أن إطلاق الحريات يؤدي إلى دعم الاستقرار، ويحمى المجتمع من التعرض لهزات وقلاقل نتيجة استمرار الأوضاع الراهنة".

أما حزب النور فيتحدث عن الدستور دوما في إطار "الالتزام بالمادة الثانية بالدستور المصري واعتبارها مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظاما عاما وإطارا ضابطا لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية". وهو ما يؤكد ما سبق الإشارة له إلا تبني الهوية أحادية الأبعاد وسيطرتها على مختلف موضوعات الإصلاح وبشكل متعسف أحيانا.

حزب البناء والتنمية: الهدف الرابع للحزب "العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري والقانوني الذي يؤسس لنظام سياسي لا يستبعد تيارا سياسيا ولا يقصى فصيلا وطنيا "، ويطرح الحزب قضايا إصلاحية مثل ضرورة إلغاء نسبة الـ50% المخصصة للعمال والفلاحين لانتفاء المبررات التي اقتضت وجودها، إعادة النظر في وجود مجلس الشورى واختصاصاته وطبيعة تكوينه وشروط الترشيح لعضويته، تقليص حق السلطة التنفيذية في تعيين نواب بالمجالس التشريعية (الشعب والشورى) إلى أدنى حد ممكن وفى إطار ضوابط وشروط محددة، إلغاء كافة القوانين والمحاكم الاستثنائية لا سيما محاكم امن الدولة العليا المشكلة طبقا لقانون الطوارئ وإقرار حق المواطن في المثول أمام القاضي الطبيعي".

باستثناء وثيقة د. علي السلمي التي طرحت في أول نوفمبر 2011[١٠] أيدت هذه الأحزاب على مدار عامين مسار الإصلاح الدستوري وإن اختلف مع بعض المبادئ الواردة في برامجها، وشاركت في صياغة دستور 2012، وكانت التيار المسيطر في لجنته، ويمكن أن نقول بالنظر للبنود أعلاه أنه جاء معبرا عن توافق بينها، مع الأخذ بالاعتبار بعض الظروف السياسية والمجتمعية (مثل جعل نسبة 50% كنسبة للعمال والفلاحين لفترة انتقالية حددت بدورة برلمانية) إلا أن الركيزة كانت في الأساس لهذا الدستور كانت

[٩] راجع تصريحات رئيس الحزب د. عبد المنعم أبو الفتوح، أبو الفتوح في حوار موسع مع "الشروق": مرسي فشل هو وتنظيمه (1-2)، 25 يوليو 2013: http://is.gd/xjCFXE

[١٠] هي وثيقة أطلقها الدكتور على السلمي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ونائب رئيس الوزراء في نوفمبر من عام 2011، وتتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية لما تسميه الوثيقة دستور الدولة المصرية ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، وكانت تعطي ضمانات وصلاحيات واسعة للمؤسسة العسكرية.

التوافق بين هذه الأحزاب. وبعد 30 يونيه دافعت هذه الأحزاب عن شرعية دستور 2012 ورفضت تعطيله في 3 يوليو. إلا حزب النور الذي انخرط في العملية السياسية وخارطة الطريق المعلنة برر ذلك بأنه المدافع عن الهوية الإسلامية وأن مشاركتهم في لجنة 2014 هي الضمانة للحفاظ على ذلك [١١]. لم يكن حزب مصر القوية ضمن هذا التوافق وعارض دستور 2012 وقدم نقدا معتبرا له[١٢]. إلا أنه مع إعلان الحزب بعد إقرار الدستور لم يتطرق في برنامجه لعملية الإصلاحات الدستورية كموضوع مستقل بذاته، إنما من خلال النقاط المختلفة في برنامج الحزب، وقد أعلن حزب مصر القوية موقفه من مشروع دستور 2014 المعدل في يوم 10 ديسمبر الماضي بالتأكيد على رفضه لهذا الدستور، ودعوة جمهور الشعب المصري للتصويت بلا في الاستفتاء عليه حيث رأى أن أعضاء هذه اللجنة يمثلون تحالف الطبقة الحاكمة ولا يمثلون التنوع الطبيعي في الشارع المصري، إلى جانب أجواء الاستقطاب المسيطرة على المجتمع المصري، إلى جانب عمل اللجنة في جو من الضبابية وعدم الشفافية، كما أنه أضعف من التزام الدولة بواجباتها تجاه المواطنين وحقوقهم.[١٣]، كما أن الحزب يرفض المحاكمات العسكرية للمدنيين بشكل قاطع وقد شارك الحزب في الوقفة الاحتجاجية المناهضة للمحاكمات العسكرية للمدنيين أمام مجلس الشورى[١٤].

ثالثا: إصلاح مؤسسات الدولة (نموذج: القضاء والداخلية)

أولت برامج أحزاب هذا التيار أولوية واضحة لقضية إصلاح مؤسسات الدولة فحزب الحرية والعدالة في المبادئ السياسية الأساسية يشير في برنامجه بالنقطة الخامسة إلى حيادية جهاز الإدارة العامة "لا بد أن يتضمن هيكل النظام السياسي نظاما فعالا للإدارة العامة الرشيدة، يقوم على بنى مؤسسية مستقرة تتسم بمعايير الكفاءة والنزاهة والحياد، وذلك بطرح نظرة شاملة لإصلاح الجهاز الإداري في الدولة تؤهله للقيام بوظائفه التنموية والخدمية بصورة أكثر كفاءة وحيادية بغض النظر عن تداول السلطة بين الأحزاب المختلفة. فمن المهم أن لا يكون الجهاز الإداري للدولة حزبيا وتابعا لنخبة بعينها، وأن لا يتم السيطرة على الحكم من خلال السيطرة عليه، مما يجعل أجهزة الدولة طرفا في التنافس السياسي، ويفقدها وظيفتها الأساسية ويعرضها للفساد، ولضمان كفاءة الجهاز الإداري وحياده، يجب أن تخضع الترقيات لقواعد موضوعية ثابتة ومستقرة، مع وضع نظام واضح للمساءلة والمحاسبة، بجعل العلاقة بين الرئيس والمرؤوس علاقة يحكمها القانون، فلا طاعة للرئيس في مخالفة القانون، وأن يكون الموظف العام مسئولا عن الخطأ الجسيم مسئولية جنائية ومدنية في ماله الخاص، أما الخطأ اليسير في مسئوليته تضامنية مع الدولة وضمان نظام عادل للأجور والمكافآت يحد من الاستغلال السياسي والفساد المالي والإداري".

على مستوى السلطة القضائية قدم الحزب في برنامجه مجموعة من النقاط التي تتعلق بإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي، واختصاص القضاء المدني الطبيعي بالفصل في كافة قضايا المدنيين، واستقلالية الهيئات القضائية بناء على إخراجها من عباءة السلطة التنفيذية وتعديل الهياكل الخاصة بها. أما وزارة الداخلية فكان مشروع الإصلاح يقوم على اخضع هذا الجهاز في جميع أعماله لرقابة المشروعية القانونية التي تباشرها السلطة القضائية بكافة جهاتها وشعبها دون حصانة أو استثناءات لتتمكن من القيام بمهمتها الأساسية وهى نشر العدل والأمن بين المواطنين. وتغيير ثقافة حالة الطوارئ ليحل محلها ثقافة احترام حقوق الإنسان واحترام القانون.

ونرى ذات الأفكار في برامج باقي أحزاب هذا التيار، حيث يرتكزون في إصلاح المؤسسة القضائية على مشروع تيار استقلال القضاء الذي أعلنه نادي القضاة في 2006، وفي برنامج إصلاح الداخلية على تطويرها وإخضاعها لرقابة السلطة القضائية، ولا

---

[١١] حزب النور: الله استعملنا للحفاظ على مواد الهوية بالدستور: http://is.gd/70ebgZ

[١٢] وثيقة مصر القوية حول دستور 2012.

[١٣] حزب مصر القوية يرفض الدستور المعدل، 10 ديسمبر 2013، موقع فرانس 24، متاح على الرابط التالي: http://is.gd/cz1dBX

[١٤] انظر بوابة الشروق بتاريخ 26 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://is.gd/3tK9XX

يطرحون دورا في هذا الإصلاح للمجتمع المدني. ورغم هذا التماسك فقد جاءت المواقف مختلفة، فحيثما وصل التيار الإسلامي ممثلا في حزب الحرية والعدالة ومرشحه في الانتخابات محمد مرسي للرئاسة؛ تراجعت هذه البرامج لصالح استخدام مؤسسات الدولة بذات آلياتها لصالح نظامهم ظهر ذلك في عدة مواقف أبرزهم تعيين النائب العام بذات الطريقة التي كانت في عهد نظام مبارك، واستخدام جهاز الشرطة القمعي في مواجهة المعارضة السياسية [١٥]. مع تغيير واضح هو إدخال عناصر من حركة الإخوان في هذه المؤسسات لضمان ولائها. وإن كنا لا نرى أي مواقف معارضة أو ناقدة من أحزاب هذا التيار فيما يخص استخدام مؤسسات الدولة لصالح النظام سوى من حزب مصر القوية. فعملية إدخال عناصر الإخوان إلى هذه الأجهزة شهد معارضة من داخل ذات التيار كان أبرزها من جانب حزب النور حيث كشف تفاصيل حول ما أسماه بـ"ملف أخونة الدولة"، وقال شعبان عبد العليم، عضو الهيئة العليا لحزب النور، إن "الحزب في انتظار اتخاذ مواقف حاسمة من قبل مؤسسة الرئاسة تجاه أخونة الدولة وأضاف: "أن الحزب تقدم بملف بشأن دلائل ومؤشرات أخونة الدولة لمؤسسة الرئاسة من باب النصيحة والتحذيرات الأولية"[١٦].

وفي إصلاح المؤسسات الأخرى: تبنت الأحزاب الانتخاب كوسيلة لاختيار كافة المستويات القيادية فـ"من الضروري احترام إرادة الشعب في اختيار هيئات السلطات الثلاث: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، وعليه فإنه يجب اعتماد الانتخاب وسيلة لاختيار الممثلين للهيئات والمؤسسات المعبرة عن الجماعة الوطنية المصرية مثل: عمداء الكليات ورؤساء الجامعات والاتحادات الطلابية، والنقابات المهنية والمجالس المحلية والتشريعية، والعمد ورؤساء المدن والمحافظين، وكذلك يجب تقوية المجالس المحلية واختيار ممثليها عن طريق الانتخابات المباشرة الحرة والنزيهة، ومنحها صلاحيات حقيقية لإدارة المناطق التي تمثلها بشكل لا مركزي" [١٧] بينما تناول حزب مصر القوية إصلاح مؤسسات الدولة من منطق مختلف حيث تناول برنامج الحزب قضية إعادة هيكلة الجهاز البيروقراطي للدولة. وبالتأكيد تناسقا مع هذه الرغبة في الاختراق والاستخدام ابتعدت المواد المتعلقة بهذه الأجهزة في الدستور عن ما ورد في برامج هذه الأحزاب وظلت تضعها تحت وصاية باقي السلطات، خاصة رئيس الجمهورية مثل سلطته في المادة 202 في تعيين رؤساء الأجهزة المستقلة والهيئات الرقابية.

رابعا: الحقوق المدنية والسياسية (الحق في التجمع والتنظيم)

لم تتبن الأحزاب الإسلامية المقولات القديمة لبعض التيارات الإسلامية التي تدين التعددية الحزبية، بل أن كلها وبدون استثناء أقرت التعددية واعتبرتها ركيزة للنظام السياسي. فحزب الحرية والعدالة يؤكد على حرية تكوين الأحزاب. ففي الفصل الثالث بعنوان: الأهداف تحقيق الإصلاح السياسي والدستوري وإطلاق الحريات العامة وخاصة حرية تكوين الأحزاب، ذكر "كما يعتبرها أحد مفردات المجتمع المدني"[١٨]. وفي الفصل الثاني بعنوان: المبادئ السياسية الأساسية يقر الحزب أن "الحرية كأصل إسلامي وتراث إنساني ركن أصيل في العلاقة التعاقدية بين المواطن أو مؤسسات المجتمع المختلفة من جهة، وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، بما يوفر عدالة تُساوى بين الأفراد، وتضمن حرياتهم في الاعتقاد، والتصرف والتملك، وإبداء الرأي والتعبير والتنقل والاجتماع وتكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف". [١٩]. إلا أن القيود الواردة في قانون الأحزاب الجديد (مارس 2011)[٢٠] والخاصة بالعدد والتكاليف المطلوبة لتأسيس الأحزاب لم تشهد في ظل حكم الإخوان أي تعديل.

---

[١٥] تصريحات مرسي المؤيدة للشرطة في أحداث بورسعيد.

[١٦] النور يهدد بكشف "ملف أخونة الدولة" إذا لم تتصد له مؤسسة الرئاسة، 28 فبراير 2013، http://is.gd/7mQXQf

[١٧] تنص على ذلك صراحة برامج أحزاب الحرية والعدالة والنور والوسط ومصر القوية.

[١٨] برنامج حزب الحرية والعدالة ص10

[١٩] برنامج حزب الحرية والعدالة ص17

[٢٠] لمزيد من المعلومات: محمد العجاتي،" قانون الأحزاب وخطوة جديدة نحو الديمقراطية"، منتدى البدائل العربي للدراسات،2012

أما حزب الوسط فينص في المبدأ العاشر من مبادئ الحزب على "الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة، على أن تكون الجهات الإدارية عونا في أداء مهماتها. ولا يكون لأية جهة إدارية سلطة التدخل بالحرمان من هذا الحق أو تقليصه. وتكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع والسلم والأمن الداخلي". وهو يشبه إلى حد كبير طرح حزب البناء والتنمية حيث أنه في إطار حديثه عن النظم والمؤسسات يقر الحزب بـ"التعددية السياسية وتداول السلطة وحق المعارضة السياسية وإطلاق الحق في إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية دون أي قيود أو شروط عند التأسيس أو ممارسة النشاط . الاختيار الحر للحكام والمحافظين وعمداء الكليات وممثلي الشعب ونوابه عبر آلية الاقتراع السري الحر النزيه تحت إشراف قضائي كامل".

أما حزب النور فقد سار في ذات المسار، لكن كعادته مع إقحام الشريعة حتى في هذه الخصوص فيتحدث الحزب عن " ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية، وذلك بضرورة ممارسة الشعب حقه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها في ضوء الالتزام بالدستور وثوابت الأمة ونظامها العام، والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة مباشرة ونزيهة، وكذلك حرية الشعب في اختيار نوابه وحكامه ومن يسوس أمره، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وعزلها إذا ثبت انحرافها".

حزب مصر القوية: يتبني الحزب في العنصر الثاني من البند رابعا: الانحياز للحريات السياسية والمدنية: "إطلاق حرية إنشاء الأحزاب السياسية، والتجمعات السياسية السلمية بأشكالها المختلفة". بمفهوم متطور إذ يطرحه كشكل من أشكال التنظيم وبالتالي هو حق، ثم يعود ليطرحه كأداة للمشاركة السياسية فيجعل ركن أساسي من النظام السياسي political system.

وكان لهذه الرؤية انعكاس ايجابي في النص في دستور 2012 لأول مرة على أن يكون تأسيس الأحزاب بالإخطار، ولكنه جاء قاصرا حيث تعامل مع الأحزاب من منطق الحق في التنظيم ولم تستطع بلورة منظوره ليصبح مكون من النظام السياسي كما في حال رؤية حزب مصر القوية.

أما عن المجتمع المدني والنقابات فالتشريعات الخاصة بالمجتمع المدني أو الحريات النقابية في فترة حكم الإخوان المسلمين كانت سلبية. أهم سلبيات قانون المجتمع المدني أن به قدر من عدم المعرفة أو تجاهل لطبيعة ودور المجتمع المدني في مصر أو عالميا، حيث يقصر القانون في مواده الأولى تعريف المجتمع المدني على العمل الأهلي بأهدافه الإنسانية والتنموية، كذلك يتضح سوء الفهم لطبيعة المجتمع المدني كما هو الحال في نص المادة التي تنظم إنشاء جمعيات الجاليات الأجنبية في مصر، واشتراط أن تكون المعاملة لهم بالمثل، وكأن هذه الجمعيات تابعة للدول ويتم حرمانها بناء على سلوك حكومتها، وعلى المستوى الإجرائي فهناك إجراءات تقييد العمل المدني بشكل غير مباشر مثل المعيقات المالية والتي تظهر قدر كبير من التمييز الطبقي، كذلك التضييق الإداري بإعطاء الجهات الإدارية الحق في الامتناع عن قيد الجمعيات مما يفرغ حق الإخطار من مضمونه، إلى جانب وجود عبارات تقيد العمل المدني بشكل مباشر وتخالف مبادئ الديمقراطية والتعددية مثل التأكيد على ضرورة الحصول على موافقات الجهات المعنية في حال إجراء بحوث ميدانية أو استطلاعات رأي أو مشروعات في مجال العمل الأهلي، وكذلك وجود مواد مثل 65، 66، 67، 73 والتي تخالف مفهوم حرية التنظيم بتوحيدها للاتحادات ومنع تعدديتها، وإجبار المنظمات على الانضمام لها بشكل إجباري،[٢١] كذلك إشكالية توسيع صلاحيات مبالغ فيها وإعطاءها لجهات ليست ذات طبيعة ملائمة مثل حق الضبطية القضائية لموظفين بيروقراطين لمتابعة أنشطتها والإطلاع على سجلاتها وفحص أعمالها من الناحية الإدارية، المالية، الفنية للتحقق من مطابقتها للقانون وقانون النقابات العمالية)، رغم إقرار دستور 2012 بحرية التأسيس والعمل (المادة 50، 52، 53) وإن ظل النص في ذات الدستور والخاص بالنقابات المهنية معاديا لمفهوم التعددية النقابية "ينظم القانون النقابات المهنية، وإدارتها على

[٢١] محمد العجاتي، "تعديل قانون الجمعيات الأهلية: توصيات التحول الديمقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي للدراسات،2012، ص 9-12

أساس ديمقراطي، وتحديد مواردها، وطريقة مساءلة أعضاءها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني وفق مواثيق شرف أخلاقية، ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة مهنية واحدة. ولا يجوز للسلطات حل مجلس إداراتها إلا بحكم قضائي، ولا تفرض عليها الحراسة". وذلك في تعارض واضح لبرامج هذه الأحزاب حيث جاء في الفصل الثالث لبرنامج حزب الحرية والعدالة المتعلق بأهداف الحزب في البند رقم 7 منه على " بناء مجتمع مدني قوى وفعال بتنمية وتعظيم مفرداته (الأحزاب – النقابات – الاتحادات – الجمعيات– الجماعات – الرأي العام..الخ)، وفي الفصل الثاني "المبادئ السياسية الأساسية يقر الحزب مبدأ الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع الأهلي "تتمثل هذه المنظمات في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات التجارية والصناعية والطلابية والجمعيات الأهلية وغيرها، وهي تمثل الرأي العام للمجتمع في التعبير عن مصالحه وإبداء رأيه في الشئون العامة ووجود هذه المنظمات المتعددة واستقلالها، يعد ضرورة لاستقرار النظام السياسي، وإقامة الديمقراطية، تضفى الحيوية على الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتربوية، ولذلك يجب أن تكون تقوية دور هذه المؤسسات وإتباع سياسات تضمن إزالة القيود على إنشائها من أولويات السياسات العامة، وألا يتم حلها إلا بحكم قضائي." أما حزب الوسط فقد أقر المبدأين 10، 11 للحزب الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة، على أن تكون الجهات الإدارية عونا في أداء مهماتها. ولا يكون لأية جهة إدارية سلطة التدخل بالحرمان من هذا الحق أو تقليصه. وتكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع والسلم والأمن الداخلي، وتفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونوادٍ وغيرها، بما يعيد التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني ". وكذلك حزب النور الذي يتناول في بند أهمية حفظ الحقوق الأساسية والحريات العامة "حق تكوين الجمعيات الأهلية". ولكن يلاحظ أنه دائما ما يقرن الجمعيات بكلمة الخيرية "قيام الجمعيات الخيرية بالإسهام في بناء المدارس التي تحتاج إلى مقاعد ومعامل للطلبة مثل: (ما تقوم به "إنجلترا" من تمويل عملية بناء المدارس عن طريق إسهامات الكنيسة)". "تشجيع الجمعيات الخيرية والمنظمات الإغاثية التطوعية غير الحكومية، ورفع القيود عن نشاطها الذي يدعم التكافل الاجتماعي، والتوعية الفكرية" . كما أنه لم يتحدث عن النقابات إلا في إطار " اعتماد الانتخاب وسيلة لاختيار الممثلين للهيئات والمؤسسات المعبرة عن الجماعة الوطنية المصرية مثل: عمداء الكليات ورؤساء الجامعات والاتحادات الطلابية، والنقابات المهنية والمجالس المحلية والتشريعية، والعمد ورؤساء المدن والمحافظين، وكذلك يجب تقوية المجالس المحلية واختيار ممثليها عن طريق الانتخابات المباشرة الحرة والنزيهة، ومنحها صلاحيات حقيقية لإدارة المناطق التي تمثلها بشكل لا مركزي". أما حزب البناء والتنمية فيتحدث عن الجمعيات الأهلية في إطار "مواجهة الفقر والمساهمة في الضمان الاجتماعي وتوفير فرص العمل والأعمال الخيرية من علاج وتعليم.. الخ". وفي إطار النظم والمؤسسات "تمكين منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية واتحادات العمال من القيام بدورها من خدمة وتنمية المجتمع دون قيود على حركتها" . ولكن الملاحظ في الأحزاب السلفية عدم إدراكها لمفهوم المجتمع المدني الحديث إذ تنظر له من المنظور الخيرى والذي تجاوزه الزمن إلى التنموية ومن بعده المفهوم الحقوقي.

وكالعادة يقف حزب مصر القوية، متفردا وسط أحزاب هذا التيار برؤية أكثر حداثة للمجتمع المدني إذ يتحدث عن الجمعيات الأهلية في إطار إشراكها في صنع وتنفيذ السياسات تحت البند أولا زيادة تأثير المواطن في القرار السياسي "تعميق الديمقراطية التشاركية" ويطرح المزيد من الصلاحيات للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على السلطة التنفيذية وعلى تقديم الخدمة للمواطنين، مثل جمعيات "حماية المستهلك"، "وحماية البيئة"، وغيرها من الجمعيات. وفي النقابات يطرح إطلاق حرية التنظيم الجماعي على المستوى الجغرافي، والقطاعي؛ بمعنى إتاحة فرص تشكيل النقابات، والجمعيات، والروابط؛ سواء على المستوى الإقليمي، أو المحلي (المحافظة – المدينة – القرية) دون قيود، وكذلك دعم التعددية النقابية.

خامسا: حرية الرأي والتعبير

يلاحظ أن حزب الوسط هو الوحيد الذي تناول حقوق التظاهر والاعتصام والإضراب من بين أحزاب هذا التيار في برنامجه، إذ يتحدث في المبدأ الثامن عن "إقرار التعددية الفكرية والسياسية والتأكيد على احترام حرية الصحافة والإعلام وإلغاء القوانين المقيدة

لهما". كما يتحدث المبدأ التاسع للحزب عن " تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه. وتعتبر حرية تدفق المعلومات – بما في ذلك تلك التي تأتى عبر الشبكة الدولية للمعلومات– وإنشاء وسائل الإعلام وتملكها ضرورة لتحقيق ذلك ". كما يتحدث في المبدأ 12 عن "إقرار حق التظاهر والإضراب السلميين والاجتماعات العامة والدعوة إليها والمشاركة فيها."[٢٢]

أما حزب الحرية والعدالة ففي الفصل الأول يتناول حرية الرأي والتعبير من منطلق كفالة كافة حقوق المواطن وخاصة حق المواطن في الحياة والصحة والعمل والتعليم والسكن وحرية الرأي والاعتقاد. وفي الفصل الثاني المبادئ السياسية الأساسية العنصر الثامن: المساءلة والمحاسبة "تفعيل دور الرأي العام في عملية الرقابة على عمل المؤسسات، وذلك من خلال إعطاء حرية الصحافة والنشر أهمية في التشريعات القانونية، والتأكيد على حرية التعبير للأفراد والجماعات".

وحزب النور يتحدث برنامجه عن "ضرورة التأكيد على أن المحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة في إطار من الشريعة الإسلامية من الأولويات التي لا يمكن بدونها بناء الإنسان والوطن بناء سليما قويا، وكذلك أهمية إطلاق الحريات المشروعة، ودعمها مع المحافظة على ثوابت الأمة والنظام العام، ومن ذلك: حرية الرأي والتعبير، وحرية الإعلام والصحافة والنشر، وحق تكوين الجمعيات الأهلية، وإصدار الصحف والمطبوعات وعدم إيقافها إداريا. وأن تكون السلطة القضائية هي صاحبة الحق في الفصل في الطعون الخاصة بالأحزاب والصحف". بينما وفي قصور واضح لم يتناول برنامج حزب البناء والتنمية حرية الرأي والتعبير وحقوق التظاهر والإضراب والاعتصام.

أما حزب مصر القوية في العنصر رابعا: الانحياز للحريات السياسية والمدنية: يؤكد الحزب على "حماية حرية الصحف، ووسائل الإعلام المختلفة وفق قانون يتيح تداول المعلومات". و"ضمان الحريات الفردية، وحرية الإبداع، والتعبير، والإعلام؛ بما يسمح للكتاب، والفنانين، والمثقفين، والمواطنين عامة بالإبداع، وممارسة حقوقهم المدنية".

وقد انعكس ذلك بوضوح حول موقف أحزاب هذا التيار من موجات التظاهر التي حدثت منذ الثورة المصرية، حيث أقر الحق كلما كان متفقا مع مطالبه، وأدانه كلما تعارض معها. بل وصل إلى حد استخدام العنف في قمع التظاهرات المعارضة في فترة حكمهم من خلال أعضاء تنظيماتهم تارة (جمعة الحساب– أحداث الاتحادية) أو باستخدام جهاز الشرطة تارة أخرى (أحداث بورسعيد). ويمكننا على مستوى حزب الحرية والعدالة رصد تضارب التصريحات، ففي فترة حكم المجلس العسكري أجمع عدد من نواب حزب الحرية والعدالة على رفضهم للتظاهر في ذكرى ثورة 25 يناير 2012، فمثلا أكد النائب الصادق محمد سعيد الفائز بمقعد الفئات عن حزب الحرية والعدالة بمحافظة دمياط، أن أهم القضايا التي سوف يتبناها خلال جلسات مجلس الشعب تحقيق الأمن، موضحا أن الشعب يريد الاستقرار والذي سينعكس بدوره على الوضع الاقتصادي الذي نحن في أمس الحاجة للعمل الجاد لإنقاذه حيث يعاني اقتصادنا من انهيار حاد ونزيف كبير. وبالمثل النائب محمد سلامة الفائز عن دائرة الساحل [٢٣]. بينما أكد صبحي صالح، عضو الكتلة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة، بمجلس الشعب، أن مشاركة الحزب، وجماعة الإخوان المسلمين، في مليونيه الجمعة المسماة بـ"تقرير المصير"، تقوم على منع الفلول من النظام السابق من الرجوع للمشاركة في الحياة السياسية بمصر، موضحا بقوله: "طول ما الفلول بيحاولوا الرجوع، يبقى تجب العودة للميدان". وطالب صالح بضرورة اتحاد القوى السياسية الوطنية موضحا بقوله: "لو كل القوى الوطنية حريصين على إنجاز المرحلة الانتقالية، سيتم إنجاز الاستحقاق الدستوري"، مشيرا إلى أن ذلك الاتحاد سيؤدي لإنجاز الدستور قبل انتهاء الفترة الانتقالية في 30 يونيه، كما جاء في اجتماع المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مع رؤساء الأحزاب.[٢٤]

---

[٢٢] برنامج حزب الوسط، الموقع الرسمي لحزب الوسط، متاح على الرابط التالي: http://www.alwasatparty.com/program.php

[٢٣] *نواب حزبي مصر القومي والحرية والعدالة يرفضون التظاهر يوم 25 يناير، 21 يناير 2012، http://is.gd/wEuaCT*

[٢٤] صبحي صالح: سنعود للميدان طالما حاول الفلول العودة للحياة السياسية، 16 أبريل 2012، http://is.gd/nTuV9d

أما في فترة رئاسة مرسى فقد قال أيمن عبد الغني، رئيس لجنة الشباب بحزب الحرية والعدالة، إن هناك صعوبة في حدوث أي تقدم في مصر في ظل المظاهرات التي غالبا ما تتحول إلى العنف والشغب، مشيرا إلى أن الحزب يحترم التظاهر السلمي، ويؤكد أن حق التظاهر مكفول للجميع [٢٥]. كما تجاوزت في هذه الفترة عدد البلاغات المقدمة ضد صحفيين وإعلاميين ما يزيد عن 600 بلاغ يتضمنوا الشكاوى في حق أكثر من ألف إعلامي، وهو رقم يتجاوز ما قدم خلال الثلاثين عاما من حكم مبارك، بعضها مقدمة من مؤسسة الرئاسة ذاتها. كما أن الحاجز تجاوز هذه المرحلة إذ أصبح الصحفيون وخاصة المصورين منهم تحت النيران المباشرة والمتعمدة خلال تغطيتهم الأحداث في مصر [٢٦].

سادسا: المواطنة والحريات العامة والفردية (حرية المعتقد والأحوال الشخصية)

لم يشر حزب البناء والتنمية إلى حرية العقيدة أو الاعتقاد، كما تحدث عن المؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية بشكل منفصل ويعتبر إن حق أداء الشعائر الدينية لغير المسلمين من أتباع الديانات السماوية وما يترتب على ذلك من وجود دور العبادة التي يؤدون شعائرهم فيها حق ثابت لهم كمواطنين ومضمون بقوة الشريعة الإسلامية والدستور". أما حزب النور فيقر "بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بما يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم، ولا يصح لأحد أن يخرج عنه". بينما لم يشر الحزب إلى حرية الاعتقاد أو المعتقد من قريب أو بعيد. وهي القضية المسكوت عنها في برامج هذه الأحزاب "السلفية" ولكن بالطبع مواقفهم المعادية لحرية الاعتقاد، والتدخل في شئون الحياة اليومية للمواطنين على مدار العامين الماضيين والخطاب الطائفي لهم [٢٧] يؤكد الموقف السلبي من هذه القضية. كما كان لهم دور واضح في صياغة مواد دستور 2012 التي تقصر حرية العقيدة على الأديان السماوية دون غيرها. كما خاضوا حملة ضد المواثيق الدولية ووصفوها بما ليس فيها وربطوها بالشذوذ والجنس خارج إطار الزوجية [٢٨].

ونجد موقف الإخوان ومصر القوية متشابه وأكثر انفتاحا من السلفية وإن كان يحمل طوال الوقت فكرة التمييز لصالح المواطن المسلم عن غيره وكأنه يمنح الباقيين حقوقهم فيستخدم عبارات للمسلمين وغير المسلمين وبناء على الشريعة الإسلامية، وليس كطرف مساو لهم. فحزب الحرية والعدالة في الفصل الأول يعتبرها حقوق أصيلة لكل مواطن بغير تمييز بسبب المعتقد أو الجنس أو اللون مع مراعاة ألا تجور حرية الفرد على حق من حقوق الآخرين أو حقوق الأمة، وتحقيق العدل والمساواة هو الهدف النهائي للديمقراطية في النظام السياسي الذي نطالب به. كما ينص على كفالة كافة حقوق المواطن وخاصة حق المواطن في الحياة والصحة والعمل والتعليم والسكن وحرية الرأي والاعتقاد"، في فصل السياسات والاستراتيجيات "أقرت الشريعة الإسلامية حق غير المسلمين في الاحتكام إلى دياناتهم في أمور العقيدة والشعائر الدينية والأحوال الشخصية المتعلقة ببناء الأسرة وهي الأحكام التي يوجد فيها اختلاف عن أحكام الشريعة الإسلامية، أما غير ذلك من أمور الحياة الدنيوية بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فتحكمها القاعدة الإسلامية التي تقرر أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، وهو ما يمثل أسمى قواعد العدل والإنصاف والمساواة بين المواطنين جميعا دون استثناء". أما حزب مصر القوية تحت البند ثانيا (احترام الهوية) يقول مؤسسو الحزب "إن التزامنا بمبادئ الشريعة يعني كذلك احترام حرية الاعتقاد

---

[٢٥] رئيس "الشباب" بالحرية والعدالة: يصعب بناء البلاد في ظل كثرة المظاهرات، 5 يونيه 2013، http://is.gd/O6pgI6

٢٦ مرسي يتفوّق على مبارك في قمع الحريات الإعلامية، الشبكة العربية لحقوق الإنسان: الاستهداف القضائي حاليا أكثر من الرئيس المخلوع، العربية نت، 3 أبريل 2013، موجود على الرابط التالي: http://is.gd/vDZln4

[٢٧] حادث الإسماعيلية: http://is.gd/krwvZo

وحادث حسن شحاته: http://www.elwatannews.com/news/details/208595

[٢٨] انظر الصفحة الرسمية لحزب البناء والتنمية على الفيسبوك، بتاريخ 29 ديسمبر 2013، تحت عنوان ملف كامل عن دستور الانقلاب، على الرابط التالي: https://www.facebook.com/benaawatanmia

الخاصة لكل المصريين دون تدخل من الدولة في معتقدات مواطنيها، وما يؤمنون به، وكذلك حقهم في ممارسة شعائر عقائدهم دون خوف ولا وجل". وتحت البند رابعا: الانحياز للحقوق والحريات المدنية والسياسية، يؤكدون أن "الحرية تعني احترام الدولة بل وحفظها لخصوصيات الناس ومعتقداتهم وأفكارهم، ولا تدخل للقانون حينئذ إلا إذا تعدت هذه الحريات على حقوق الآخرين [٢٩]"، بينما ورغم اختصاره المادة الموجودة في برنامج حزب الوسط تعتبر الأكثر انفتاحا إذ ينص المبدأ رقم 4 للحزب على " تأكيد حرية الاعتقاد الديني، وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع. وقد نأى الحزب بنفسه عن أي مواقف تعارض هذا المبدأ، واظهر انفتاحا اكبر من باقي الأحزاب التي شاركت في صياغة دستور 2014.

وهذه المواقف من المواطنة تتعارض بالأساس مع ما ورد في برامج بعض أحزاب هذا التيار، فحزب الحرية والعدالة يقر أن الدولة تقوم على مبدأ المواطنة، حيث يرى الحزب أن مصر "دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها وجميع المواطنين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية، يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص. ويجب أن تعزز النصوص القانونية معاملة كل المواطنين على قدم المساواة دون تمييز، وعلى الدولة والمجتمع العمل على ضمان قيام الأوضاع الاجتماعية اللازمة لتحقيق ذلك، وأن يمكن الأفراد من المشاركة بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، وخاصة في القرارات السياسية"، "ب – دولة دستورية من أهم مبادئ الدولة الدستورية تعدد السلطات وسيادة القانون"، وفي البند الثاني من الفصل الأول لبرنامجه يطرح آليات للمساواة وتكافؤ الفرص باعتبارهما ضرورة لتحقيق العدالة وتعميق الانتماء للوطن، وهي:

- "عدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس الدين أو الجنس أو اللون بإتاحة الفرص أمامهم في التعبير عن الرأي، والترشح، وتولى الوظائف والتنقل، والانضمام للتنظيمات السياسية، والتعليم والعمل، في ظل الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع.
- تمكين المرأة من كافة حقوقها بما لا يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع، وبما يحقق التوازن بين واجبات وحقوق المرأة.
- سن التشريعات التي تجرم استغلال النفوذ والمحاباة وتوفير الإجراءات التطبيقية التي تضمن تكافؤ الفرص".

أما حزب الوسط فيؤكد الحزب في المبدأ الثاني على أن "المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري، فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية". وفي المبدأ الثالث على "المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية؛ فالمعيار الوحيد لتولي المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على القيام بمسؤوليات المنصب"، وفي إطار النظام التعليمي بقوله "إن هناك مجموعة من القيم التي يتحتم أن يعنى التعليم بالتأكيد عليها وهى قيم الانتماء والجمال والعمل والعلم والمصلحة العامة والمواطنة". "ومن المهم للغاية أن يغرس النظام التعليمي قيم المواطنة لدى النشء، بما تعنيه من المساواة وتكافؤ الفرص بين كل أبناء الوطن فضلا عن حقهم المشروع في المشاركة الفعالة في إدارة شئونه وإعادة اندماج المواطنين في المجال العام/السياسي باعتباره المكان الطبيعي للقاء المختلفين وليس الانكفاء/العزل أو الارتداد لدوائر الانتماء الأولية".

يفرد حزب مصر القوية بندا لتعريف دولة المواطنة والمساواة "ثالثا: الانحياز للمساواة والدمج الاجتماعي دولة المواطنة لا تعني إلا المساواة التامة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات في إطار الدستور والقانون؛ لذا فإن عمليات الاستبعاد، أو التهميش لمواطن أو مجموعة من المواطنين بسبب الدين، أو العرق، أو الجنس، أو الأفكار، أو الطبقة الاجتماعية، أو المستوى الاقتصادي، أو المنطقة الجغرافية، أو غير ذلك من الأسباب لهي وأد لفكرة المواطنة في مهدها. لقد خلق الله الناس سواء، وجعلهم سواسية في الحقوق

[٢٩] برنامج حزب مصر القوية، الصفحة الرسمية للحزب على الفيسبوك، متاح على الرابط التالي: http://is.gd/U9y9ql

والواجبات بما يحافظ على المجتمعات وعلى إقامة العدل فيها؛ لذا فلا مجال لتمييز مواطن على مواطن، أو مجموعة من البشر على مجموعة أخرى".

إلا أن المواقف المذكورة هي نتاج الالتباس والمشروطية الموجودة في برامج الأحزاب السلفية حيث يربطون حقوق المواطنة بما يطرحه الإسلام في هذا المجال أو ما تحدده الشريعة كما يفهمونهما، فـحزب النور يقول في برنامجه فيما يخص المرأة "والمرأة كذلك لابد أن تنال حقها الكامل الذي كفله الإسلام لها، والذي تميز عن غيره من المناهج في تقديره لها، وتعتمد نظرتنا لمنزلة المرأة في المجتمع على المساواة الكاملة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة، وأهمية العمل على الحفاظ على التمايز بينهم في الأدوار الاجتماعية والإنسانية، دون أن يؤثر ذلك على مكانة كل منهما، والمرأة مكون هام، بل عمود أساس في نشاط حزب النور خاصة والمجتمع المصري عامة، ولها أن تمارس دورها الفعال النشط وحقها الذي أعطاها الدستور إياه". أما عن الأقباط والتي يقصر الحزب مفهوم الأقليات الدينية عليهم فيطرح أن "الإقرار بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم، ولا يصح لأحد أن يخرج عنه، وفيه ضمان تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية، وهو ما يمثل أسمى قواعد الحق والعدل والإنصاف بين المواطنين جميعا". و حزب البناء والتنمية في موضوع المرأة "تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وخدمة المجتمع بما يحقق التكامل بين حق الأسرة وحق الوطن وبما يتوافق مع التقاليد السائدة وأحكام الشريعة الإسلامية".

هذه المشروطية للمواطنة تفقدها معناها وتجعل المواطنين درجات في التطبيق العملي للمفهوم، وهو ما تأكده الأحداث التي سبق التعرض لها والتي شهدتها مصر على مدار العامين الماضيين. وللأسف نرى أن رؤية الأحزاب المتشددة في هذا التيار هي التي سادت سواء في دستور 2012 أو الممارسة خاصة خلال فترة حكم الإخوان الذين من المفترض يقدمون شكلا أكثر انفتاحا في هذا المجال.

سابعا: الإصلاح الاقتصادي والتنمية

تعلن ثلاثة أحزاب من هذا التيار إيمانها وانتمائها لفكر اقتصاد السوق فبرنامج حزب الحرية والعدالة يتحدث عن نظام سوق مفتوح تحت اسم "النظام الاقتصادي الإسلامي"، ويركز على ضرورة رفع مؤشرات النمو وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والدعم، ويتحدث عن "دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة، والمشروعات الإستراتيجية، خاصة التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها، المهمة الأساسية للدولة، تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة "صحية"، ومناخ استثمار "مناسب" محيط بالعملية الإنتاجية، جوهره حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه. أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد وإحداث التنمية المستدامة، كهدف لهذا النظام، فهو مسئولية القطاع الخاص".

أما حزب النور يطرح نظاما للسوق المفتوح والحر ويعلي من قيمة الملكية الفردية "حق المجتمع في صون الملكية الفردية والمنافسة الاقتصادية الشريفة والحرة والشفافة والمسئولة لكل أفراده، بما لا يضر مصلحة المجتمع ككل وفئاته"، ومع ذلك يتحدث في أهداف الاقتصاد عن "تحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتوزيع الثروات بين أبناء المجتمع المصري بما يحقق التكافل الاجتماعي، ويشيع روح المحبة التآلف والتعاون والاستقرار والاطمئنان نحو المستقبل"، ويركز على مكافحة البطالة وضرورة توطين الصناعات الغذائية والعسكرية الإستراتيجية في مصر وضرورة وضع قانون البنوك والإقراض ومكافحة الاحتكار بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدولة العربية والإسلامية.

يرى حزب البناء والتنمية أن "مبدأ الحرية الاقتصادية هو المبدأ الأنسب للاقتصاد المصري في ظل دور قوي للدولة من خلال رسم الإستراتيجية الاقتصادية ودور رقابي فعال لمنع الاحتكار وحماية المنافسة ومن خلال ضمان التوزيع العادل لثمار التنمية وحماية

الفئات الفقيرة"، وأن "مرتكزات النهضة الشاملة هي الهوية والشريعة الإسلامية والانتماء الوطني، ووضع النظم التي تحافظ على الحريات السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان وتحقق العدالة القانونية والاجتماعية، التنمية الشاملة البشرية والمجتمعية".

وهذه الوضعية بعد ثورة لها بعد اجتماعي على نظام يتبني نفسي المنظومة الفكرية، جعلت مواقف الأحزاب ملتبسة فهي تتبنى رؤية اقتصادية وتتبرأ من سياستها، ولعل أفضل دلالة على هذه الوضعية هو تصريح رجل الأعمال الإخواني حسن مالك عن أن نظام مبارك لم يكن به أي مشاكل اقتصادية سوى الفساد، أي أنه بالقضاء على الفساد مع تبني نفس سياسات نظام مبارك يمكن إصلاح الاقتصاد المصري[٣٠].

أما حزب الوسط فرؤيته أقرب إلى مفهوم دولة الرفاه، فهم يرون "ضرورة احتفاظ الدولة بملكية حصة مؤثرة في القطاع المصرفي تتناسب في كل مرحلة مع درجة النمو الاقتصادي، بما يسمح بتوفير التمويل اللازم للصناعات والمشروعات الإستراتيجية التي تحجم البنوك الخاصة والأجنبية عن الانخراط فيها لأنها ليست مربحة أو تنطوي على مخاطرة"، وإمكانية تدخل الدولة بشكل أكبر في حالات الأزمات وفي السياسات النقدية والمالية، وفي توفير إطار تشريعي قوي للسوق أي دور تنظيمي في الأوقات الطبيعية حمائي في أوقات الأزمات. يرون أن الهدف من الاقتصاد "هو سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء عبر رفع مستوى معيشة الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى ودعم الخدمات المقدمة لهم وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطي واستعادتها إلى قلب المجال العام. ويرى المؤسسون أن الدولة مسئولة عن حماية الثروات الخاصة التي تكونت في إطار مشروع ومطالبة بتقديم الحوافز المناسبة لأصحاب رءوس الأموال لاستثمارها في مشروعات تنموية. وهى مسئولة بالدرجة نفسها عن تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأضعف في المجتمع من العوز والفاقة"، و" أن الدولة منوط بها القيام بالمهام التي لا يمكن للسوق القيام بها، وتتمثل في أمور أربعة : (وضع الرؤية السياسية التي تحكم عمل السوق، تحقيق العدالة الاجتماعية، حماية البيئة وهى عند المؤسسين هدف في حد ذاته لا وسيلة من أجل تحقيق التنمية، إقامة البنية الأساسية وصيانتها المستمرة).

ويذهب حزب مصر القوية يسارا بدرجة أكبر فيقوم البرنامج الاقتصادي للحزب على مبدأ الانحياز للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "العدالة الاجتماعية حتى تحقيق حد أعلى من الكفاية للمواطنين دون تمييز هي إحدى المرتكزات الرئيسة لهذا البرنامج، وهي الهدف الجامع في رؤيتنا للاقتصاد، وحتى الأمن القومي". و"أن المسئولية الاجتماعية حق الشعب على الدولة، وذلك من خلال تقديم برامج عمل، وقرارات تضع الإنسان نصب عينيها؛ فهو هدف عملها، وغاية جهدها.. تصون كرامته، وتحسن معاملته؛ فتساعد العاطل حتى يجد عملا، ولا تترك المواطنين نهبا لفريق يستبد بهم، ولا تفرق بين فئة وأخرى في الرعاية والتنمية والوظائف؛ وتصون أمنه، وصحته، وتعليمه، وأسرته، وثقافته، وفنونه، وسائر أحواله اللازمة لمعاشه وحياته، بكرامة إنسانية، وحرية، ومسؤولية، وعدالة اجتماعية"، وهو يقدم رؤية أقرب لليسار أيضا في الجانب الاقتصادي من حيث دور أكبر للدولة من مجرد التنظيم إلى الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. "تبني قضايا العاملين في مجالات مهمشة مثل الصيد والعمالة المؤقتة والموسمية من خلال المساعدة في توعيتهم، والدفاع عن حقوقهم، والعمل في ذات الوقت على تقديم الدولة لكافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن. مع تشجيع العمل النقابي، والتنظيم أمام العاملين في القطاع غير الرسمي (الحرفيين، والعمال الزراعيين، والعمالة المنزلية، و..الخ)؛ لضمان تمثيل مصالحهم، وحصولهم على حقوق اجتماعية، واقتصادية عادلة".

ثامنا: العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يظهر موقف الأحزاب الثلاثة التي تتبنى مفهوم السوق في الاقتصاد من أحزاب التيار الإسلامي في رؤيتهم لمفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الاجتماعية التي تتحقق في وجهة نظرهم كما عبر د. محمد مرسي "بالحب" [٣١] وليس بسياسات

[٣٠] http://www.almasryalyoum.com/node/509512

[٣١] http://www.almasryalyoum.com/node/1015201

وتشريعات تضمن هذه الحقوق. فالتكافل هو السبيل للعدالة الاجتماعية وليس إعادة توزيع الثروة، وبالتالي جاءت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دستور 2012 غير مكتملة وتحمل استثناءات، وتفتقد لآليات أساسية لضمان هذه الحقوق، عدا مادة التعليم (المادة 58) التي جاءت خارج هذا السياق ووضعت محددات للحق وخرجت عن الصياغات المطاطة والإنشائية التي اتسمت بها باقي الحقوق.

ويتحدث برنامج حزب الحرية والعدالة في المبادئ والمنطلقات الأساسية عن " كفالة كافة حقوق المواطن وخاصة حق المواطن في الحياة والصحة والعمل والتعليم"، ويرى الحزب أن "العدالة الاجتماعية تعني بعدين، الأول: حق المواطن في المشاركة في العملية الإنتاجية، والثاني: حقه في الحصول على نصيبه من الناتج الذي يتم خلقه في العملية الإنتاجية. مع مراعاة جانب التكافل الاجتماعي لمن تعجز بهم قدراتهم عن تحقيق متطلباتهم المعيشية من خلال العمل، أو كونهم من العاجزين عنه "وضرورة تفعيل التمويل المجتمعي من زكاة ووقف وصدقات، وإعادة هيكلة أنظمة المعاشات والدعم وترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه للصحة والتعليم والمواصلات". كما يرى في الفصل الثالث: أهداف الحزب " توفير الحياة الكريمة للمواطن وتأمين الاحتياجات والخدمات الأساسية له (المأكل – الملبس – المسكن الصحة– التعليم – وسائل الانتقال – الأمن – سبل الترفيه والترويح عن النفس)، توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كل المصريين خلال فترة زمنية محددة، زيادة مخصصات قطاع الصحة في الموازنة العامة تدريجيا لتصل إلى المعدلات العالمية".

أما حزب النور يعتبر الرعاية الصحية للمواطنين هي "أحد حقوق الإنسان الأساسية، مسئولية الدولة عن كل ما يمت للرعاية الطبية بصلة من تحديد المسئول الأول عن الرعاية الصحية في مصر، وتحديث المستشفيات وكفاية عدد الأسرة لمجموع السكان، وتخريج وتدريب الكوادر الطبية في كافة التخصصات العامة والدقيقة والنادرة، ووضع وتطوير نظام التأمين الصحي وصناعة الدواء، ومراقبة تطبيق القوانين والإشراف على مستشفيات وعيادات القطاع الخاص، وتطبيق قوانين العناية بالبيئة ومحاربة الأمراض المتوطنة مع ما يتبع ذلك من التنسيق مع الهيئات العالمية والمنظمات الأممية، رفع النسبة المخصصة للرعاية الصحية في الموازنة العامة للدولة، توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل التأمين ضد العجز والمرض المزمن الذي يمنع الإنسان من التكسب".

وفي ذات المسار حزب البناء والتنمية في محور التنمية المجتمعية النقطة رقم 2. "البناء المادي الذي يحقق توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة بتوفير الغذاء المناسب والمسكن الملائم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل المناسبة والمكافئة لمؤهلاته"، "دعم المرأة المسنة وتوفير كافة أوجه الرعاية الصحية والبدنية والنفسية لها"، "ضرورة الاهتمام بالرعاية الصحية للأطفال لا سيما الأطفال المبتسرين وناقصي النمو وإنشاء مستشفيات خاصة بهم"، ويؤكد على ضرورة "دعم وتطوير التعليم والتعليم الأزهري وإرساء الرقابة على مؤسساته"، "الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تضع الخطط والدراسات من خلال المتخصصين والخبراء لتوظيف الطاقات وعمل الدراسات اللازمة لمواجهة الفقر والمساهمة في الضمان الاجتماعي وتوفير فرص العمل والأعمال الخيرية من علاج وتعليم.. إلخ.

وهنا تبدوا البرامج مغازلة للرأي العام أكثر من كونها تمثل رؤية متكاملة فتطرح حقوق دون أخرى وتتبنى مفاهيم متعارضة مع المنهج الاقتصادي الذي يتبناه الحزب، على عكس حزب الوسط ومصر القوية اللذان طرحا شكل أكثر تكاملا ونضوجا لهذه الحقوق فحزب الوسط يطرح ضرورة "رفع معدلات النمو لا بد وأن يصاحبه ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة. ففي بلد مثل مصر لا يمكن الاعتماد فقط على معدل النمو دليلا على التحسن الاقتصادي. ومن ثم، فإن معيار التنمية الذي يتبناه المؤسسون يضم إلى جانب رفع معدل النمو إشباع الحاجات الأساسية لدى الغالبية العظمى من المواطنين والمتمثلة في المأكل والملبس والمسكن فضلا عن الصحة والتعليم. ومن المهم أن يصاحب العمل على رفع معدل النمو سعي مماثل لإيجاد فرص عمل تحقق ذلك الحد الأدنى المطلوب للحياة الكريمة". وفي جانب السياسات "حد الأدنى للأجور يصدر به قانون ملزم لكل من القطاعين العام والخاص بحد

أدنى للأجور وربطه بمعدل التضخم والتعامل مع الفجوة الهائلة بين أعلى الأجور وأدناها في بعض المؤسسات" . ويتحدث عن دعم الرعاية الصحية والتأمينات والمعاشات.

أما حزب مصر القوية فيطرح الحد الأدنى للدخل، وليس الأجر فقط، و"تفعيله عن طريق توسيع مظلة المعاشات، وإعانة البطالة، والتحويلات النقدية للفئات المستحقة. ومجانية التعليم في كافة مراحله، بداية بالأساسية منها، وانتهاء بالجامعية، مع وضع منظومة شاملة للارتفاع بمستوى خريجي التعليم العام (الفني والجامعي) تعتمد على تكثيف إنفاق الدولة على تدريب المعلمين، وإعادة هيكلة العملية التعليمية. والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية كما، وكيفا، وتمديد مظلتها لتشمل كل المواطنين دون تمييز بسبب الفقر أو الإعاقة؛ عن طريق اتباع سياسات متكاملة للرعاية الصحية تقوم على أسس احترام الإنسانية، وأولوية المريض وخدمته، وليس الاستثمار، والتربح من المرض".

لكن يبدو في هذا المجال أن رؤية الأحزاب الثلاث الأولى هي التي سيطرت خاصة أنهم مثلوا تحالف الأغلبية في برلمان 2011، ورئاسة الجمهورية بعد ذلك، فعلى مستوى السياسات، نجد أن السياسات الاقتصادية ما زالت هي ذاتها السياسات التي كانت تقدمها لجنة السياسات بقيادة نجل الرئيس المخلوع "جمال مبارك" حتى وصلنا بعد عدة موجات ثورية إلى وزير مالية "أحمد جلال" المدير السابق لمركز المصري للدراسات الاقتصادية بيت الخبرة المسئول عن تجهيز أوراق السياسات للجنة السياسات ذاتها. وفي الأساس تركز هذه السياسة على مفهوم النمو و spill over كوسيلة لتوزيع نتاج هذه التنمية على الفئات الأخرى من المجتمع. وفي هذا المجال تركز الحكومات منذ الثورة وحتى الآن على انتظار الخارج سواء في شكل قرض صندوق النقد الدولي، زيادة الاستثمارات الأجنبية رغم أن الظروف غير مواتية، قروض من دول أخرى خاصة دول الخليج (السعودية والإمارات في ظل المجلس العسكري، وقطر في عهد الإخوان المسلمين). مع تجاهل أي استراتيجيات لتنمية وتفعيل الموارد المحلية سواء الصناعة، أو الثروة المحجرية. مع إهمال تام لسياسات تسمح بإعادة توزيع الثورة سواء على مستوى الضرائب أو إتاحة وجودة الخدمات الأساسية أو إعادة هيكلة الدعم.[٣٢]

ملاحظات عامة على أحزاب التيار:

يمكننا النظر إلى فريقين داخل أحزاب التيار الإسلامي، فريق يغلب الهوية على السياسة وفريق يغلب السياسة على الهوية، ولكنهم كلهم يتمسكون بطرفي المعادلة، بل أن التصريحات الصادرة من أعضاء هذه الأحزاب تفيد وجود ذات الفريقين داخل كل حزب. والفريق الأول يمكن تحديده في الأحزاب السلفية (النور والبناء والتنمية)، والثاني في أحزاب (الوسط ومصر القوية). أما حزب الإخوان "الحرية والعدالة" فبرنامجه يصنفه في الفريق الثاني بينما مواقفه وسياساته عند الوصول إلى الحكم والتحالفات التي سبقتها تجعله أميل للفريق الأول. وقد انعكس ذلك بوضوح على مواقفهم من قضايا الإصلاح فجعل هذه المواقف هي المواقف التي تحقق مصلحة سياسة للحزب أكثر من كونها تعبر عن مبادئ الحزب. وإبعاد أجندة الإصلاح لصالح حالة الاستقطاب التي تصب في صالحهم وقد ظهر هذا جليا في التحالف الإسلامي الذي خاض انتخابات 2011[٣٣]، أو إصرار حزب الحرية والعدالة على أن يخوض هذه الانتخابات مع حلفائه تحت اسم وشعار الحزب وليس تحت مسمى تحالف أكثر انفتاحا. كما أن وجود ثلاثة كيانات خلف الأحزاب التي تغلب الهوية قد مثل عائقا أمام حركتها بخصوص قضايا الإصلاح أكثر ما كان عاملا دافعا لها وهم الحركة السلفية التي خرج منها حزب النور، الجماعة الإسلامية التي ظهر منها حزب البناء والتنمية، والإخوان المسلمين الذي مثل حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لها، فخلفيته الأيديولوجية فرضت على الأحزاب رؤى معينه كان يمكن لهذه الأحزاب أن تخرج منها

---

[٣٢] نظيف وحكومته والوطني.. وإينشتاين، وائل جمال، الشروق، 13 أبريل 2010 http://is.gd/ZqDC7L

٣٣ يضم أحزاب النور والأصالة والبناء والتنمية، استقر على خوض الانتخابات تحت شعار: "معا نبنى مصر.. هوية ودولة عصرية بأيدي وعقول مصرية" واختاروا أن يضعوا كلمة الهوية في الشعار لأنها تعبر عن هدفهم من دخول البرلمان وهو تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة تدريجية تتوافق مع طبيعة المجتمع، http://is.gd/tozdw6

لأفق أرحب فيما يخص قضايا الإصلاح وظل جمهورها في هذه الحركات مصرا دائما لدفعها لتبني مواقف محافظة لا تتوافق مع مطالب التغيير التي طرحتها الثورة المصرية. أما حزب الوسط والذي كان الكثير يعول عليه بعد الثورة المصرية فقد قادته التحالفات مع هذه الأحزاب إلى ذات المنطقة. وظل حزب مصر القوية نموذجا مختلفا داخا أحزاب هذا التيار، إذ تميز برنامجه بطابع أكثر عصرية وانفتاحا وذلك لوجود مجموعات كبيرة انضمت إليه من خارج التنظيمات الإسلامية التقليدية وإن ظل وجود مجموعات من هذه التنظيمات عائقا في مواقفه، فجاءت دائما مبنية على رفض المطروح دون قدرة حقيقية للتعبير عن رؤاه، خشية فقدان أحد الفريقين. أي أن التحليل القائم على أن وجود قواعد تنظيمية سابقة لهذه الأحزاب ساعدها في بناء شعبية انعكست في نتائج الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها مصر، كان كذلك عاملا معوقا لها في فاعليتها فيما يخص قضايا الإصلاح، أي أنه انتقص من شرعيتها من جانب أخر.

الفصل الثاني: الأحزاب القومية

أحزاب التيار القومي التي تجري عليها الدراسة هي أحزاب العربي الديمقراطي الناصري [٣٤] والذي حصل على ترخيص عام 1992 بعد نزاع قانوني دام 10 سنوات مع لجنة شؤون الأحزاب وهو حزب ناصري يرفع شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة ويمثل التيار الناصري التقليدي، الكرامة[٣٥] وهو حزب ناصري قومي عربي عمل تحت التأسيس منذ 1996 على يد حمدين صباحي بعد أن كان جزءا من الحزب العربي الديمقراطي الناصري وطرح نفسه باعتباره يقدم أفكارا أكثر تطورا في ذات الإطار الفكري، ولم يحصل الحزب على الاعتراف القانوني إلا بعد ثورة يناير في 28 أغسطس 2011. أما بعد الثورة فلم تظهر أحزاب جديدة فاعلة في هذا التوجه إنما ظهرت حملات وتيارات مثل التيار الشعبي، أو حركة تمرد التي جاء معظم مؤسسيها من خلفية تنتمي لهذا التيار[٣٦].

أولا: طبيعة الدولة (الهوية– النظام السياسي)

يبدو الحزبان كنموذج لهذا التيار من برنامجهم والتصريحات الخاصة بمسؤوليهم خاصة فيما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور التي تتحدث عن هوية الدولة أن هناك موافقة على الهوية الإسلامية للدولة كما ينص الدستور مع توسيع هذه الهوية لاعتبار الإسلام أحد مكونات الهوية العربية لمصر فرغم أن الحزب الديمقراطي العربي الناصري ينص برنامجه على "تأكيد حقوق الإنسان، استرداد المكاسب التي حققتها ثورة يوليو 1952، الاتجاه نحو التقدم والتنمية الشاملة، إقامة اقتصاد وطني مستقل، صياغة ميثاق شرف تتعهد بموجبه كافة المؤسسات، والقوى السياسة الرسمية، والشعبية بالامتناع كلية عن استخدام العنف ونبذ الإرهاب". إلا أن رئيسه أعلن في أكثر من مرة أنه لن يتم قبول أي تغيير في المادة الثانية من الدستور[٣٧].

بينما حزب الكرامة يوضح ذلك في برنامجه إذ ينص على أن الحزب "يؤمن بهوية وطنية جامعة حيث يقول برنامجه تحت عنوان الكرامة: وطنية جامعة. أول قولنا: أننا نعتز بتراث الأمة، ونؤكد على وحدة الشعب بمسلميه ومسيحييه واتصال نسيجه الاجتماعي التاريخي، ونؤمن بحق المواطنة الكاملة للجميع، ونعد حركتنا امتدادا ناميا لخط التفاعل الخلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية والإسلام الحضاري في انفتاح على تيارات العصر وثورات العلم والتكنولوجيا، وننحاز لأغلبية الشعب من الفقراء والقوى العاملة والمنتجة والأجيال الشابة، ونسعى لإعادة بناء مصر على قواعد الاستقلال والديمقراطية والكفاية والعدل، وتأهيلها لقيادة حركة التوحيد العربي والتضامن الإسلامي، وبناء "تحالف المستضعفين" من شعوب وحضارات الشرق والجنوب في مواجهة طغيان الهيمنة الغربية الأمريكية. وأول سعينا: كتلة تاريخية تضم الأكثرية الساحقة من الشعب، نعبر عن مصالحها المشروعة في النهضة والتقدم والعدالة، ونؤكد على هويتها الجامعة المتسقة، فلا تناقض بين الانتماء للوطن أو العروبة أو الدين، وحب المصري لمصر لا ينفى عنه إيمانه كمسلم أو كمسيحي، والانتماء لمصر لا يجُب الانتماء للأمة العربية، والكل شركاء على قدم المساواة في الحضارة العربية الإسلامية، إنها دوائر انتماء متداخلة ومتكاملة، وهى طبقات متراتبة في جيولوجيا التكوين التاريخي للأمة".

هذا وقد شكل استلهام التجربة الناصرية معالم النظام السياسي لدى الحزبين ليكون طرحا أقرب للنظام الرئاسي (شبه الرئاسي)، وهو ما كان محل دفاع من هذه الأحزاب في النقاشات حول الدستور خاصة في لجنة دستور 2014. ويشهد لهذه الأحزاب رغم عدائها

---

[٣٤] لم نحصل على برنامج للحزب من موقعه الرسمي الذي به عطل فني وحاولنا أكثر من مرة الدخول دون جدوى، ووجدنا برنامج الحزب على موقع السياسي، على الرابط التالي: http://www.elsyasi.com/civil_detail.aspx?id=13،

وموقع مؤسسة كارنيجي الشرق الأوسط، على الرابط التالي: http://is.gd/xUeEOG وفي الحقيقة يصعب القول أن للحزب برنامج واضح ولكن مجموعة من المبادئ التي يوردها بشكل مقتضب جدا.

[٣٥] برنامج حزب الكرامة موجود على الصفحة الرسمية للحزب على فيسبوك، على الرابط التالي: http://is.gd/Q0YUiZ

[٣٦] http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/05/21/%D8%AD%D8%B1%

[٣٧] سامح عاشور: نؤيد خارطة الطريق ونرفض المساس بالمادة الثانية، نشُر في 24 أغسطس 2013. http://is.gd/Kttmrh

التاريخي مع جماعة الإخوان المسلمين أنه بعد ثورة يناير حاول هذا التيار تجاوز هذه الخلافات فشارك حزب الكرامة مع حزب الحرية والعدالة في التحالف الذي خاض انتخابات البرلمان 2011[٣٨]، كما وقف الحزب الناصري في صف مرشح الجماعة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية حيث أكد حسن أبو النصر، أمين مساعد الحزب الناصري، "أن مرسي أصبح مرشح الثورة ضد المرشح أحمد شفيق"، موضحا، "برغم الخلاف بين الإخوان والكثير من القوى السياسية، إلا أنه خلاف في وجهات النظر والفكر، أما الخلاف مع شفيق خلاف الدم "دم الشهداء" الذين قتلهم نظام مبارك الذي يسعى للعودة في شخص شفيق، وهو ما برهنت عليه الانتخابات، فوضح للجميع أن أركان النظام البائد ما زالت تسيطر على الشرطة، ولها تأثيرها في الجيش وتحرك المرتزقة والبلطجة [٣٩].

إلا أن هذا الموقف قد تغير بعد وصول د. محمد مرسي للحكم، بل وتتخذ هذه الأحزاب موقفا متشددا بعد 30 يونيه سواء في تأييد المؤسسة العسكرية أو في العداء تجاه جماعة الإخوان المسلمين حيث أعلنت أمانة حزب الكرامة بقنا، رفضها التام للخروج الآمن لجماعه الإخوان المسلمين، مؤكده أن الجماعة يجب محاسبتها على ما وصفته بـ"تواطؤها في تسهيل الخروج الآمن لرجال مبارك" على حسب بيان الكرام ة، وأكدت أمانه الكرامة في بيان لها "أن اغلبيه الشعب المصري تتجه لحل التنظيم الإخواني وليس التفاوض معه، مشيره إلى أن ما حدث في ثوره 30 يونيه هو الحصول على الاستقلال الوطني في دوله لا يحكمها المرشد وجماعته". [٤٠]

ثانيا: الإصلاحات الدستورية

كان الحزب الناصري من الأحزاب التي وضعت في برنامجها منذ تأسيسها قبل ثورة 25 يناير 2011 مطلب "دستور مصري جديد" حيث جاء في برنامج الحزب "تأكيد حقوق الإنسان، استرداد المكاسب التي حققتها ثورة يوليو 1952، الاتجاه نحو التقدم والتنمية الشاملة، إقامة اقتصاد وطني مستقل، صياغة ميثاق شرف تتعهد بموجبه كافة المؤسسات والقوى السياسة الرسمية والشعبية بالامتناع كلية عن استخدام العنف ونبذ الإرهاب". ولا شك أن مثل هذه المبادئ تتطلب دستورا جديدا ولكن لأن الحزب مؤسس قبل ثورة يناير بكثير لم يطور برنامجا.

كما يطرح برنامج حزب الكرامة رؤية لإصلاحات دستورية وقانونية فيطالب "بإصدار دستور جديد يجسد الإجماع الوطني في مؤتمر تأسيسي منتخب، وجعل مدة الرئاسة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وإلغاء نظام الاستفتاء واستبداله بالانتخاب الشعبي المباشر للرئيس ونائبه بين مرشحين متعددين، وتخلى الرئيس ونائبه المنتخبين عن صفتهما الحزبية حتى انتهاء مدة ولايتهما، ووقف العمل بحالة الطوارئ، وإلغاء كافة القوانين السالبة للحريات، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب مع إلزامها قانونا بتداول السلطة داخل مستوياتها التنظيمية كل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وحرية تكوين النقابات العمالية والمهنية المعبرة عن الاختيار من قبل المنتمين إليها ومباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بنفسها وانتخاب مجالس إدارتها دون أي تدخل من الأجهزة الإدارية، وتحرير النقابات المهنية من الحراسة والقانون 100وملحقاته، وإجراء انتخاباتها وفقا للوائحها، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية والجمعيات والروابط والمنتديات، وحرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون، وإقرار حقوق الاجتماع والإضراب والتظاهر والاعتصام السلمي، وتأكيد الإشراف القضائي التام على كافة مراحل العملية الانتخابية وفى جميع أنواعها وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت إشراف القضاء وإعطاء القضاء وحده حق الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بصحة العملية الانتخابية أو النتائج الناشئة عنها، أو الآثار المترتبة عليها، واشتراط توقيع الناخب أو بصمته في الكشف المعد للحضور مع بيان المستند المثبت لشخصيته، وإعداد جداول جديدة لقيد الناخبين على أن يكون القيد في جداول القيد تلقائيا

---

[٣٨] هو تحالف انتخابي بقيادة حزب الحرية والعدالة، وضم أحزاب الكرامة والغد والعمل والحضارة والإصلاح والنهضة، وكان يضم أكثر من 40 حزبا انسحب معظمها منه نتيجة الخلاف على ترتيب المرشحين على قوائم الحزب، وحصل التحالف على أغلبية أعضاء مجلس الشعب في انتخابات 2012/2011.

[٣٩] الناصري بسوهاج: خلافاتنا مع الإخوان فكرية أما مع شفيق فهي دموية، نشُر في 29 مايو 2012 http://is.gd/om9Ny4

[٤٠] أمانة حزب الكرامة بقنا: أغلبية الشعب تريد حل التنظيم الإخواني وليس التفاوض معه. نشُر في 6 أغسطس 2013 http://is.gd/V4hmcf

بدون تقديم طلب لكل من وصل عمره الثامنة عشر، وتكريس نظام الانتخاب بالقوائم النسبية دستوريا لتعزيز الوعي السياسي عند الناخبين، وضمان الرقابة الدستورية المسبقة على القوانين قبل إقرارها برلمانيا لوقف الفوضى التشريعية".

وتبدو أحزاب هذا التيار الأكثر اتساقا مع رؤيتها سواء في موقفها من دستور 2012 أو دستور 2014، إلا أنه بعد وصول بعض أعضاء هذا التيار للحكومة بعد 30 يونيه جعلهم يتراجعون عن كثير من المواقف وحتى كتابة هذه الورقة لم يقم وزيرى القوى العاملة والتعليم العالي المنتميان لهذا التيار بتنفيذ ما هو وارد في برامجهم بخصوص الحريات النقابية أو الأكاديمية فعلى سبيل المثال؛ صرح وزير التعليم العالي في تعليقه على الاشتباكات التي وقعت في محيط جامعة القاهرة يوم الخميس 28 نوفمبر 2013 بأن وزير الداخلية أخبره أن قوات الأمن لم تستخدم الخرطوش بل استخدمت الرصاص المطاطي (اللي بيلسع) بحسب تعبير الوزير.[٤١] كما اتسق هذا التوجه مع موقف أحزاب هذا التيار في دستور 2014 حيث قال محمد سامي، رئيس حزب الكرامة، وممثل الأحزاب الناصرية بلجنة الخمسين، إن تشكيل اللجنة بشكل عام يضم أفضل شخصيات بالمجتمع، "لكننا افتقدنا الدكتور محمد نور فرحات وعصام الإسلامبولى، لما لهم من خبرة في الصياغات الدستورية"، وأنه سيركز خلال عمله بلجنة الخمسين على قضيتين رئيسيتين، العدالة الاجتماعية ومدنية الدولة . وأوضح سامي "أن قضية العدالة الاجتماعية تتفرع داخل الدستور في حقوق التعليم والعلاج والسكن، ولا بد من صياغة مواد تتضمن تحقق العدالة، وتلزم السلطة الممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بتنفيذها، مما يشعر المواطن بأن الدستور ليس مجرد وثيقة إجرائية، بل إلزامية تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم" . وأضاف سامي "أنه سيكون هناك أيضا من جانبه "اهتمام بمواد حقوق الإنسان أبرزها المتعلقة بحقوق المرأة، والتي تتطلب تعديلا وإلغاء بعضها، من بين ذلك ضرورة إقرار قوانين تلزم الدولة بالتصدي لزواج القاصرات".[٤٢]

ثالثا: إصلاح مؤسسات الدولة: نموذج (القضاء والداخلية)

يبدو أن برامج أحزاب هذا التيار لا تزيد عن مطالب جزئية ولا تطرح رؤية متكاملة وهو ما جعل برامجهم تخلو من بنود أو فقرات تتعامل مع هذه القضية عدا تبني حزب الكرامة لمشروع تيار استقلال القضاء في برنامجه فيما يتعلق بإصلاح القضاء حيث يتحدث عن "تحرير العدالة من كل صور الارتباط بالسلطة التنفيذية، وضمان الاستقلال التام لسلطة الادعاء والتقاضي بتعاقب درجاته، والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق خاصة في الجرائم المضرة بأمن الحكومة، وإلغاء تبعية النائب العام والتفتيش القضائي ورؤساء المحاكم الابتدائية لوزير العدل، ومنع انتداب القضاة لأعمال غير قضائية، ومنع توليهم أية مناصب إدارية أو سياسية خلال خمس سنوات من تركهم القضاء العادي، وقصر رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على رئيس محكمة النقض، وإلغاء كافة صور الادعاء والقضاء الاستثنائي، وإقرار حق كل مواطن في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي المنصوص عليه في قانوني السلطة القضائية ومجلس الدولة، وقصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم إخلال العسكريين بالانضباط العسكري، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدنيين المسجونين بقرارات المحاكم العسكرية".

أما الشرطة فيكتفون بـ"ضرورة إحالة المسئولين عن جرائم التعذيب في السجون وأقسام الشرطة إلى محاكمات عاجلة، وإنهاء تبعية السجون لوزارة الداخلية ونقلها إلى المجلس الأعلى للقضاء".

---

[٤١] محمد كساب، حسام عيسى: الأمن استخدم "رصاص بيلسع" وليس "خرطوش" في اشتباكات جامعة القاهرة، نُشر على موقع المصري اليوم بتاريخ 28 نوفمبر 2013 http://www.almasryalyoum.com/node/2359371

[٤٢] رئيس الكرامة: أولوياتنا العدالة الاجتماعية ومدنية الدولة وحقوق الإنسان، نشُر في 2 سبتمبر 2013 http://is.gd/AhAY9A

وعلى مستوى الممارسة والمواقف فقد أكدت معظم قيادات الحزبين مساندتها لأجهزة الدولة بشكلها الحالي خاصة بعد 30 يونيه، بل ذهب بعضهم لضرورة عقد قمة عربية لمساندة مصر في حربها ضد الإرهاب [٤٣]، وإلي الحد الذي جعل البعض يتخلى عن توجهاته العروبية الناصرية المساندة للقضية الفلسطينية تاريخيا ويعتبر حركة حماس مساندة لما يسميه بالإرهاب في سيناء[٤٤].

ولكن ما يمكن الإشارة إليه بشكل إيجابي هو طرح حزب الكرامة لمفهوم الشفافية ومكافحة الفساد وربطهما بالنظام السياسي حيث يطرح الحزب في البند خامسا: "نسعى لبناء مجتمع الشفافية واقتلاع التأكيد على حق هيئات الشعب في طلب بيانات ومعلومات تيسر لها فرص القيام بدور رقابي مباشر، وإعطاء الأفراد –بغير اشتراط ا لمصلحة المباشرة– حق إقامة دعاوى جنائية ضد ظواهر الفساد كافة، ومنح الاستقلالية الكاملة والحصانة القضائية للرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات وإلزام أجهزة الرقابة –قانونا– بنشر معلوماتها وتقاريرها في الصحف وتوفيرها لمن يطلب، وإصدار تشريع لمحاكمة الوزراء ورئيس الجمهورية عند الحاجة وإلزام الرئيس والوزراء والوكلاء والمحافظين وأعضاء البرلمان ورؤساء الهيئات والشركات والمؤسسات العامة وقيادات الأحزاب وهيئات المجتمع الأهلي وكل الشخصيات العامة ومن في درجتهم وأزواجهم وأصولهم وفروعهم، إلزام كل هؤلاء بتقديم إقرارات ذمة مالية علنية تنشر في الصحف ووسائل الإعلام كافة، وتقدم بما لديه من معلومات مخالفة لبياناتها لنشرها في الصحف أو دفعها أمام القضاء، ومنع قيام المسئولين أو ذويهم بأعمال القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد ترك مناصبهم، والتطبيق الحازم لقانون: من أين لك هذا؟ والمصادرة الكاملة للأنشطة والثروات مجهولة المصدر أو التي يثبت تهرب صاحبها من الضرائب، وطبيعي أن هذه الإجراءات –وغيرها– تدعم حملة الأيدي النظيفة، لكن اقتلاع الفساد من جذوره يحتاج إلى تغيير جذري في السياسات القائمة".

رابعا: الحقوق المدنية والسياسية (الحق في التجمع والتنظيم)

يطرح برنامج حزب الكرامة رؤية جيدة للأحزاب داخليا فهو يتحدث عن " إطلاق حرية تكوين الأحزاب مع إلزامها قانونا بتداول السلطة داخل مستوياتها التنظيمية كل أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة"، وهي فكرة متميزة، ويرى ضرورة "تأكيد الإشراف القضائي التام على كافة مراحل العملية الانتخابية وفى جميع أنواعها وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت إشراف القضاء وإعطاء القضاء وحده حق الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بصحة العملية الانتخابية أو النتائج الناشئة عنها، أو الآثار المترتبة عليها، واشتراط توقيع الناخب أو بصمته في الكشف المعد للحضور مع بيان المستند المثبت لشخصيته، وإعداد جداول جديدة لقيد الناخبين على أن يكون القيد في جداول القيد تلقائيا بدون تقديم طلب لكل من وصل عمره الثامنة عشر، وتكريس نظام الانتخاب بالقوائم النسبية دستوريا لتعزيز الوعي السياسي عند الناخبين، وضمان الرقابة الدستورية المسبقة على القوانين قبل إقرارها برلمانيا لوقف الفوضى التشريعية"، "واعتبار تزييف الانتخابات جريمة مخلة بالشرف لا تسقط بالتقادم وينشأ عنها حق التعويض على من ارتكبها شخصا والجهة التابع لها، وإعطاء الأفراد حق رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في جرائم الفساد السياسي والانحراف بالسلطة والجرائم الانتخابية وجرائم التعذيب، وعدم إسقاط أي من هذه الجرائم بالتقادم". بينما الحزب العربي الديمقراطي الناصري لا يتناول برنامجه هذه الحقوق وإنما يتحدث عن "تأكيد حقوق الإنسان". كما غاب عن برنامج الحزب كذلك ما يتعلق بحرية التنظيم.

---

[٤٣] بسام رمضان، "صباحي" يدعو "جامعة الدول" لعقد قمة طارئة لدعم مصر ضد الإرهاب، المصري اليوم بتاريخ16 أغسطس2013، على الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/node/2038986

[٤٤] صفاء صفوت، بالفيديو.. "عاشور": وقفنا مع حماس ضد إسرائيل. والآن تساند الإرهاب في سيناء"، موقع جريدة الشروق المصرية، بتاريخ24 أغسطس2013، على الرابط التالي: http://is.gd/WdaZyL

خامسا: حرية الرأي والتعبير (متضمنا حقوق التظاهر والاعتصام والإضراب والإعلام الخاص..الخ)

تأتي برامج هذه الأحزاب مقتضبة في هذا الشأن حيث إننا لا نجد في برامج الحزبين سوى فقرة في برنامج حزب الكرامة تنص على "التأكيد على حرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون، وإقرار حقوق الاجتماع والإضراب والتظاهر والاعتصام السلمي".

كما أن مواقف هذه الأحزاب جاءت مواكبة لمواقف كثير من التيارات الأخرى التي تتحدث عن حرية الرأي والتعبير وتدعمه على مستوى التصريحات. فعلي سبيل المثال؛ دعت عدة أحزاب مشاركة فيما سمي "تنسيقية 30 يونيه" للتظاهر ضد قانون التظاهر وذكرت في بيان لها أنه "لا يمكن أن يؤيد هذا القانون إلا مستبد أو كاره للتغيير أو ملتصق بالسلطة، فلا مبرر ولا داعي لقانون للتظاهر إلا إذا كان المطلوب هو وقف حركة الشعب المصري ومطالبه العادلة في التغيير والتي خرج من أجلها وقدم في سبيلها الشهداء والتضحيات ومازال يقدم". وكان من ضمن الأحزاب التي أصدرت البيان؛ الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار والحزب العربي الناصري وحزب الجبهة الديمقراطي وحركة كفاية [٤٥]، إلا أنه على مستوى الواقع نجدهم يطالبون بالحجر على هذه الحرية إذا كانت ضد أفكارهم وقناعتهم خاصة مع استخدام حجة الأمن القومي تصريحات ما بعد 30 يونيه وتأييد إغلاق القنوات الدينية خير دليل على ذلك.

سادسا: المواطنة والحريات العامة والفردية (حرية المعتقد- الأحوال الشخصية-..الخ)

حقوق المواطنة في برامج ومواقف الأحزاب القومية تبدو على درجة عالية من الاتساق، كما أننا لا يمكننا رصد أي انتهاك على مستوى الممارسة من جانبهم لهذا المفهوم والذي يطرحه بوضوح حزب الكرامة في برنامجه بقوله "ونؤمن بحق المواطنة الكاملة للجميع، ونعد حركتنا امتدادا ناميا لخط التفاعل الخلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية والإسلام الحضاري"، وعن المساواة يؤكد على "تحرير حركة النساء من قيودها، وتأكيد مساواة المرأة بالرجل في تولي الوظائف والمناصب العامة"، كما يؤكد أنه "لا يجوز أن تتخذ الشريعة وسيلة أو تكأة لمصادرة حقوق المواطنة الكاملة لغير المسلمين".

كما يتبنى ذات الحزب موقف يدعم الحقوق العامة والفردية فيطرح برنامجه "تأكيد حقوق الإنسان -كافة حقوق الإنسان- في الحياة والحرية والكرامة، وحرية الاعتقاد والتعبير والاتصال والمعرفة والاجتماع والمشاركة في الحياة العامة، وحقوق الإنسان في حرمة المراسلات والمسكن والبدن وحمايته من الإيذاء والتعذيب النفسي والجسدي، وتحريم الحبس التعسفي والحبس الاحتياطي إلا بأمر من السلطة القضائية وفى حدود القانون، والمراجعة الشاملة لكل المنظومة القانونية الحاكمة لعلاقة السلطة بالشعب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض وعلاقة المؤسسات بعضها ببعض وذلك حتى يتناسب القانون مع قواعد العدل وروح العصر، وحق الإنسان في المعلومات".

أما العربي الناصري فيخلو برنامجه من هاتين القضيتين ولكن مواقفه تطرح موقفا إيجابيا منهما إلى حد ما، فقد وقع حزب السيد سامح عاشور نقيب المحامين والقيادي بالحزب على ما سمي بـ"وثيقة العهد" في يونيه من عام 2012 والتي كانت قد وقعت بين مجموعة من القوى الوطنية المجمعة على مبدأ سيادة القانون والمواطنة ومدنية الدولة.[٤٦]

سابعا: النظام الاقتصادي والتنمية

يتبني الحزبان ما يطلق عليه في "الأدبيات اليسارية" رأسمالية الدولة أحدهما "العربي الناصري" بشكل مباشر حيث يتحدث برنامج الحزب عن " إلغاء إصلاحات تحرير السوق التي طبقها نظام الرئيس مبارك وإعادة اعتماد نظام اقتصادي مبني على المبادئ

---

[٤٥] أحزاب "30 يونيه" تدعو للتظاهر مجددا عصر اليوم ضد قانون التظاهر، 28 نوفمبر 2013 http://is.gd/UFUhPf

[٤٦] انظر: شخصيات عامة و10 أحزاب يوقعون على "وثيقة العهد" في نقابة المحامين، جريدة الشروق، أول يونيه 2012، على الرابط التالي: http://is.gd/LUu2rp

الاشتراكية، توسيع القطاع العام تحت إشراف الدولة القوية الناظمة"، والآخر الكرامة أكثر تأثرا بالمدرسة الليبرالية حيث يرى ضرورة "السعي لتنمية الإنتاج الوطني بإعادة مصادر الحركة إلى القطاعات المحلية المنتجة، وتقليص الوزن النسبي لخطر الاعتماد على المصادر الريعية (قناة السويس– البترول– السياحة) مع عدم إغفال تطويرها، والتحكم في النمو السرطاني لتجارة الأموال والمضاربات العقارية بوضع روادع وقواعد مناسبة، والهدف: دعم الاقتصاد العيني مقابل تقليص اقتصاد المضاربة، وتعزيز الطابع الإنتاجي بتكامل حلقاته وتوفير مستلزماته داخليا، وتوجيه الإنتاج لإشباع الحاجات الأساسية أولا بقدرات إنتاجية تحقق الاعتماد على النفس ومراعاة توافق اختيارات الإنتاج مع الذوق الوطني، وتطوير المنتجات وأساليب إنتاجها بامتلاك ناصية المعرفة التكنولوجية المتطورة، والتدقيق في اختيار فروع الصناعة المتطورة الأولى بالرعاية، وتبنى إستراتيجية تصنيع سريعة وتنفيذ إستراتيجية الربط بين الورش والصناعات الصغيرة المنتشرة بآلاف عبر شبكة لتكامل حلقات التصنيع الوطني ومضاعفة نصيب الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي إلى 40% خلال عشر سنوات" كما يتحدث عن القطاع التعاوني باعتباره "عميق الجذور في مصر وله مؤسساته الراسخة، والتعاون ينمى قيم الديمقراطية الاقتصادية والمسئولية المشتركة والوظيفة الاجتماعية للملكية".

لم تتح لهذه الأحزاب فرصة في الممارسة على هذا المستوى والتصريحات الخاصة بهم دائما تأتي عامة وتتحدث عن الانحياز للفقراء وتؤكد على دور الدولة في الاقتصاد مع فتح مجال للاستثمارات الخاصة حيث انتقدت قيادات الحزبين نظام الإخوان وسياساتهم الاقتصادية والاجتماعية مؤكدة أن طريق الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، هو الطريق الصحيح، أن الخلاف مع مرسي يأتي في ظل انحياز سياساته هو وجماعة الإخوان المسلمين التي تهدف إلى الرأسمالية التي نبذها عبد الناصر، أن ممارسات مرسي جميعها تسعى لتمكين رجال أعمال جماعة الإخوان المسلمين وتجاهل قضايا الفقراء، مما يجعلها تسير في الطريق المعاكس لطريق عبد الناصر.[٤٧]

قال كمال أبو عيطة عضو مجلس الشعب المنحل عن حزب الكرامة والذي شغل في يوليو 2013 وزير القوى العاملة، أنه طرح على مجلس الوزراء خطة عمل لقبول المنصب وهي تطبيق الحد الأدنى للأجور والذي كثيرا ما نادى به العمال والفلاحون، فضلا عن إصدار قانون الحريات النقابية، وتشغيل المصانع المتوقفة وعودة الشركات لأحضان القطاع العام مرة أخرى، والتي أغلقت في عهد حكومة الإخوان لمنع استغلال أصحاب الأعمال للعمال البسطاء والفقراء، قائلا "أتمنى من الله أن أستطيع تحمل تلك المسؤولية".[٤٨] إلا أن حزب الكرامة يربط بشدة بين الاقتصاد ورؤيته التنموية وقضية الاستقلال الوطني حيث يرى أنه "لا نهضة لمصر دون دور ريادي في المنطقة العربية"، ويؤكد "دور الثقافات الذاتية في بناء الاقتصاد، فالجماعية موجودة مع المبادرة، والاعتماد على الذات موجود مع انفتاح مقصود ومخطط له" فلا نهضة لنا –أولا– بدون اطراد السعي إلى "الاستقلال الشامل" وامتلاك أسلحة الردع لتحقيق توازن القوى في المنطقة".

ثامنا: العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

رغم تبني أحزاب هذا التيار لشعار يرفع العدالة الاجتماعية بشكل دائم، إلا أننا نلاحظ في برامجه التي يتناولها من ذات منظور الأحزاب الليبرالية، فالحزب العربي الديمقراطي الناصري يتطرق في رؤيته إلى " توفير الرعاية الصحية المدعومة بالكامل إلى كافة المواطنين. تعزيز إصلاح النظام التربوي وتوفير ظروف عمل فضلى للمعلمين". وحزب الكرامة يؤكد برنامجه على "حقوق الإنسان في العمل وحد أدنى للأجر مع ربط الأجر بالأسعار، وتساوى الأجور عند تساوى العمل وحقوق التعليم والصحة والمسكن اللائق والمعاش والضمان الاجتماعي ضد البطالة أو المرض أو العجز، وعدالة توزيع الدخل القومي".

[٤٧] قيادي ناصري: مرسى يسير في طريق يمحو ثورة عبد الناصر، نشُر في 30 أبريل 2013 http://is.gd/XUTBWu

[٤٨] كمال أبو عيطة وزيرا جديدا للقوى العاملة، نشُر في 14 يوليو 2013 http://is.gd/GxU2Bi

وهو منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وليس منظور إعادة توزيع الدخل والذي يتكرر كثيرا في تصريحاتهم. أما على مستوى المواقف، كذلك تبدو مواقفهم ملتبسة من الضرائب التصاعدية وقضية الحد الأدنى والأقصى للأجور فعلى سبيل المثال؛ صرح أمين إسكندر، أمين عام حزب الكرامة، أن الحد الأقصى للدخل لابد ألا يزيد عن 25 مثل الحد الأدنى، حتى يمكن توفير تمويل للحد الأدنى، معتبرا قرار حكومة الدكتور حازم الببلاوى، بتحديد الحد الأقصى للدخل في الجهاز الإداري للدولة بـ 35 مثل الحد الأدنى، وبحيث لا يتجاوز 42 ألف جنيه، في محاولة لإثبات جهودها في تحقيق العدالة الاجتماعية، ولكنها خطوة أولى.[٤٩]

ملاحظات عامة على أحزاب التيار:

درجة الاتساق في رؤية هذه الأحزاب للمواقف من قضايا الإصلاح تبدو متسقة بشكل كبير، خاصة مع تبنيهم فيما يخص النظام السياسي لمفهوم "دولتي" وهو ما يفسر إلى حد كبير موقفهم من قضايا مثل إصلاح مؤسسات الدولة، إلا أن المواقف الخاصة بهم تعد أكثر وضوحا وتفصيلا من البرامج التي تحتاج خاصة في حالة "الحزب الديمقراطي العربي الناصري" لمراجعة شاملة وإعادة صياغة تفاصيل كثيرة لتصبح أكثر وضوحا خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد وقضايا العدالة الاجتماعية، كما أنه بدا في كثير من المواقف ذات الإشكالية الخاصة بأحزاب التيارات الأخرى وهى فرض الواقع لمواقف هذه الأحزاب أكثر مما تنبع هذه المواقف من مبادئ الحزب، ويظهر ذلك من خلال خريطة تحالفاتهم قبل وصول د. مرسي للحكم، وخلال فترة حكمه ثم بعد 30 يونيه، فالتحالفات مبنية على أساس الظرف السياسي وليس التوجه الفكري.

[٤٩] آية حسني، القوى السياسية ترحب بقرار تحديد "الأقصى للأجور"، موقع جريدة اليوم السابع، 14 نوفمبر 2013 http://is.gd/E7eCIo

الفصل الثالث: الأحزاب الليبرالية

أحزاب هذا التيار التي تتناولها الدراسة هي أحزاب الوفد والذي تأسس الحزب عام 1918، كان حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952 ولم يعد الحزب إلى نشاطه السياسي إلا في عهد أنور السادات بعد سياسة التعددية الحزبية واتخذ لنفسه اسم حزب الوفد الجديد سنة 1978. أما حزب الجبهة الديمقراطي يعد من الأحزاب الليبرالية التي نشأت قبل الثورة حيث تمت الموافقة على إنشائه في مايو 2007 على يد أسامة الغزالي حرب والذي انشق عن الحزب الوطني، وقد أعلن الحزب عن اندماجه مع حزب المصريين الأحرار في 21 ديسمبر من عام 2013. أما حزب المصريين الأحرار من الأحزاب الليبرالية الناشئة بعد الثورة مباشرة تأسس في أبريل 2011 على يد مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات العامة وهو كما يعرف نفسه حزب سياسي مدني، ركيزته الأساسية الهوية المصرية التي تجمع المصريين تحت مظلة واحدة، إيمانا منه بالحريات الدينية. وحزب مصر الحرية تم تأسيسه في 11 مايو 2011، بواسطة الدكتور عمرو حمزاوي ومجموعة من الشباب الليبراليين، وهو حزب يؤمن بالديمقراطية والحرية والتعددية وقد خاض انتخابات برلمان 2012/2011. وحزب الدستور وهو أخر الأحزاب الليبرالية نشأة أسسه الدكتور محمد البرادعي وحصل على الترخيص في سبتمبر 2012، وانتشرت أفكار الحزب بين جيل الشباب ومجموعة كبيرة من النشطاء وهو يعبر عن تحالف تيارات مختلفة.

أولا: طبيعة الدولة (الهوية– النظام السياسي)

اتضح تركيز الأحزاب الليبرالية على الهوية في برامجها مع إبراز مفهوم المدنية والديمقراطية والميل إلى نظام سياسي أقرب للبرلماني. فحزب الوفد في برنامجه الانتخابي يرفض العلمانية بمفهومها الواسع، ورئيسه صرح بأنه غير ليبرالي. [٥٠] وفي لجنة الخمسين لتعديل الدستور لم يدافع الحزب عن النظام السياسي الذي يتبناه، لم يتطرق للهوية أو طبيعة الدولة والنظام السياسي في برنامج الحزب، ولكن تعرض لها في إطار البرنامج الانتخابي 2011، حيث جاء تحت عنوان ثوابت الوفد "الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ولأصحاب الديانات السماوية الأخرى حق الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية وشئونهم الدينية. الوحدة الوطنية هي صمام أمن وسلامة واستقرار البلاد.. والمواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. نرفض العلمانية التي تفصل بين الدين والدولة، ونرفض الدولة الثيوقراطية التي تسمح بسيطرة رجال الدين على الحكم. الديمقراطية القائمة على أسس التعددية الحزبية والفكرية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وتداول السلطة بانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل.. الديمقراطية التي تحميها سيادة القانون والقضاء المستقل والرقابة الشعبية والمساءلة السياسية والصحافة الحرة والإعلام المستقل".

بينما حزب المصريين الأحرار يعلن في برنامجه رفض العلمانية دون ذكرها ولكن بالمعني المتشدد لها "لا يصح فصل الدين عن حياة المواطن"، يأتي في مقدمة برنامج الحزب " إن حزب المصريين الأحرار هو حزب سياسي مدني، ركيزته الأساسية الهوية المصرية التي تجمع المصريين تحت مظلة واحدة، إيمانا منه بالحريات الدينية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، كما يؤمن بأن مدنية الدولة تحترم الشرائع الدينية وتحافظ على التقاليد والقيم المصرية. فالدين والقيم جزء لا يتجزأ من الهوية المصرية، وبناء على ذلك لا يمكن ولا يصح فصل الدين عن حياة المواطن المصري، في إطار ذلك فإن الحزب يتبنى الطريقة المدنية لإدارة الدولة والتي تدعو إلى الفصل بين شئون الدين وشئون إدارة الدولة فلابد أن يرقى الدين عن الممارسات السياسي، سيادة القانون . المساواة الكاملة بين أبناء الوطن بغض النظر عن اختلاف (الديانة، والجنس، والثروة، والعرق، والإقليم واللون، والثقافة)".

[٥٠] خالد فؤاد، "البدوي: نرفض الدولة العلمانية والدولة الثيوقراطية ولسنا حزب ليبرالي"، موقع جريدة الشروق بتاريخ 12 نوفمبر 2011، على الرابط التالي: http://is.gd/dLcSrI

أما حزب الدستور فيطرح رؤية تركز على الحياة النيابية كأساس للنظام السياسي ويحدد مبادئ واضحة لقواعد التعددية السياسية واستقلال القضاء، وسيادة القانون، تحت بند إعادة صياغة المؤسسات السياسية يبدأ الحزب رؤيته للدولة والنظام السياسي من نقد هذا النظام في دستور 1971، قائلا: "يكون نظام الدولة جمهوري ديمقراطي يقوم على سيادة الشعب وحقوق المواطن، بحيث يمارس الشعب هذه السيادة من خلال نظام نيابي يقوم على انتخابات عامة نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، ووفقا لإجراءات تضمن حق الترشح والتصويت لجميع المواطنين دون أي تفرقة " كما يؤكد على التعددية السياسية والحزبية واستقلال القضاء وسيادة القانون.

حزب الجبهة يأتي تركيزه على فصل السلطات ودور فعال للبرلمان، حيث يتناول برنامج الحزب " النظام السياسي الديمقراطي"، ويضع له شروط تعظيم الحريات الفردية وإلغاء كل ما من شأنه تقييدها، ويرى أن من ملامح هذا النظام "انفصال رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها مجلس الوزراء الذي يكون مسئولا بدوره أمام البرلمان ولا يستمر في أداء مهامه إذا سحب البرلمان ثقته منه. يتكون البرلمان من مجلس للنواب وآخر للشيوخ، ويمارسان السلطة التشريعية، فلا يصدر قانون إلا إذا تم إقراره من المجلسين، كما يناقش موازنة الدولة ويقرها، وله أن يعدل مشروعها الذي تتقدم به الحكومة، ويحاسب الحكومة ويراقب تصرفاتها ويناقش الحساب الختامي ، والمواطنة واستقلال القضاء وضمان الحقوق المدنية والسياسية والحق في التنظيم، اعتماد "اللامركزية" كأحد العناصر الأساسية للنظام السياسي، بما تتضمنه من توسيع لصلاحيات الوحدات الإقليمية والمحلية، وأن تكون المجالس المحلية المنتخبة هي صاحبة السلطة العليا في نطاقها المحلى. كما ينص على أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها".

وقد انعكس موضوع الهوية على دورهم في جبهة الإنقاذ وخلال فترة حكم د. محمد مرسي فكان تركيزهم على حالة الاستقطاب وتكرر ذلك في تصريحات قيادات هذه الأحزاب بأن "القوى المدنية لن تسمح لأي تيار سياسي بأن يغير هوية الدولة المصرية، وأنها عازمة على تصعيد نضالها وتوحيد صفوفها في مواجهة سعي جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة، لاحتكار كل السلطات، بدءا من البرلمان والحكومة والرئاسة، إلى الانفراد بكتابة الدستور".[٥١]

ثانيا: الإصلاحات الدستورية

اتخذت هذه الأحزاب مواقف متباينة من الإعلان الدستوري في 2011 حيث وقف حزب المصريين الأحرار موقف الرافضين لهذا الإعلان حيث أنه يدخلنا في العملية السياسية قبل وضع قواعدها من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية قبل الدستور ورفعت شعار "الدستور أولا" فقد صرح دكتور محمد البرادعي أن المطالبة بوضع الدستور أولا قبل الانتخابات، تعد التفافا على الاستفتاء والديمقراطية كما قال أنه كان يجب أن يتم حوار على التعديلات الدستورية ولم يحدث، وأن التعديلات هذه كانت على دستور 71، برغم أن كل أساتذة القانون الدستوري أجمعوا على أنه لا يمكن تعديل دستور سقط بسقوط النظام. وأضاف أنه وفقا للدستور القديم لا بد على المجلس العسكري أن يترك السلطة، لأنه طبقا للدستور المعدل رئيس المحكمة الدستورية العليا هو الذي يتولى رئاسة الجمهورية على أن تجرى انتخابات خلال 60 يوما[٥٢]. ورغم أن حزب الدستور لم يكن تشكل إلا أن القيادات التي شكلته لاحقا تبنت بوضوح هذا الموقف. أما حزب الجبهة الديمقراطية فتبني موقف مختلف ويقول برنامج الحزب أنه "قد يصلح في هذه الفترة الانتقالية المؤقتة العودة إلى دستور 1923 بعد تعديل نصوص الملكية بنصوص جديدة للجمهورية بعد إجراء الاستفتاء شعبي حوله. أما الوضع الدستوري الدائم الذي يضع الأساس لنظام ديمقراطي حقيقي متكامل، فينبغي ألا نتسرع فيه قبل أن تتم تنقية الأجواء غير

---

[٥١] انظر تصريح الدكتور أحمد سعيد، رئيس حزب المصريين الأحرار، "ترشيح الشاطر غير مفاجئ بعد أن كشفت الجماعة نيتها لخلافة الوطني المنحل، نُشر في الأحد أول أبريل 2012. http://is.gd/noNZFZ

[٥٢] البرادعي: أنا ضد السلام المنفرد.. وكامب ديفيد يجب إعادة النظر فيها، 13 يونيه 2011 http://is.gd/46uSCR

الصحية الموروثة عن فترة طويلة لم تمارس فيها الحياة الدستورية أو الديمقراطية السليمة". بينما وقف حزب الوفد وكعادته مؤيدا للمطروح من جانب السلمي آن ذاك وأيد الإعلان الدستوري. بينما تبنت هذه الأحزاب مواقف متشابهة من الإصلاحات المتطلبة في الدستور فحزب الوفد يرى أنه "بعد ثوره 25 يناير يسعى الوفد لدستور تضعه جمعيه تأسيسية منتخبه تمثل شعب مصر بكل فئاته وطوائفه وانتماءاته السياسية ونقاباته المهنية واتحاداته النوعية من عمال وفلاحين.. دستور يحقق للمواطن حريته وكرامته ويتحقق به كرامه الوطن وسيادته".

كما أن حزب الجبهة الديمقراطية يرى أن "حجر الزاوية في إعادة البناء الديمقراطي للنظام السياسي في مصر يتمثل في وضع دستور جديد على أسس ومبادئ ديمقراطية ليبرالية، واضحة وقاطعة، على النحو الذي تعرفه الديمقراطيات المستقرة في العالم ويفترض أن تقوم بإعداد هذا الدستور جمعية وطنية ممثلة لكافة القوى الاجتماعية، والتيارات السياسية في المجتمع المصري، تستهدف في عملها تخليص الدستور الجديد من المثالب الموجودة في دستور 1971، والتي نشأت في الأساس عن الرغبة في تعظيم دور وسلطات رئيس الجمهورية وافتقاد التوازن بين السلطات وسيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية، فضلا عن افتقاد آليات تداول السلطة واستمرار رئيس الجمهورية في موقعه لمدد غير محددة". أما حزب المصريين الأحرار فيرى الحزب تحت البند أولا الحريات والعدالة والمواطنة أنه " لابد أن يتضمن الدستور المصري أحكاما فوق دستورية تؤكد على التزام مصر حكومة وشعبا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ والتي وقعت عليه مصر وشاركت في صياغته "، "يرى الحزب أن يتم الإبقاء على المادة الثانية من الدستور مع إضافة حق أصحاب الديانات الأخرى في الاحتكام لشرائعهم الخاصة في أحوالهم الشخصية هذا ويرى الحزب أن التفعيل التشريعي الصحيح للمادة الثانية من الدستور هو اعتبار أن مبادئ الشريعة الإسلامية ضمانة للعدل والحرية والمساواة في الحقوق لكل مواطن مصري دون تمييز". وهو ما قادهم إلى موقف موحد من دستور 2012 برفضه وانسحاب أعضاء هذه الأحزاب من لجنة صياغته[٥٣].

ثالثا: إصلاح مؤسسات الدولة: نموذج (القضاء والداخلية)

يتناول برنامج حزب الوفد بشكل مقتضب مسألة "إدخال إصلاحات قانونية لضمان استقلال السلطة القضائية، إصلاح النظام التعليمي" دون أن يوضح طبيعة الإصلاح المنشود سواء في التعليم أو السلطة القضائية ودون تفاصيل في هاتين النقطتين، ويتضمن البرنامج الانتخابي للحزب في البند ثاني عشر: "ترسيخ استقلال السلطة القضائية وتعظيم هيبة السلطة القضائية لتمكينها من إقرار العدل، إلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي، التوسع في المحاكم المتخصصة لضمان تحقيق العدل ، زيادة عدد الوظائف القضائية لضمان سرعه الفصل في القضايا".

أما حزب الجبهة الديمقراطية ففي مجال القضاء يأتي برنامجه أكثر تفصيلا، فمن ملامح النظام الديمقراطي الذي يتحدث عنه برنامج الحزب "استقلال القضاء، حيث يكون مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة من تعيين وترقية ونقل وندب وتأديب، وفصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيدا عن سيطرة السلطة التنفيذية. كما يتطلب تحقيق استقلال القضاء أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم، وأن يتم اختيار النائب العام بقرار من مجلس القضاء الأعلى. ومن الضروري استكمال استقلال القضاء باتباع التفتيش القضائي للمجلس الأعلى للقضاء، وحظر ندب أو إعارة القضاة إلى مواقع بالوزارات وهيئات السلطة التنفيذية ، توفير ضمانات التقاضي، وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي، وعدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية".

الشرطة: يتناول برنامج الحزب "ضرورة إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة، فالأصل في الشرطة أنها جهاز مدني يكلف بالحفاظ على النظام العام، وحماية أمن المواطنين، والسهر على احترام وتطبيق القانون، فضلا عما تقوم به من مهام مدنية أخرى مثل إصدار

[٥٣] "انسحابات من لجنة الدستور قد تؤدي لأزمة بمصر"، موقع سي إن إن بالعربية، بتاريخ 22 نوفمبر 2012، على الرابط التالي: http://is.gd/MgcILS

التراخيص، وجوازات السفر، وضبط وتنظيم المرور.. الخ. كما إن من المسلم به أن كفاءة أداء الشرطة لعملها تستلزم تحصين قطاع منها بدرجة من السرية تتيح له العمل في مجال التحريات والبحث الجنائي".

ويؤكد الحزب "أن التطور الديمقراطي الجاد والحاسم للمجتمع المصري يستلزم –في مقدمة متطلباته– إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة، والعودة بالشرطة –بما فيها جهاز المباحث العامة– لواجباتها الأساسية في حماية أمن المواطنين وسلامتهم، والسهر على احترام القانون، والنظام، وإعادة الانضباط والطمأنينة للمجتمع المصري". "وبالمثل، فان هناك حاجة لإخضاع جهات الرقابة الأخرى من مخابرات، أو رقابة إدارية أو غير ذلك لنوع من المساءلة أمام البرلمان، بما في ذلك المحاسبة الكاملة عن النواحي المالية فيما يتعلق بأوجه، إنفاق هذه المؤسسات".

ويرى حزب المصريين الأحرار تحت بند الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ضرورة " الإصلاح المؤسسي لأجهزة الدولة والمصالح الحكومية والهيئات العامة ورفع كفاءة الأجهزة التنفيذية المركزية واللامركزية بهدف القضاء على الفساد وبهدف تمكين تلك الأجهزة من تحقيق متطلبات المرحلة الجديدة".

القضاء: "استقلال القضاء وفصل ميزانيته عن وزارة العدل، واختصاص مجلس القضاء الأعلى بكافة أمور القضاة، وتحديد أوجه الإنفاق، والإشراف على التفتيش القضائي، واختيار وتعيين النائب العام، وأن يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية وتطوير إجراءات التقاضي وتحديث المحاكم ووسائل تأمينها وزيادة عددها مع الاعتماد على التقنيات الحديثة في النظم والمعلومات والمستندات بما يحقق العدالة الناجزة".

أما حزب الدستور فيطرح رؤية متميزة عن بقية الأحزاب الليبرالية في قضية فصل الحكومة عن الدولة أو بمعنى أخر حياد مؤسسات الدولة حيث يقول تحت بند الفصل بين الدولة والحكومة: "من المبادئ الأساسية التي تحكم إدارة شؤون أي دولة، مبدأ الفصل بين الدولة وأجهزتها والحكومة إن فصل الدولة عن الحكومة يعنى أولا التمييز بين أجهزة الدولة المختلفة، كالوزارات والهيئات العامة، ومجموعة السياسيين الذين يتم انتخابهم دوريا لإدارة الشؤون العامة والذين يشكلون الحكومة، أي الرئيس والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي، وفصل الدولة عن الحكومة يعنى ثانيا حياد أجهزة الدولة، مثل الجهاز البيروقراطي وجهاز الشرطة والقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي، إزاء الحكومة. فالدولة وأجهزتها ثابتون ويرتبط وجودهم بوجود المجتمع ذاته، في حين أن الحكومة ترتبط بتيارات وأحزاب سياسية محددة وتتغير بتغير التأييد الشعبي لهم. ومن ثم فإن ولاء أجهزة الدولة ليس لشخص بعينه، ولا لتيار بذاته، وإنما ولاءها للوطن نفسه والمجتمع في عمومه. هذه الأجهزة –التي تكون في مجموعها الدولة– هي ملك للمجتمع وليس للحكومة.

وفيما يتعلق بالقضاء "يقوم النظام العام على سيادة القانون واستقلال القضاء استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية، مع ضمان حيدة واستقلال المحكمة الدستورية العليا، وتوحيد القضاء بإلغاء محاكم أمن الدولة وقصر المحاكم العسكرية على أعضاء القوات المسلحة في القضايا غير المدنية".

ونرى هنا إجماع الأحزاب الليبرالية على إعادة هيكلة جهاز الشرطة وأهمية إصلاحه، إلا أنه كغيره من التيارات نرى مواقفه من انتهاكات الشرطة تتراجع إذا كانت ضد خصومها السياسيين، فعلي سبيل المثال؛ اعتبر حسام فوده عضو الهيئة العليا لحزب المصريين الأحرار وعضو شباب جبهة الإنقاذ، أن إعلان 8 آلاف ضابط شرطة عن مشاركتهم في تظاهرات 30 يونيه يعنى أن الداخلية ستبدأ تطهير نفسها . وأكد أن ذلك يؤمّن عودة شعار "الشرطة في خدمة الشعب"، ويسهم في استعادة الجهاز دوره الحقيقي في حماية الشعب ومؤسسات الدولة بعد أن فقدت الكثير خلال ثورة 25 يناير وما بعدها[٥٤].

[٥٤] ماجدة بدوي، شباب الإنقاذ: مشاركة الشرطة في تظاهرات 30 يونيه أولى خطوات تطهير الداخلية.. ويؤكد أنها عصية على الأخونة، موقع صدى البلد، 14 يونيه 2013 http://www.el-balad.com/521734

بينما كالتيار السابق يعد مشروع تيار استقلال القضاء مرجعا أساسيا تعود له هذه الأحزاب في طرحها بخصوص إصلاح القضاء ولكنها تركز على عنصر الاستقلال أكثر من فكرة التطهير التي ركزت عليها أحزاب التيار الإسلامي.

رابعا: الحقوق المدنية والسياسية (الحق في التجمع والتنظيم)

تركز معظم أحزاب هذا التيار على الإصلاح التشريعي في هذا المجال من خلال تنقية وإلغاء التشريعات المقيدة لهذه الحقوق فحزب الوفد يتحدث برنامجه عن ضرورة إلغاء القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب السياسية، الحدّ من إعلان حالة الطوارئ لتقتصر على الحروب والكوارث الوطنية الأخرى، إدخال إصلاحات قانونية لضمان استقلال السلطة القضائية، ويتحدث البرنامج الانتخابي عن التعددية الحزبية كأحد ثوابت الوفد.

بينما ينص برنامج حزب الجبهة الديمقراطية على أن من أسس النظام الديمقراطي " توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، وتأكيد حق المواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صندوق الانتخابات، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتوافق مع المبادئ والأسس الديمقراطية المقررة في الدستور "، "اعتماد اللامركزية كأحد العناصر الأساسية للنظام السياسي، بما تتضمنه من توسيع لصلاحيات الوحدات الإقليمية والمحلية، وأن تكون المجالس المحلية المنتخبة هي صاحبة السلطة العليا في نطاقها المحلى. كما ينص على أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها".

وفى الوقت نفسه، فإنه من الضروري فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات واستفتاءات الرأي العام عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد، على أن ينظم تشكيلها وطريقة عملها بقانون خاص.

أما حزب المصريين الأحرار يرى في إطار بند الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ضرورة "الانتهاء من عدد من التشريعات التي تهدف إلى إزالة أية مواد قانونية تعيق من تأكيد حقوق الإنسان أو من إطلاق حرية مباشرة الحقوق السياسية وتكوين الاتحادات والنقابات المستقلة والأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية".

كما يرى الحزب في الباب الأول الحريات والعدالة والمواطنة أن " لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم اختيارا حرا. ولكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد. وإن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت"، وأنه لابد من "توفير ضمانات لحرية ونزاهة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية، واستخدام النظم الإلكترونية في عمليات التصويت والانتخاب، وتقنين حق التصويت والانتخاب ومباشرة كافة الحقوق السياسية الأخرى للمصريين بالخارج".

وحزب الدستور تحت بند إعادة صياغة المؤسسات السياسية يرى ضرورة أن "يتم توفير الضمانات القانونية الكافية لتنظيم عمليات تمويل الحملات الانتخابية بما يحول دون الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ودون سيطرة رأس المال على الانتخابات أو التدخل الخارجي"، "يقوم نظام الحكم على أساس تعدد الأحزاب السياسية، وللمواطنين حق إنشاء هذه الأحزاب ومباشرة العمل السياسي طالما لا تقوم هذه الأحزاب على مرجعية أو أساس يتعارض وحقوق المواطنين الأساسية الواردة في هذه الوثيقة".

حزب الوفد على الرغم من تصريحه بتبني مبادئ الليبرالية الجديدة وتحرير الأسواق فإنه يشير بشكل هامشي في نهاية رؤيته للاقتصاد إلى "اعتماد قوانين جديدة لحماية مصالح العمال والنقابات". كما يشير برنامجه الانتخابي إلى ضرورة مشاركة النقابات المهنية والاتحادات النوعية للعمال والفلاحين في جمعية تأسيسية للدستور. ويؤكد حزب الجبهة الديمقراطية أن من بين خصائص

النظام الديمقراطي "إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية، وإلغاء كافة القيود على حرية تأسيسها وممارستها أنشطتها في حدود الشرعية القانونية ومبادئ الديمقراطية المؤكدة في الدستور".

بينما يرى حزب المصريين الأحرار في إطار بند الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ضرورة "الانتهاء من عدد من التشريعات التي تهدف إلى إزالة أية مواد قانونية تعيق من تأكيد حقوق الإنسان أو من إطلاق حرية مباشرة الحقوق السياسية وتكوين الاتحادات والنقابات المستقلة والأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية". أما حزب الدستور فيؤمن بـ"تقوية مؤسسات وهيئات المجتمع وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة في مصر على إنشاء هذه المؤسسات ورفع القيود المفروضة على سير العمل فيها وإنهاء وصاية الحكومة والدولة عليها وتدخلها في عملها، والتعاون مع هذه الجمعيات واعتبارها شريكا وجزء لا يتجزأ من الحياة السياسية والاجتماعية وليست خصما للحكومة أو الدولة، توسيع اختصاصات هذه الجمعيات، خاصة ذات الطابع النقابي، بحيث تشمل الإشراف على الالتزام بقواعد المهنة، وكذلك تأكيد دورها في تقديم الخدمات والتأمينات الاجتماعية، إطلاق حق إنشاء النقابات بما يتوافق واتفاقيات الحريات النقابية والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية الموقعة عليها مصر (الاتفاقية 87 والاتفاقية 98) وبما يضمن حق العمال ورجال الأعمال في تكوين منظماتهم النقابية بحرية".

خامسا: حرية الرأي والتعبير (متضمنا حقوق التظاهر والاعتصام والإضراب والإعلام الخاص.. الخ)

بينما غاب هذا الحق من برنامج حزب الوفد والذي تعد مواقفه التاريخية ملتبسة.[٥٥] إلا أنه في عهد محمد مرسي كان الحزب مساندا لهذه الحريات بوضوح كما يتضح من تصريحات قيادات الحزب "إن مصر وقعت على اتفاقيات معنية بحقوق الإنسان، ووفقا لها من غير الطبيعي أنه لمجرد ارتداء "البلاك بلوك" لأقنعة في وضح النهار يعدوا إرهابيين، وذلك دون توافر أي أركان للجريمة". وأضاف أنه ليس من حق النائب العام التصريح بأن "البلاك بلوك تتوافر فيها العناصر التنظيمية والإرهابية في التشكيل والتنظيم، ومن شارك فيها أو عاونها في أغراضها الإرهابية سيتم القبض عليه"، مؤكدا على أن هذا يعود للنيابة العامة، لأن التصريح بذلك "يعد اعتداء على حريات المواطنين، وجعل النيابة العامة طرفا في الخلافات السياسية".[٥٦]

بينما أكدت باقي الأحزاب على هذا الحق بوضوح في برامجها فحزب الجبهة الديمقراطية تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفى مقدمتها "حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر. ويتم إلغاء كافة التشريعات التي تنتقص من هذه الحقوق والحريات، والنص في الدستور على ضمانات حماية هذه الحقوق والحريات وصيانتها من تجاوزات السلطة التنفيذية، وتحريم الاعتقال وتقييد حرية المواطنين بقرارات إدارية ومن دون صدور أحكام قضائية ". وضرورة "تحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة، وإلغاء تملك الدولة للصحف، وإطلاق حرية إصدار الصحف، وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية والمحطات الإذاعية، ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وإقرار مبدأ متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية بواسطة النقابات والاتحادات المهنية المرتبطة بها".

ويؤكد حزب المصريين الأحرار في النقطة رقم 1 من مبادئه على "الإيمان بالديمقراطية وبالحريات وبحق المواطنين في التنظيم الحر وإبداء الرأي والتعبير عنه بكافة الوسائل السلمية". وفيما يتعلق ببرامج الثقافة والإعلام "إلغاء كافة القوانين المقيدة لحرية الإبداع

---

[٥٥] حيث أحال الحزب بعض أعضائه للجنة التنظيم والصلاحية لمجرد اختلافها في الرأي عن رئيس الحزب وهو ما تدينه عادة منظمات حقوقية مهتمة بحرية الرأي والتعبير، انظر موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بتاريخ 22 يونيه 2011، على الرابط التالي: http://www.anhri.net/?p=34098

[٥٦] عصام شيحة: تصريحات النائب حول البلاك بلوك تخالف اتفاقيات حقوق الإنسان، نُشر يوم الخميس 31 يناير 2013. http://is.gd/dHM40a

والنشر وإعادة إحياء التيارات الثقافية المختلفة ..". ويفرد الحزب بندا كاملا للحديث عن استقلال الصحافة والإعلام والتشريعات اللازمة لذلك. وفي بند الإصلاحات التشريعية والمؤسسية "إلغاء العمل بكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات أو التي تتنافى والقيم الأساسية لحقوق الإنسان (بما فيها قانون الطوارئ)، وإلغاء كافة أنواع المحاكم الاستثنائية، مع عدم جواز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وتأكيد حق التظاهر والإضراب والاعتصام السلمي في حدود النظام والآداب العامة".

وكذلك حزب الدستور فمن الحقوق الأصيلة التي ينص عليها برنامجه " لكل مواطن الحق في حرية الرأي والتعبير وفي التجمع السلمي"، وتحت بند إطلاق الحريات العامة ينص برنامج الحزب أيضا على أن "للمواطن المصري الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره في حرية تامة، وما يلحق ذلك من حق التجمع والتظاهر والكتابة والنشر وإصدار الصحف وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات". ولم ينص برنامج الحزب على الحق في الإضراب أو الاعتصام السلمي.

وبُناء على ما سبق، نجد أن موقف الأحزاب من قانون التظاهر الجديد لا يتعارض مع مبادئها فقد ذكر الدكتور أحمد سعيد، رئيس حزب المصريين الأحرار، أن القوى السياسية ترفض استمرار قانون التظاهر وعودة الدولة الأمنية مرة أخرى، وطالب الحكومة بالتنسيق مع الأحزاب قبل إصدار القرارات والقوانين واستطلاع آرائها لتحقيق أكبر مساحة من التوافق [٥٧]. كما اعتبر رئيس حزب الدستور (سيد المصري) أن قانون التظاهر الجديد غير ملائم لا من حيث موضوعه أو توقيته أو مواده، مؤكدا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول القانون المقترح إلا إذا أدخلت عليه تغييرات وتعديلات جوهرية، فضلا عن أنه لا يمكن قبول قانون يحرم المصريين من حقهم في الاعتصام السلمي [٥٨]. هذا بالإضافة إلى أن الأحزاب المشاركة في تنسيقية 30 يونيه كالحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والمصريين الأحرار والحزب العربي الناصري وحزب الجبهة الديمقراطي وحركة كفاية، دعت إلى التظاهر ضد قانون التظاهر في ميدان طلعت حرب يوم الخميس 28 نوفمبر 2013 وقد ذكرت في بيان لها على أنه "لا يمكن أن يؤيد هذا القانون إلا مستبد أو كاره للتغيير أو ملتصق بالسلطة، فلا مبرر ولا داعي لقانون للتظاهر إلا إذا كان المطلوب هو وقف حركة الشعب المصري ومطالبه العادلة في التغيير والتي خرج من أجلها وقدم في سبيلها الشهداء والتضحيات وما زال يقدم"[٥٩].

سادسا: المواطنة والحريات العامة والفردية (حرية المعتقد- الأحوال الشخصية-.. الخ)

مثلت المواثيق الدولية مرجعية أساسية لأحزاب هذا التيار في هذه القضية وتبنت كلها مفهوم المواطنة وحظر التمييز والذي حاز اهتمام واضح في برامجها، فحزب الوفد يشير برنامجه الانتخابي تحت عنوان: المواطنة والسلام الاجتماعي إلى "نشر فكر المواطنة والعدل والمساواة بين المصريين والتسامح الديني وحرية العقيدة وحرية العبادة في المناهج الدراسية للمسلمين والمسيحيين ليعم السلام الاجتماعي بين كافه أبناء الوطن الواحد، وإعطاء أصحاب جميع الأديان السماوية الحق في بناء دور عباداتهم طبقا لاحتياجاتهم دون حظر أو إعاقة وتجريم التمييز بين المصريين على أساس الدين أو العرق أو الجنس".

بينما حزب الجبهة الديمقراطية فيؤكد على ضرورة "ترسيخ ثقافة احترام التعددية الثقافية و مبدأ التعايش السمح بين الأديان واحترام المقدسات، مع الاهتمام الخاص بتأكيد حرية الرأي والاعتقاد، كما تنص على ذلك جميع الشرائع والدساتير مع عدم المساس بمبدأ الحرية الأصيل الذي يحول دون تقديس غير المقدس يؤدي إلي إتاحة الفرصة الكاملة لتشجيع مظاهر التنوع الثقافي الخلاق في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة، مما يقتضي ضرورة المساواة بين جميع الطوائف والأعراق. والاعتراف بحرية الممارسة

---

[٥٧] عادل الدرجلي ومحسن سميكة ومحمد فارس وعلاء سرحان، أحزاب سياسية تطالب بمراجعة قانون التظاهر لتجنب عودة "الدولة الأمنية"، موقع جريدة المصري اليوم، 28 نوفمبر 2013 http://www.almasryalyoum.com/news/details/348166

[٥٨] حزب الدستور: قانون التظاهر الجديد غير ملائم ولن نقبله إلا بتعديلات، 23 أكتوبر 2013 http://www.egyptianpeople.com/default_news.php?id=127390

[٥٩] أحزاب "30 يونيه" تدعو للتظاهر مجددا عصر اليوم ضد قانون التظاهر، 28 نوفمبر 2013 http://is.gd/UFUhPf

العملية للإبداع العلمي والفني دون أية عوائق". وتحت البند عاشرا –احترام حقوق الإنسان– يؤكد الحزب على ضرورة التزام الدولة بكافة المواثيق الدولية مثل: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والصادرة في 1965، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 1966، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في1966، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصادرة في 1979، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والصادرة في 1948، اتفاقية حقوق الطفل الصادرة في 1989، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والصادرة في 1990.

أما حزب المصريين الأحرار في الجزء المتعلق بفلسفة الحزب " أن يحيا كل مصري في مناخ اجتماعي يقبل الاختلاف بين أفراد المجتمع في إطار أعرافه وتقاليده الموروثة، وأن يتسم بالمساواة والتعايش السلمي والاستقرار تحت مظلة دولة مدنية تحترم النظام والقانون وتحافظ على حقوق المواطنة دون تمييز، وتحقق له العدالة، وتحافظ على كرامته وتحترم ديانته ومعتقداته وعباداته"، في البند أولا الحريات والعدالة والمواطنة". يرى حزب المصريين الأحرار أن مصر جديرة بنظام حكم مدني يعتمد على المواطنة التي تساوي بين المواطنين جميعا وتصون حقوق كل فرد، ويؤمن الحزب بأن الدين لله والوطن للجميع،.. الخ).

وحزب الدستور في إطار الحديث عن التعليم يرى ضرورة "حذف كل ما يدعو للتمييز في المقررات الدراسية وبناء مقررات تنمي احترام قيم المواطنة وحقوق الإنسان وقبول التنوع والاختلاف"، ويرى "أن المجتمع يمكن أن ينمو فقط عندما يعترف ككل بأن الأفراد لديهم الحق في المساواة والمشاركة الفاعلة في البناء الثقافي والمجتمعي، ويحترم ويقدر طبيعة تنوع مجتمعاتنا واختلافات أفراده" وهو ما انعكس إيجابيا على مواقف هذه الأحزاب ومواجهتهم للهجمة التي تعرض لها هذا المفهوم خلال فترة حكم الإخوان المسلمين، حيث أكد د. محمد البرادعي على ضرورة أن يضمن الدستور حرية العقيدة [٦٠]، وانعكس كذلك إيجابيا في برامجهم فيما يخص الحريات العامة والفردية فحزب الوفد يتحدث برنامجه عن " دعم الحقوق الثقافية والدينية لكل المواطنين المصريين بغض النظر عن عرقهم أو مذهبهم". وكذلك حزب الجبهة الديمقراطية الذي يرى أن من مبادئ النظام الديمقراطي " حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية"، ويعتبر أن الهدف الأول للتعليم هو " الإعداد للثقافة: إذ ينبغي أن يكون خريج التعليم مثقفا، ومؤهلا مع الثقافة بمعناها الإنساني الواسع وقضاياها المختلفة، فينبغي أن يؤمن بالديمقراطية وحكم الدستور والقانون وحرية الرأي والمعتقد الديني، وان يحترم التنوع الثقافي والاختلاف،..". أما حزب المصريين الأحرار: في النقطة ثانيا بعنوان "مفهوم الدولة المدنية" فيؤكد على "حرية الاعتقاد ومباشرة العبادات، في الدولة المدنية، هي حق أصيل لكل فرد ولا يجوز التعرض له أو المساس به، ولا يجوز أن تفرض على الفرد أية قيود أو التزامات تحت ستار أية أفكار دينية أو مذهبية".

إلا أن الاشتباك مع الاستقطاب على الهوية الذي سبق الإشارة إليه مثل عائقا أمام هذه الأحزاب من وجهة نظري في تبني مفهوم الليبرالية بشكل كامل، فرئيس حزب الدستور سيد قاسم المصري أكد أن المادة الثانية بالدستور تعبر عن هوية مصر، ولا جدال عليها، مطالبا بضرورة النقاش حول المادة بهدوء والتوصل لصيغة توافقية حولها، وعدم إتاحة الفرصة لتيارات بعينها أن تجر مصر إلى خلاف حول هذه المادة. [٦١] حيث ظلت مواقفهم تحاول دائما عدم إعطاء فرصة للتيار الديني للمزايدة عليهم مما جعل مواقفهم تتراجع في أحيان كثيرة مثل موقف المصريين الأحرار والذي طرح "أن يتم الإبقاء على المادة الثانية من الدستور مع إضافة حق أصحاب الديانات الأخرى في الاحتكام لشرائعهم الخاصة في أحوالهم الشخصية هذا ويرى الحزب أن التفعيل التشريعي الصحيح للمادة الثانية من الدستور هو اعتبار أن مبادئ الشريعة الإسلامية ضمانة للعدل والحرية والمساواة في الحقوق لكل مواطن مصري دون تمييز. ومع التأكيد على المبادئ الدستورية المستقرة والتي تنص على أنه لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب

---

[٦٠] الحسين فتحي، "البرادعي: يجب أن يكفل الدستور الجديد ضمانات حقيقية لحرية العقيدة والتعبير"، بوابة الشروق بتاريخ 25 أبريل 2012، على الرابط التالي: http://is.gd/ldQn4N

[٦١] رئيس الدستور: المادة الثانية تعبر عن هوية مصر ولا جدال عليها، نُشر يوم الاثنين 9 سبتمبر 2013. http://is.gd/7PAJ2Q

سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل وأن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".[٦٢]

سابعا: النظام الاقتصادي والتنمية

من الطبيعي أن تتبنى أحزاب هذا التيار نموذج الإصلاح الرأسمالي، لكننا يمكننا التمييز بين درجات متباينة في إطار ذات النموذج حيث يقف حزب المصريين الأحرار في أقصى اليمين ويرتكز برنامج الحزب على الاقتصاد الحر لتحقيق الرخاء من خلال الحد من إهدار موارد الدولة، وإعادة استخدام الأصول المملوكة للدولة غير المستغلة، وزيادة حجم الاستثمار في مشروعات تحسن من مستوى الخدمات وتوفر فرص عمل إضافية وترفع من مستوى معيشة المواطن بهدف تقليل الفروق بين الطبقات لصالح توسيع الطبقة الوسطى التي تم تقليصها وتهميشها على مدار العقود الماضية، وهو هدف رئيسي للحزب.

والأقرب له في هذا الإطار هو حزب الوفد حيث يؤكد برنامج الحزب على "تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال إرساء المبادئ الليبرالية الجديدة الخاصة بتحرير الأسواق ، الحفاظ على دور الدولة التنظيمي في بعض مجالات النشاط الاقتصادي بهدف التحكم بالتضخم وتعزيز إدماج القطاعات المصرية بشكل فاعل في الأسواق الإقليمية والدولية، تحسين قدرة الصناعات الوطنية على الإنتاج وتشجيع الابتكار في القطاع الخاص، اعتماد قوانين جديدة لحماية مصالح العمال والنقابات". ثم يأتي حزب الجبهة الديمقراطية ليؤكد على أن من ملامح النظام الديمقراطي الليبرالي " تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعا عادلا للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المطرد". وفي إطار ما يمكن وصفه بالديمقراطية الاجتماعية يطرح حزب الدستور رؤية قائمة على "أن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية توفير احتياجات المواطن والمجتمع وتحسين الظروف المعيشية للكافة وتوفير إطار يسمح للمجتمع بالتقدم والازدهار، بعيدا عن العوز والحاجة وفي حرية من الاستغلال. ومن هنا ضرورة قيام الدولة بصياغة الحياة الاقتصادية وتوجيه مسارها، من خلال دورها الأصيل في وضع السياسات والتشريعات، وفي قيادة عملية التنمية الاقتصادية بحيث توجه آليات السوق في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع ككل وتحقق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي معا. مع ضمان الدولة لوجود البنية الأساسية في جميع المحافظات بتقديم الحوافز للاستثمار فيها، وفي حالة العجز تقوم بالاستثمار بصورة مباشرة، كما تشجع الدولة القطاع التعاوني إلى جانب الملكية الخاصة والعامة باعتبار الملكية التعاونية مشاركة المجتمع في تملك موارده والتصرف فيها بما يخدم أفراده، كما أن التنمية الاقتصادية لا معنى لها إن لم تحترم البيئة التي تعتمد عليها حياة الناس، إنما يجب وضع اعتبارات الحفاظ على البيئة في قلب عملية التنمية الاقتصادية نفسها باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وإن إصلاح البيئة المصرية هو قوة دافعة للتنمية الاقتصادية".

وقد انعكس ذلك على مواقفهم من القضايا الاقتصادية حيث أعلن حزب الوفد موافقته على قرض صندوق النقد الدولي شريطة عدم المساس بمصالح محدودي الدخل في مصر، مؤكدا أن "الحصول على هذا القرض الذي تبلغ قيمته 4.8 مليار دولار، يمثل شهادة جدارة للاقتصاد المصري بما يشجع على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الدولية لمصر". [٦٣] كما وصف البرادعي قرض الصندوق بأنه بالغ الأهمية حيث يمنح شهادة ثقة للاقتصاد المصري، كما طالب بضرورة تشكيل حكومة جديدة قادرة على التعامل مع الملف الاقتصادي، مشيرا إلى وجود من سماهم "صفوة الاقتصاديين" في جبهة الإنقاذ.[٦٤]

---

[٦٢] انظر برنامج الحزب النقطة ثالثا تحت عنوان المرجعية الدينية وحرية العقيدة.

[٦٣] الوفد يوافق على قرض صندوق النقد شريطة عدم المساس بمحدودي الدخل، نُشر الاثنين 15 أبريل 2013. http://is.gd/CL2C3P

[٦٤] تأييد البرادعي لقرض الصندوق الدولي يثير غضب النشطاء ويشبهونه بمرسى وحكومته، نُشر في الخميس 14 فبراير 2013. http://is.gd/kZLtv8

ثامنا: العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مثلت البرامج الاقتصادية لهذه الأحزاب عنصرا حاكما في مواقفها من قضية العدالة الاجتماعية التي لم يكن ممكنا لها تجاهلها وهي أحد الشعارات الأصيلة لثورة 25 يناير، فحزب المصريين الأحرار الذي طرح في مقدمة برنامجه بوضوح أنه "يؤمن حزب المصريين الأحرار باقتصاد السوق كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويرى استهداف زيادة الثروة القومية بدلا من إعادة توزيعها، حيث أن حجم الثروة القومية في حالة إعادة توزيعها لن يساهم في حل مشكلة الفقر في مصر"، عاد ليناقض نفسه في العنصر المتعلق بأهداف الحزب " 2. النهوض بمصر اقتصاديا واجتماعيا وعلميا والارتقاء بمستوى التعليم بكافة مراحله لتكون مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في كافة المجالات، والعمل على تحقيق الرخاء للشعب في ظل نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر والعدالة الاجتماعية من خلال خلق مناخ جذاب للاستثمار وبناء دولة مؤسساتية وبنية تشريعية حديثة تتسم بالاستقرار والاستمرارية وتحترم القانون". وفي العنصر المتعلق بالنهوض بالاقتصاد " 7. إعادة هيكلة إستراتيجية الدولة الاقتصادية لتتناسب مع الواقع المصري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق مع وضع ضوابط لتحقيق العدالة الاجتماعية لضمان رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري والارتقاء بالاقتصاد المصري، والذي تضع فيه الدولة قواعد وآليات اقتصاد السوق والشروط الحاكمة لسلوكيات الوحدات الاقتصادية في معاملاتها في الأسواق المحلية، والتي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والتكافؤ الاجتماعي".

بينما جاء حزب الوفد بعبارات عامة في هذا الخصوص حيث يتحدث عن "ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعا فلن نقبل أن تحصل الأقلية على النسبة الأكبر من الدخل القومي بينما تعيش الغالبية من شعب مصر تحت خط الفقر، العدالة في توزيع الأعباء العامة بالتخفيض من الضرائب غير المباشرة على اختلاف أنواعها وإعادة تخطيط النظام الضريبي ليتحمل أصحاب الدخول الأعلى والثروات الأكبر نصيبا من الضرائب يتكافئ مع قدراتهم المالية" . نرى حزبي الجبهة الديمقراطية والدستور، لوجود توازن أكبر في برنامجهم الاقتصادي قد تمكنوا من وضع ملامح أكثر لرؤيتهم لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، فحزب الجبهة الديمقراطية يرى أن "تأكيد الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين" من أهم مبادئ النظام الديمقراطي الليبرالي، ويذكر البرنامج الحق في الصحة، ويرى تحت بند السياسات الصحية أن "من البديهيات أن تحسن الحالة الصحية للمواطنين يقوم على عوامل اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وثقافية إلى جانب توفير الخدمات الصحية والبيئية، بالتنسيق بين الدولة وبين الهيئات والمنظمات الإنمائية لتؤدي في النهاية إلى تمتع السكان بالرفاهية الصحية، وأن الصحة هي مسئولية مشتركة بين الدولة والأشخاص ". أما حزب الدستور فينص برنامجه على أن "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية اللائقة، وفي المسكن والغذاء، وفي الحياة في بيئة آمنة، وفي الحصول على فرصة عمل بشروط عادلة دون تمييز، وفي الحماية من البطالة، وتأمين معيشته في حالات العجز والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"، "وضبط العلاقة بين الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور، وتحديد معايير واضحة وعادلة لقياس الأداء، وإلغاء نظم البدلات والمكافآت الاستثنائية التي لا تشجع العمل من أجل الصالح العام. هذا بالإضافة إلى تحديد حد أدنى واقعي للأجور في القطاعين الحكومي والخاص، يتغير حسب معدلات النمو والتضخم بما يوفر الحياة الكريمة لجميع المصريين، تأمين حق تكوين النقابات العمالية المستقلة الذي يكفله الدستور والقانون. كما يدعو الحزب إلى الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين (العمال ورجال الأعمال) وإعلاء مبدأ المفاوضة في فض خلافات العمل".

لكن تجتمع هذه الأحزاب كما رأينا حول ضرورة تطوير والنهوض بالخدمات العامة وتقر في معظمها بأنها حقوق للمواطنين، وإن كانت الأحزاب الأكثر رأسمالية لا توضح آليات ذلك نرى الأحزاب الأقرب للديمقراطية الاجتماعية تركز على هذه الآليات باعتبارها جوهر العدالة الاجتماعية في رؤيتهم. أي أن أحزاب هذا التيار تتحرك خطوة أبعد من أحزاب التيار الإسلامي في هذا المجال من مجال الكافل إلى مجال الحقوق الأساسية.

ولعل الموقف من الضرائب التصاعدية مؤشرا هاما في هذا المجال فلقد انتقد المهندس محمد فريد عضو الهيئة العليا بحزب المصريين الأحرار قيام لجنة الخمسين المكلفة بتعديل الدستور بمناقشة تطبيق الضريبة التصاعدية، حيث يرى أنه لا يجب أن تنص مادة في الدستور على الضرائب التصاعدية لأنه سيجري العمل به لعقود طويلة وإنما يجب أن يأتي ضمن السياسات الاقتصادية المتغيرة التي تحددها القوانين. وأضاف أن البرنامج الاقتصادي لحزب المصريين الأحرار يضع على رأس أولوياته تحقيق العدالة الاجتماعية مع مراعاة دعم سياسات التنمية الاقتصادية لتحقيق الطفرة التي يحتاجها الاقتصاد حاليا للخروج من أزمته الحالية، وأكد على أنه هناك سبلا كثيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الطبقات الفقيرة والمتوسطة كرفع الحد الأدنى للإعفاءات الضريبة إلى 25 ألف جنيه وهو المستوى المتعارف عليه عالميا.[٦٥] كما نجد أن رئيس حزب الوفد السيد البدوي اتخذ موقفا مشابها من الضرائب التصاعدية فقد انتقد وضع مادة في الدستور الجديد تفرض الضريبة التصاعدية لأن الضريبة قد تكون طاردة للاستثمار إذا وصلت إلى حد معين كما يرى أن العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها من خلال جذب الاستثمارات وليس فرض الضرائب لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لخلق فرص عمل[٦٦].

ملاحظات عامة على أحزاب التيار:

- نرى أن برامج الأحزاب القديمة تؤثر سلبا على مواقفها فيبدو أن عدم تطوير هذه البرامج جعل المواقف داخل ذات الحزب غير واضحة وهو ما أدى إلى تناقض في مواقف أعضاء الحزب الواحد على الأرض كما في قضية الحريات والعدالة الاجتماعية.
- كما أن فخ الاستقطاب حول مفهوم الهوية جعل هذه الأحزاب تبتعد كثيرا عن قصد لعدم وجود رؤية أو عن عدم قصد بسبب زيادة حدة الاستقطاب عن كثير من القضايا الملحة التي كان يجب أن تطرح رؤيتها بخصوصها، كما تخفت تحت ستار المدنية وحجبت في أوقات كثيرة صوت الليبرالية التي تعد الركيزة الفكرية لهذه الأحزاب خوفا من وصم هذا التعبير من جانب التيارات الإسلامية بالكفر، ووصل هذا كما رأينا في تصريح "السيد البدوي" رئيس حزب الوفد للتبرؤ من المفهوم ككل إلا أن ذلك لم يمنع التيارات الإسلامية من أخذ خطوة أبعد ووصم" المدنية بالكفر".
- كما نلاحظ أن أحزاب هذا التيار قد ركزت في برامجها على المبادئ أكثر من برنامج العمل وهو ما انعكس على خلافات داخلية خاصة في الأحزاب الجديدة أعاقت حركتها فيما يخص قضايا الإصلاح المختلفة.
- كما أن ذهنية النظم السلطوية قد أثرت على الثقافة السياسية لهذه الأحزاب فما زالت في معظمها تطرح نفسها باعتبارها الناصح للسلطة والذي يجب أن يكون له دورا أكبر، وليس باعتبارها قوي بديلة تطرح برنامج وتتبني مواقف وتهدف إلى الوصول للسلطة بدلا من تلك الحاكمة لتقوم بتنفيذها.

[٦٥] المصريين الأحرار: الضريبة التصاعدية خاطئة.. والسياسات الاقتصادية متغيرة لا يصح وضعها في الدستور، 30 سبتمبر 2013 http://is.gd/laOhJA

[٦٦] رئيس حزب الوفد المصري: انتخاب رئيس غير السيسي يوجد ازدواجية في الحكم، موقع جريدة أخبار الخليج، 14 أكتوبر 2013 http://www.akhbar-alkhaleej.com/12988/article/51654.html

الفصل الرابع: أحزاب التيار اليساري

أحزاب التيار اليساري التي تجري عليها الدراسة هي أحزاب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي [٦٧]، وهو حزب يساري تأسس في 10 أبريل عام 1976 من ثلاثة فصائل أساسية: الشيوعيين والناصريين و"الإسلام المستنير"، وتأسس الحزب مع إعادة تأسيس الأحزاب في مصر وحل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يمثل الحزب السياسي الوحيد في مصر سنة 1976. والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي [٦٨] والذي تأسّس في يوليو 2011 عقب ثورة يناير ويمكن اعتباره تحالف بين تيار اليسار الديمقراطي والديمقراطيين الاجتماعيين أي "يمين اليسار ويسار اليمين". والثالث هو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي [٦٩]، وهو حزب يساري وافقت لجنة شؤون الأحزاب على إنشائه يوم 13 من أكتوبر 2011، وهو عبارة عن محاولة لبناء تحالف عريض لقوي اليسار من مختلف تياراته.

أولا: طبيعة الدولة (الهوية– النظام السياسي)

تؤكد الأحزاب الثلاثة على مدنية الدولة صراحة في برامجها، فبينما لم يذكر حزب التجمع في برنامجه في أسس الدولة سوى أنها "دولة تقوم على حماية المكاسب الشعبية الاجتماعية والتضامن مع الشعوب العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة والتصدي للتطبيع مع إسرائيل، الاستقلال الوطني، واحترام الحرية والديمقراطية والأديان السماوية" ، وعدم ذكره صراحة لمصطلح مدنية الدولة إلا أن برنامجه الانتخابي لعام 2005 أكد على " إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأن يكون الحزب مفتوحا لعضوية جميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني". وينص حزب التحالف الشعبي الاشتراكي في برنامجه بشكل واضح على خصائص النظام السياسي الذي يسعى إليه بقوله "يسعى حزبنا إلى إنشاء دولة ديمقراطية مدنية تقوم على مبادئ المواطنة والرقابة والمشاركة الشعبية تنتفي فيه كل صور التمييز، وهو نظام برلماني ، إقامة جمهورية برلمانية وحكومة مسئولة أمام مجلس الشعب" ، وكذلك يتحدث برنامج الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي تحت بند المواطنة باعتبارها " تقوم على أساس الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها كل المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو الثروة أو الانتماء السياسي أو الحزبي".

وبرغم أن هذا المصطلح هو اختراع مصري فإن الخوف من صعود التيار الإسلامي وتأثير ذلك على الحقوق والحريات حدا بهذه الأحزاب كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الليبرالية إلى تكرار التأكيد على مدنية الدولة سواء في تصريحاتها [٧٠] أو برامجها كما سبق

---

[٦٧] موقع الحزب به مشكلة فنية، ولا يوجد معلومات موثقة حول برنامجه إلا في موقع السياسي على الرابط التالي:
http://www.elsyasi.com/civil_detail.aspx?id=11
وبرنامج الحزب لانتخابات 2005، على الرابط التالي: http://www.egyptiantalks.org/invb/?showtopic=17394

[٦٨] لا يوجد على موقع الحزب سوى مبادئه وأهدافه، على الرابط التالي:
http://www.egysdp.com/site/index.php?option=com_content&view=article&id=206&Itemid=30
و http://www.egysdp.com/docs/party_pro.pdf

[٦٩] برنامج حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، على مدونة برامج الأحزاب السياسية، على الرابط التالي:
egyptianpartiesprograms.blogspot.com/p/blog-page_7344.html
وأيضا موقع أصوات مصرية، على الرابط التالي: http://aswatmasriya.com/parties/altahalofalshaabyaleshteraky

[٧٠] خالد عبد الرسول، "نبيل زكي: رئاسة مرسي تعني دولة دينية وإمبراطورية الشاطر تحل مكان عز"، جريدة الوطن المصرية بتاريخ 13 يونيه 2012، على الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/15018
وانظر أيضا فريدة على، " عبد الغفار شكر: تحركات شعبية لرفض المواد المناهضة لفكرة الدولة المدنية"، على موقع صدى البلد بتاريخ أول نوفمبر 2012، على الرابط التالي:
http://www.el-balad.com/301204

توضيحه، وكما هو واضح فإن هذه الأحزاب تؤكد على نظام برلماني فيما عدا الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي لم يحسم طبيعة هذا النظام إلا أن موقف قيادته داخل لجنة الخمسين لتعديل دستور 2012 يؤكد أنه يسعى لتقوية الأحزاب من خلال دعمه لنظام انتخابات بالقائمة[٧١] ومن ثم هو أقرب لنظام برلماني.

ثانيا: الإصلاحات الدستورية

تقدم أحزاب هذا التيار رؤية ربما أكثر انفتاحا وتطورا لموضوع الإصلاحات الدستورية والقانونية وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات فحزب التجمع، في الانتخابات البرلمانية 2005 وفي البيان رقم 3 تحت عنوان حكم الشعب والإصلاح الديمقراطي "إجراء تعديل دستوري شامل، ينقل مصر إلى جمهورية برلمانية ديمقراطية، يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب السري المباشر من بين أكثر من مرشح، وإلغاء الشروط التعجيزية التي تضمنها تعديل المادة 76 من الدستور مع تقليص سلطات رئيس الجمهورية ونقل معظمها إلى مجلس الوزراء الذي يكون مسئولا أمام مجلس الشعب، وألا تزيد مدة ولاية الرئيس عن دورتين فقط، ومنح مجلس الشعب سلطات حقيقية لمراقبة الحكومة وسحب الثقة منها ومن أعضائها وتعديل الموازنة العامة". و"إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين في غير قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي، وإلغاء القوانين والمواد القانونية المناهضة للحريات العامة وحقوق الإنسان، ووضع حد نهائي لممارسات التعذيب وملاحقة ومساءلة مرتكبيه".

بينما يتضمن برنامج الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي الحديث عن تعديلات دستورية وقانونية بعينها بقدر ما يتحدث عن مجموعة مبادئ عامة، بينما مواقف قياداته وخاصة بعد 30 يونيه، وبعد أن أصبح جزءا من السلطة ومشاركته في لجنة الخمسين لتعديل دستور 2012 ثم دعوته للتصويت بنعم عليه[٧٢] تعكس تناقضا شديدا مع هذه المبادئ رغم اعتراض ممثلي الحزب على مادة المحاكمات العسكرية للمدنيين في التصويت في اللجنة العامة على المسودة النهائية.

أما حزب التحالف الشعبي الاشتراكي فيؤكد برنامجه على ضرورة "إصدار دستور جديد للبلاد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا مباشرا لا يتضمن أي مواد تفرق بين المواطنين على أساس الدين أو المعتقد أو النوع أو العرق أو خلافه في الحقوق والواجبات، ولا يصبغ الدولة بهوية فئة من المواطنين دون غيرها بحيث تتأكد حياديتها إزاء الأديان والمعتقدات المختلفة والمواطنين الذين يعتنقوها"، وقد كانت مواقفه من دستور 2012 متسقة مع هذا الطرح، حيث كان رافضا للدستور ونظم العديد من الفعاليات لرفضه[٧٣]، كما أنه تقدم للجنة الخبراء لتعديل دستور 2012 بمشروع متكامل للدستور[٧٤].

كما تؤكد تصريحات الحزب رفضه لوضع أي نص في الدستور يقر محاكمه المدنيين أمام المحاكمات العسكرية، معلنا رفضه "دسترة" هذا النوع من المحاكمات، على حد تعبيره . واعتبر الحزب أن نص المادة 198 من دستور الإخوان المعطل، ونص المادة 174 في مشروع لجنه الخبراء لتعديل الدستور المعطل، يدستران محاكمه المدنيين أمام القضاء العسكري. واقترح الحزب تعديل تلك المواد في الدستور الجديد لحظر محاكمه المدنيين أمام المحاكم العسكرية لتصبح كالتالي: "القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة،

---

[٧١] فريدة علي، "الخمسين تناقش النظام الانتخابي.. وأبو الغار يقترح القائمة المفتوحة"، موقع صدى البلد بتاريخ 18 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://www.el-balad.com/680268

[٧٢] فاطمة النشابي، محمد أبو الغار: الدستور الحالي "متميز" من جميع الجوانب"، جريدة الوطن بتاريخ 2 ديسمبر 2013، على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/news/details/365320

[٧٣] التحالف الشعبي ينظم مسيرة حاشدة ضد الدستور بالقناطر الخيرية، بوابة الشروق بتاريخ 21 ديسمبر 2012، على الرابط التالي: http://is.gd/7VQw49

[٧٤] سهام شوادة، " التحالف الشعبي الاشتراكي يسلم للجنة الخبراء تعديلاته المقترحة على دستور2012"، بوابة الشروق بتاريخ 30 يوليو 2013، على الرابط التالي: http://is.gd/FlUT1I

ويختص بمساءلة ضباط وأفراد القوات المسلحة دون غيرهم، وذلك فيما يتعلق بالجرائم العسكرية والجرائم التي تقع أثناء الخدمة العسكرية وتلك التي تقع داخل المنشآت العسكرية أو على منشآت القوات المسلحة ومعداتها وأسرارها". [٧٥]

وبينما أكد عبد الغفار شكر رئيس حزب التحالف في تصريحات لـ"الشروق" بدء جمع توقيعات لرفض مادة محاكمة المدنيين عسكريا من أعضاء لجنة الخمسين، للضغط على الموافقين للتراجع عن موقفهم ورأى الحزب في بيان له، إن مقترح المادة 174 فتح باب العسكريين يعطى فرصة لتوسيع تعريف العسكريين في المستقبل، كما أن إضافة للمنشآت العسكرية يفتح الباب أيضا لتوسيعها في المستقبل وهو ما يفتح المجال لمزيد من الاعتداء على الحريات المدنية . وأضاف الحزب أنه حريص على استقلال القضاء وتحديد نطاق ولايته مع رفض توسيع دوائر الولاية القضائية للقضاء العسكري لتشمل المدنيين، الذين يجب التمسك بمحاكمتهم أمام القضاء الطبيعي.. إننا ضد توسيع مجالات ولاية القضاء العسكري فيما لا يتعلق بالأمور العسكرية التي تضر الأمن القومي، بخلاف ذلك فكل المخالفات يمكن محاسبة مرتكبيها وفق أحكام القوانين المدنية وأمام القاضي الطبيعي.[٧٦] ورغم ذلك يدعو الحزب للتصويت بنعم على الدستور.

ثالثا: إصلاح مؤسسات الدولة (القضاء والداخلية)

فيما يتعلق بالقضاء يتناول حزب التجمع بشكل مقتضب موضوع إصلاح القضاء من منظور الاستقلال فقط، فيؤكد برنامج الحزب على ضرورة "تحقيق استقلال السلطة القضائية وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي". فيما يتناول برنامج حزب التحالف الشعبي الاشتراكي "صيانة الاستقلال التام للقضاء بما في ذلك النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، واستكمال ضمانات المحاكمة العادلة مثل فصل سلطة التحقيق عن سلطة الاتهام من خلال تفعيل نظام قاضى التحقيقات. وإقرار سياسة انتخاب المحامين العامين والنائب العام". وهو بذلك يتخذ خطوات أكثر تقدمية من أحزاب التيار اليساري والتيارات الليبرالية رغم تناول القضاء بشكل مقتضب أيضا. أما الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي فيقدم برنامجه رؤية لتطوير المنظومة القضائية والقانونية فينص تحت البند سابعا الإصلاح القانوني والقضائي على "إلى أهمية تكامل وتداخل العملية القانونية من التعليم إلى التدريب إلى مهنة المحاماة إلى نظام المحاكم إلى استقلال القضاء وغير ذلك من الجوانب المختلفة التي يؤدي اكتمالها إلى تحقيق الهدف المنشود وهو إنشاء دولة القانون الحديثة في مصر" ويؤكد على ضرورة استقلال القضاء ومهنة المحاماة.

أما فيما يتعلق بالداخلية/الشرطة: فرغم انتقاد برنامج حزب التجمع الانتخابي لعام 2005 للشرطة وتدخلها في العملية الانتخابية إلا أنه لم يقدم رؤية لإصلاحها، أما حزب التحالف الشعبي الاشتراكي فينص برنامجه على "التأكيد على الطبيعة المدنية لجهاز الشرطة وإعادة هيكلته وجعله تحت قيادة سياسية مدنية، وتحقيق الرقابة القضائية والشعبية المدنية عليه، والسماح لخريجي كليات الحقوق المعتمدة بالانضمام إلى سلك الشرطة من خلال برنامج تدريب تحويلي، وعدم إنشاء أي أجهزة أمنية تكون بديلا عن جهاز أمن الدولة السابق في ملاحقة التوجهات والأفكار السياسية تحت دعوى ملاحقة التطرف أو غيره، مع تطهير الشرطة من كل الفاسدين ومرتكبي جرائم التعذيب كخطة أولى نحو الإصلاح.

ويذهب خطوات للأمام ليطالب بـ"تطبيق مبدأ اللامركزية في جهاز الشرطة، بحيث توضع شرطة الخدمات (المرافق، التموين، الخ) تحت سلطة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، وبحيث تتبع مديريات الأمن المحافظين المنتخبين بشكل مباشر، يكون دور وزارة الداخلية رقابي تنسيقي يضع القواعد والضوابط العامة للعمل الشرطي ويشرف على تنفيذها".

---

[٧٥] التحالف الشعبي: نرفض النص على محاكمة المدنين عسكريا في الدستور الجديد، نشُر في 5 أكتوبر 2013 http://is.gd/cWp8iH

[٧٦] صفاء عصام الدين، "التحالف الشعبي يجمع توقيعات لإلغاء مادة المحاكمات العسكرية للمدنيين"، بوابة الشروق بتاريخ 24 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://is.gd/rZL3xg

أما الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي وبرغم تأكيده على إعادة بناء جهاز الأمن الداخلي وتفصيله لكيفية حدوث ذلك في برنامجه للمرحلة الانتقالية وتبنيه لمجموعة سياسات تدور حول "إعادة تشكيل جهاز الشرطة ليكون جهازا مدنيا ينشئه الشعب، يختص بالأمن العام وحماية القانون ويخضع لسلطة وزير داخلية سياسي، والذي يخضع بدوره لسلطة رئيس الوزراء وكافة مؤسسات الدولة، خضوع جهاز الشرطة في جميع أعماله لرقابة السلطة القضائية والبرلمان والمنظمات الشعبية التي تنشأ لهذا الغرض، دون حصانة أو استثناءات، إعادة هيكلة الأجور داخل جهاز الشرطة على مستوى الأفراد والضباط، كجزء من عملية هيكلة الأجور داخل الجهاز الإداري للدولة، بالشكل الذي يحفظ لأعضائه الحياة الكريمة التي تحصنهم من أسباب الفساد وتمنحهم فرصة الحياة الكريمة، تطهير وزارة الداخلية من القيادات والضباط المتورطين في الاعتداء على ثوار يناير والمتهمين بالتعذيب".[٧٧] فإن تصريحات قياداته تؤكد دعمها للشرطة بوضعها الحالي في مواجهة التظاهرات المناهضة لترتيبات 3 يوليو يتضح ذلك من تصريحات كثير من قياداته ممن في وزارة الدكتور الببلاوي أو حتى خارج الوزارة حول دعم الدولة في مواجهة الإرهاب[٧٨].

لدرجة اعتبار رفعت السعيد أن المتظاهرين أمام مجلس الشورى لرفض قانون التظاهر والمحاكمات العسكرية للمدنيين مجموعة من الشباب فاقدي البوصلة الحقيقية وسبهم بأقذع الألفاظ،[٧٩] بينما رفض حزب التحالف قانون التظاهر بشكل واضح في بيان له واعتبره عودة للنظام القمعي البوليسي من جديد وانتكاسة لثورة 25 يناير[٨٠]، وكان موقف الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي منتقدا لطريقة تعامل الأمن مع المتظاهرين وأصدر بيانا يؤكد فيه انه لم يقف وراء خارطة الطريق من أجل إحلال فاشية الإخوان بفاشية جديدة. ومن ثم فهو يعلن عن رفضه الكامل لكافة تلك الممارسات التي تبرهن على سعي فلول نظام مبارك والأجهزة الأمنية لتأسيس نظام فاشي جديد. فالشعب لن يتخلى عن حقوقه وحرياته ليسلم الحكم للأجهزة الأمنية تحت شعار مكافحة الإرهاب.[٨١]

رابعا: الحقوق المدنية والسياسية (الحق في التجمع والتنظيم)

تؤكد برامج الأحزاب الثلاثة على الحق في التجمع والتنظيم فحزب التجمع يتحدث البرنامج الانتخابي له 2005 عن ضرورة "إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأن يكون الحزب مفتوحا لعضوية جميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين، وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور مدني" كما يؤكد على "رفع يد السلطة نهائيا عن النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني سعيا إلى مجتمع أهلي قادر على المساهمة في بناء الديمقراطية والتقدم وكفالة استقلاله وتعدديته". "إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلي: التزاما بالدستور بحيث لا يجوز التدخل في شئون النقابات وسائر مؤسسات المجتمع المدني".

كما أن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي ينص برنامجه على "إقرار حرية إنشاء الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلاحية والطلابية واتحادات العاطلين وكل أشكال التنظيمات النقابية بالإخطار". وضرورة "دعم منظمات المجتمع المدني كأحد أركان الديمقراطية المعتمدة على التمويل الوطني. للوصول بحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية إلى الطبقات الشعبية وتنميتها".

---

[٧٧] انظر برنامج المرحلة الانتقالية، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، على الرابط التالي http://www.egysdp.com/docs/party_pro.pdf

[٧٨] محمد فارس، أحزاب وقوى سياسية تطالب الشعب بالمشاركة في مليونية "تفويض الجيش""، موقع المصري اليوم بتاريخ 25 يوليو 2013، على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/1978481

[٧٩] عبير مختار، بالفيديو.. رفعت السعيد: المتظاهرون أمام مجلس الشورى "م يتربوا ولا أهلهم تربوا"، موقع جريدة الوادي، بتاريخ 28 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://elwadynews.com/news-hot-issues/2013/11/28/2586،

وانظر أيضا تصريحه حول نزول الشباب في يوم 25 يناير 2011، بوابة مصراوي بتاريخ 22 يناير 2011، على الرابط التالي: http://is.gd/iX6Jsg

[٨٠] بيان حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، "لا لترويع المواطنين.. لا لعودة القمع البوليسي"، الحوار المتمدن-العدد: 4290، بتاريخ 29 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=389119

[٨١] بيان الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بتاريخ 26 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://is.gd/XwKmzs

وأيضا الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي يؤكد على هذه الحقوق بقوله " يؤمن الحزب إيمانا مطلقا وقاطعا بحرية الفكر وحرية الاعتقاد وحرية التعبير وحرية التنظيم باعتبارها كلها حقوق متأصلة في النفس البشرية ومن حقوق الإنسان التي اعترفت بها وأقرتها كافة الاتفاقات والمواثيق الدولية، والتي لا يجوز لدولة أو حكومة أو أغلبية برلمانية تقييدها بأي صورة من الصور، إلا بما يمنع الاعتداء على حقوق الآخرين المشروعة والتي يحميها الدستور".

بينما أتت سياسات الحكومة التي شارك فيها الحزب بعد 30 يونيه بحظر وملاحقة لبعض التنظيمات السياسية كجماعة الإخوان المسلمين، وأيضا عدم الاعتراف بالتعددية النقابية ومواجهة الاحتجاجات العمالية بالقوة ولم تختلف كثيرا عن تعامل جماعة الإخوان المسلمين مع هذه الاحتجاجات.

خامسا: حرية الرأي والتعبير (متضمنا حقوق التظاهر والاعتصام والإضراب والإعلام الخاص.. الخ)

تطرح برامج الأحزاب الثلاثة رؤية واضحة لهذه المنظومة من الحقوق ولكن من زوايا مختلفة، فحزب التجمع يتناول البرنامج الانتخابي له للعام 2005، في البيان رقم 3 "إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام للمصريين، وتحرير أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الحاكم، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وكافة الاتجاهات والقيادات الفكرية الديمقراطية في طرح آرائها وأفكارها في كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب وتعديل قانون الإذاعة والتلفزيون لتحقيق استقلاله عن السلطة التنفيذية. وإنشاء هيئة مستقلة ومحايدة لإدارته". "رفع كافة القيود على النشاط الجماهيري السلمي، بما في ذلك حق التظاهر السلمي الاحتجاجي والمطلبي والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وغيرها". ولكن مواقف الحزب وتصريحاته تبدو متناقضة خصوصا تجاه تظاهرات واعتصامات الخصوم السياسيين ويبدو هذا في موقف الحزب من اعتصامي رابعة والنهضة وتظاهرات جماعة الإخوان المسلمين منذ 30 يونيه وحتى الآن [٨٢]، بل وكان قيادات الحزب يصفون الحكومة بالمرتبكة لتأخيرها للفض[٨٣].

كما أن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي يتحدث عن "إقرار حرية إصدار الصحف والقنوات الفضائية وحرية النشر بدون قيد، وإلغاء الحبس في قضايا النشر، وصيانة حرية الفكر والإبداع". وتحت بند الثقافة يتحدث برنامج الحزب عن "حظر الوصاية على الإبداعات الثقافية للمصريين –تحت أي دعوى– طالما أنها تصب في باب الاجتهاد والبحث الثقافي أو الأدبي أو العلمي". دون أن يشير إلى حقوق التظاهر والإضراب والاعتصام رغم انتقاد تصريحاته للتضييق على هذه الحقوق حيث أكد الحزب "أن ثوره 25 يناير قامت بموجاتها المتتابعة لإسقاط كل أشكال الاستبداد ومصادره الحقوق والحريات، معربا عن تخوفه واستنكاره من مؤشرات عوده النظام البائد على إثر وقف برنامج الإعلامي باسم يوسف بسبب ما حمله من انتقادات للنظام الحالي. [٨٤] وكان موقف قيادات الحزب من فض رابعة والنهضة[٨٥] وقانون التظاهر وعدم تقديمه نقدا لأسلوب السلطة في التعامل مع الأحداث بعد 30 يونيه سببا في استقالة العديد من أعضائه الذين أعلنوا رفضهم للقانون ولسياسات الحكومة الحالية.[٨٦]

---

[٨٢] محمد عبد المنعم، " بالفيديو.. رئيس "التجمع": ما يحدث في رابعة والنهضة ليس اعتصاما وإنما بؤرة إرهابية"، موقع صدى البلد بتاريخ 8 أغسطس 2013، على الرابط التالي:
http://www.el-balad.com/578639

[٨٣] كريم البكري "التجمع": الحكومة "مرتبكة" وجعلت من فض الاعتصام أمرا "صعبا"، موقع جريدة الشروق، بتاريخ 12 أغسطس 2013، على الرابط التالي:
http://is.gd/uqgj1l

[٨٤] التحالف الشعبي: تكميم الأفواه لن يجدي، ونتضامن مع باسم يوسف وعليه العودة ببث برنامجه، نشُر في 3 سبتمبر 2013 http://is.gd/itjLjs

[٨٥] http://is.gd/GFLhBO

[٨٦] حسن عبد البر، "بالأسماء: البديل تنفرد بنشر استقالة جماعية لأكثر من 280 عضوا بالتحالف الشعبي"، موقع الموجز، بتاريخ 11 نوفمبر 2013، على الرابط التالي:
http://almogaz.com/news/politics/2013/11/11/1179884

أما الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي فلم يتناول برنامجه هذه الحقوق، ومع ذلك فإن أعضاء الحزب في الحكومة يدافعون عن الإجراءات التي تتخذها وزارة الداخلية منذ 3 يوليو أحيانا أو يمارسون نقدها على استحياء دون تغيير في سياستها.[٨٧]

سادسا: المواطنة والحريات العامة والفردية (حرية المعتقد-الأحوال الشخصية-.. الخ)

تؤكد برامج الأحزاب الثلاثة على مبدأ المواطنة والمساواة ودولة القانون فحزب التجمع يؤكد برنامجه على مبدأ المواطنة "ومن هنا فإن حزبنا يتمسك بالوحدة الوطنية ويدافع عنها ويتمسك بحق المصريين جميعا في المواطنة. وفى المساواة أمام القانون"، وضرورة "أن تبدأ الدولة بنفسها بمحو كل عوامل التفرقة في الممارسات الرسمية محوا تاما تحقيقا لمبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق بين جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بالوظائف أو بناء دور العبادة أو غيرها من الحقوق". كما يؤكد " على ضرورة إصدار " قانون جديد للأحوال الشخصية يتأسس على مبدئي العدل والمساواة كما أقرتها الشريعة السمحة وإصدار قانون جديد للأسرة يقوم على حماية جميع الحقوق لجميع أطراف الأسرة وسد الثغرات الموجودة بالقانون الحالي".

أما حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، فيؤكد برنامجه على "مبادئ الحرية والمساواة بين كل المواطنين. وعلى أن الحرية والمساواة هي الضمانة الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية ولتطور المجتمع المصري ولذلك من الواجب ضمان الحريات وحقوق المواطنة"، ويذهب خطوة أبعد للأمام إلى ضرورة مكافحة التمييز فيؤكد على " النضال ضد كافة أشكال التمييز بين الفئات المكونة للمجتمع المصري مثل أبناء النوبة والبدو ومساندة كفاحهم المشروع من أجل المساواة والعدل بسبب إهمال الحكومات المصرية المتعاقبة لهم في خططها التنموية، والاعتراف بكل روافد الثقافة المصرية إثراء لها وتقديرا لتنوع منابعها". يتناول برنامج الحزب "التأكيد على حرية العبادة لكل الطوائف الدينية، سواء كان ذلك من خلال ممارسة الشعائر الدينية أو إقامة دور العبادة أو الالتزام بزى ديني معين، وعدم التمييز ضد أي مواطن لممارسته أيا من هذه الحقوق، وكفالة حرية المواطنين في إقامة الأنشطة والجمعيات الدينية دون تدخل، التخلص من كل الإجراءات الإدارية التي تفتح الباب للتمييز بين المواطنين على أساس الدين مثل ذكر الانتماء الديني في بطاقات الهوية والمحررات الرسمية".

وكذلك يرى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أن " المواطنة: تقوم على أساس الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها كل المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو الثروة أو الانتماء السياسي أو الحزبي. كما تتأسس المواطنة على حق كل مصري في الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة مثل الأمن والتعليم والصحة بلا تمييز. كما تضمن المواطنة كل حقوق المشاركة السياسية للمصريين في الخارج. كما تسعى إلى تفعيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الاقتصاد كما في السياسة".

سابعا: النظام الاقتصادي والتنمية

تتباين مواقف أحزاب هذا التيار ما بين ما يمكن تسميته بـ"رأسمالية الدولة القائدة" والتي يتبناها حزب التجمع والذي يتبنى نظاما تقوم الدولة فيه على وضع خطة التنمية الشاملة "قيام الدولة بدور أساسي في مجال التخطيط لتطوير الاقتصاد الوطني وفى مجال ضبط السوق ومعالجة القصور في أدائه. والمزاوجة بين التخطيط وقوى السوق، مع الاحتفاظ بالقيادة للتخطيط لضمان تأمين الحركة السريعة المتواصلة صوب أهداف التنمية الوطنية المستقلة، وذلك بتخطيط المشروعات الاقتصادية والتشجيع على قيامها، والمشاركة فيها، وإدارة السياسات المالية، ومراقبة الحكومة لأداء بورصتي القاهرة والإسكندرية لتكون عاملا هاما في توظيف المدخرات وجذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار المباشر" ، ضرورة "وقف سياسة تحرير التجارة التي أدت إلى ركود الكثير من الوحدات الإنتاجية الخاصة والعامة على السواء، ومراجعة التعريفة الجمركية للحد من الاستيراد غير الضروري، وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة

[٨٧] محمد كساب، "زياد بهاء الدين: "قانون التظاهر" يقيد الحريات.. ويجب إصداره من برلمان مُنتخب"، موقع المصري اليوم بتاريخ30 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/2364381

غير المتكافئة، التخلص من سياسة الاعتماد المفرط على السوق، وذلك بإعطاء دور فاعل للتخطيط القومي الشامل ليكون له التأثير الأكبر في توجيه الاقتصاد، وذلك دون استبعاد آليات السوق في حل بعض المشكلات". وهو أقرب إلى موقف الأحزاب القومية.

وبين اقتصاد السوق الملتزم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي والذي يرى أن "التنمية الاقتصادية: تتحقق من خلال اقتصاد السوق الملتزم بالعدالة الاجتماعية وتشجيع الاستثمار المصري والأجنبي وفقا لاحتياجات تطور مصر وتحديثها، والقضاء على الاحتكار والفساد وتدعيم التعليم والبحث العلمي كركيزة أساسية لتقدم مصر. ووضع هدف خلق الوظائف والتشغيل كأولوية قصوى للسياسات الاقتصادية. كما تتحقق التنمية من خلال بناء دولة تنموية تحفز وتُنشط الاقتصاد وتشارك في ملكية وإدارة بعض الأصول وتضع قضية التنمية الاقتصادية في صدارة اهتماماتها" وهو أقرب لمواقف بعض الأحزاب الليبرالية كحزب الدستور والجبهة الديمقراطية مع اختلاف مفهومه عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عنهم جزئيا.

وبين الدعوة للاقتصاد الاشتراكي كما هو الحال بالنسبة لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي والذي يأتي في مقدمة برنامجه "يؤمن الحزب بأن الفكر الاشتراكي يحقق التوازن المطلوب بين الحرية والديمقراطية –حجر الزاوية في كل المجتمعات المتقدمة– والعدالة الاجتماعية التي كانت في صدارة مطالب الثورة المصرية".

والحق أن الثورة المصرية منذ اندلاعها رفعت مطالب أكثر يسارية من تلك التي ترفعها كثير من الأحزاب على اختلاف توجهاتها السياسية حتى أنه كانت هناك جمعة كاملة تحت عنوان" الفقراء أولا" [٨٨]، والشارع كان أكثر يسارية من برامج كل الأحزاب، والتي لم تستطع أن تبلور هذا في سياسات اقتصادية واجتماعية مغايرة لسياسات نظام مبارك.

وعن الموقف من الضرائب التصاعدية يؤكد حزب التحالف الشعبي الاشتراكي منذ مؤتمره التأسيسي الأول في أبريل عام 2013، على أهمية الضرائب التصاعدية على الدخل مع إقرار حد أدني 1500جم معفية من هذه الضرائب [٨٩] بينما اعتبر رفعت السعيد رئيس حزب التجمع إقرار الضرائب التصاعدية في مشروع دستور 2014 انتصارا للفقراء. [٩٠]وكذلك تؤكد مسودة برنامج الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ومواقفه على ضرورة فرض الضرائب التصاعدية على الدخل وإعادة هيكلة نظام الضرائب الحالي.[٩١]

ثامنا: العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تركز أحزاب هذا التيار على مفهوم العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول أنها تمتلك رؤية أكثر وضوحا عنهما من بقية الأحزاب الأخرى مع تركيز بعضهم على الحقوق النقابية والعمالية ك حزب التجمع والذي يؤكد في البيان رقم 7 من برنامجه الانتخابي على أنه "يناضل من أجل توفير حد أدنى عادل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية للعمال وتدعيم دورهم في المجتمع حماية للاستقرار الاجتماعي باعتبارهم القوى الرئيسية المنتجة والأكثر عددا والأشد فقرا وخاصة: ضرورة إقرار علاقات عمل عادلة تضمن حماية العاملين من الفصل التعسفي والحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي أقرتها الاتفاقات الدولية ووقعت عليها الحكومة المصرية وصدق عليها مجلس الشعب ومجلس الشورى،

---

[٨٨] والتي تم تنظيمها يوم الجمعة 8 يوليو 2011، لمزيد من التفاصيل حول مطالب جمعة الفقراء أولا، انظر http://is.gd/9Wl6d7

[٨٩] أحمد علام، "التحالف الشعبي" يرفض "قانون الضريبة" ويطالب بـ"ضرائب تصاعدية"، بوابة المصري اليوم بتاريخ 17 أبريل 2013، على الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/305220

[٩٠] عمرو عبد الراضي، "السعيد: إقرار الضرائب التصاعدية انتصار للفقراء"، البوابة نيوز بتاريخ 25 نوفمبر 2013، على الرابط التالي:
http://www.albawabhnews.com/233278

[٩١] محمد حماد، "5 أحزاب تطالب بضرورة تطبيق نظام الضرائب التصاعدية"، بوابة الأهرام الرقمي، بتاريخ 27 يوليو 2011، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=585471&eid=678

وضمان حد أدنى للأجور يكفى الاحتياجات الأساسية لمعيشة إنسانية، وتطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وعدم التمييز في شروط العمل بين الرجال والنساء. ويتطلب هذا كله إعادة النظر في قانون العمل الجديد الصادر سنة 2003 والذي يتضمن إهدارا شديدا لهذه الحقوق المستقرة لعمال مصر منذ سنوات طويلة".

بينما يتبني حزب التحالف مجموعة سياسات أكثر راديكالية يراها كفيلة بتحقيق العدالة الاجتماعية مثل: " رفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات إلى 1200 جنيه شهريا بالنسبة بمعدلات 2011، وتحديد حد أقصى للأجور لا يتجاوز 15 مثل الحد الأدنى، مع المراجعة السنوية لمستويات الأجور ورفعها وفقا لمعدلات التضخم، تطبيق إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الفئات محدودة الدخل، وإعادة هيكلة النظام الضريبي بتصفية ما ابتدعته الحكومات المتعاقبة من ضرائب غير مباشرة ورسوم يقع عبئها الأساسي على الفقراء ومتوسطي الحال وإلغاء الضرائب غير المباشرة الإضافية، وعمل نظام للضرائب التصاعدية على الدخل، مع فرض ضرائب تصاعدية على مظاهر الاستهلاك الترفي وتشديد العقوبات على المتهربين من الضرائب. إصلاح هيكل التعيينات في المؤسسات العامة والخاصة بحيث يضمن تثبيت العمالة المؤقتة وإلغاء العمل المؤقت في الأعمال التي لها صفة الديمومة، إلغاء قانون العمل الموحد 12 لسنة 2003 ووضع قانون جديد بعد حوار عمالي ونقابي موسع يحفظ حقوق العمال وفقا للمعايير الوطنية والدولية، إقرار نظام تأمين اجتماعي شامل يوجه للأسر المعدمة والتي تفتقد لعائل وللعمالة المؤقتة في حالة التوقف عن العمل، إقرار إعانة بطالة مربوطة بنظام لتوزيع العمالة وتوجيهها إلى الوظائف الشاغرة في القطاعين الخاص والعام بحيث لا تقل الإعانة عن خط الفقر، الإبقاء على الدعم للفقراء مع التأكيد على وصوله لمستحقيه من خلال اقتراح مجموعة من السياسات المبنية على دراسة تجارب الدول النامية الناجحة في هذا المجال".

بينما يبدو أن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي يغازل رجال الأعمال أحيانا ويقدم نفسه باعتباره وسطا بين اليمين واليسار فيتحدث برنامج الحزب عن "العدالة الاجتماعية: التي تضمن تكافؤ الفرص وتستهدف حد أدني للدخل وخدمة صحية سليمة وسكن مناسب وتعليم جيد لكل المصريين من خلال احترام قيمة العمل وزيادة عائده مما يضمن التوزيع العادل للموارد. كما تضمن العدالة الاجتماعية الحد من مركزية الدولة وتحقق التوزيع العادل للأموال العامة بين مختلف محافظات مصر". وقد أقر الحزب حدا أدنى للدخل وليس الأجر كما أقر حدا أقصى عالي جدا استثني منه أهم الهيئات التي يمكن أن تستهدف من مثل هذا القانون كالشرطة والقضاء والقوات المسلحة وبالتالي أفرغه من مضمونه.[٩٢]

ملاحظات ختامية:

- تبدو مواقف الأحزاب اليسارية في المجمل غير متسقة مع برامجها وإن كان ذلك بدرجة أقل من باقي التيارات وكذلك بدرجات متفاوتة فحزب التجمع والمصري الديمقراطي الاجتماعي أقرب لمواقف الأحزاب القومية بالذات فيما يتعلق بتمسكهم بقضايا هيبة الدولة وإنفاذ القانون والوقوف خلف مؤسسات الدولة والتي قامت الثورة من أجل إصلاحها، وكان للحزبين مواقف مختلفة منها قبيل الثلاثين من يونيه والتضحية بالتمسك بالمبادئ والحقوق في مواجهة الدولة الأمنية والتخاذل عن اتخاذ ردود فعل قوية تجاه الأجنحة الأمنية داخل الدولة بدعوى التخوف من عودة الإخوان، وهو تخوف مبالغ فيه خصوصا إذا كانت هذه القوى تقدم نفسها باعتبارها بديلا للإخوان والعسكر، وباستثناء موقف حزب التحالف الشعبي الاشتراكي والذي يرفض الكثير من أعضائه المشاركة في دعم السلطة الحالية أو حتى تبرير نزعتها الأمنية، ولكنه يواجه تحديا كبيرا باستقالات أعضائه المتتالية اعتراضا على قرارات ومواقف قياداته عندما يشعرون بالخروج عن برنامج وأهداف الحزب والتي وقفوا من أجلها ضد المجلس العسكري

[٩٢] حسن عبد الظاهر، "البرعي": الحد الأقصى للأجور لن يُطبّق على البنوك و"البترول""، موقع المصري اليوم بتاريخ 22 نوفمبر 2013، على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/2332031

ونظام الإخوان ويرفضون منهج الموائمات في التعامل مع مؤسسات الدولة والذي يتبعه كل من حزبي التجمع والمصري الديمقراطي الاجتماعي والذي لم يتجاوز في مواقفه فكرة كونه في المعارضة بعد.

- الأحزاب الثلاثة قائمة على تحالفات لم تضع ركائز يمكن البناء عليها أو مرجعيات يمكن الاحتكام لها، مما يهدد الكيان وهو ما يتضح من خلال الاستقالات الجماعية عقب كل أزمة سياسية تتطلب موقفا من الحزب وهو ما حدث في هذه الأحزاب الثلاثة أكثر من مرة سواء قبل الثلاثين من يونيه أو بعدها.
- يتفق حزبا التجمع والتحالف الشعبي في تبني دور أكبر للدولة مع اختلافهما في مفهومي العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويعد برنامج حزب التحالف الأكثر تميزا من بين برامج تلك الأحزاب من حيث استبطان فهم حقيقي لطبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكنه لم يجرب بعد كيف يمكنه نقل هذه المفاهيم إلى حيز التنفيذ، وبرغم طرحه آليات لذلك إلا أن ثمة شبكات مصالح قوية في الواقع المصري يجب أن تقدم الأحزاب في مجملها آليات لتفكيكها أو توفير آليات أخرى للتعامل معها قبل البدء بتنفيذ برنامج اقتصادي واجتماعي متميز.
- تعاني أحزاب هذا التيار كبقية التيارات من عقدة العيش في ظل النظم التسلطية ومن ثم تواجه تحديات داخلية وتنظيمية كبيرة تجعل مواقف أفرادها وقياداتها متباينة تجاه القضية الواحدة وهو ما يفسر الانشقاقات المتتالية وربما يسفر الموقف من دستور 2014 عن موجة استقالات جماعية من حزب كالمصري الديمقراطي الاجتماعي الذي لا تملك قياداته باعتبارها جزءا من ترتيبات 3 يوليو خيارا آخر غير الدعوة إلى التصويت بنعم عليه.

الخاتمة

بالإضافة إلى العديد من السمات التي يمكنا تبينها فيما يخص توضح برامج الأحزاب ومواقفها التي تناولتها هذه الدراسة، إلا أنه كذلك هناك العديد من الاستنتاجات التي يمكننا الخروج بها فيما يخص التصنيف التقليدي لهذه الاحزاب سواء بين أحزاب قديمة أو جديدة، أو من حيث التيارات التي تنتمي لها.

- الأحزاب القديمة: برامجها أضعف ومواقفها أكثر مساندة لأجهزة الدولة.
- الأحزاب الجديدة: برامج أفضل لكن بها ارتباك في المواقف وضعف في التنظيم.
- التيارات: تنوع بين التيارات قد يدفع لنقل حزب من تيار إلى أخر.
- الاحزاب: التجانس ضعيف بسبب إشكالية الوافدين الجدد والذهنية القديمة.
- البرامج: غير متكاملة وفيها من الإنشاء الكثير فهي أقرب من اعلانات المبادئ منها برامج.
- المواقف: بها قدر كبير من الارتباك نتاج المصلحة والاستقطاب (خاصة من اختبروا في السلطة).

أما القضايا محل التحليل في هذه الدراسة فسنجد ان برامج الأحزاب ومواقفها توضح أن القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية هي الأبرز حيث أنها حاضرة في براج كافة الأحزاب والاستجابة للقضايا المرتبطة بها أكثر من القضايا الأخرى بل نستطيع أن نقول أنها شغلت المساحة الأوسع من جدل الأحزاب ما بعد الثورة المصرية، كما أن درجة الاتفاق فيها على مستوى البرامج مرتفعة وإن قلت على مستوى المواقف لكن بدرجة لا تمنع بناء توافق بين الأحزاب حولها. أما القضية الأضعف فهي المتعلقة بإصلاح مؤسسات الدولة والغياب الواضح لبرنامج للعدالة الانتقالية فيما تقدمه هذه الأحزاب وجاءت معظم هذه المبادرات من منظمات المجتمع المدني. كما أنه كان هناك شبه اجماع فيما يخص إصلاح القضاء على تبني مشروع تيار استقلال القضاء في البرامج، إلا أنه يبدو أن كل الأحزاب التي تم اختبارها في السلطة منذ يناير 2011 وحتى الآن وعلى مستوى المواقف غير راغبة أو غير قادرة على العمل على هذا الملف بشكل جاد.

ولا يخفي على أي متابع على الساحة أن قضية طبيعة الدولة وخاصة الهوية هي الأكثر طغيانا خلال هذه الفترة، بل أنها قد شكلت مصدرا للاستقطاب تبنته الأحزاب الدينية التي ترى فيه مصدرا لقوتها، وانجرت له أحزابا من تيارات مختلفة عندما لم تجد رؤى وبرامج جادة تقدمها للتغيير المنشود بعد الثورة المصرية، فمثل هذا الاستقطاب غطاء ملائما لعملها تخفي ورائه ضعف قدراتها. وفي هذا الإطار تم استخدام قضية حرية الرأي والتعبير فرغم أن برامج مختلف الأحزاب تتناولها بشكل إيجابي، إلا أنها مثلت آداة يستخدمها كل طرف للتعبير عن رأيه ويحرم الأطراف المخالفة له منها تحت حجج الأمن القومي أو محددات الشريعة أو المصلحة العامة، وغيرها من العبارات المطاطة التي ورثوها عن النظم القمعية. وهو ما ينطبق إلى حد كبير فيما يخص قضية المواطنة فالكل يقرها لكن عند الدخول في التفاصيل والمواقف العملية هناك مفاهيم واضحة للتمييز تظهر في مختلف التيارات خاصة الأحزاب ذات المرجعية السلفية، ولكن خارجها كذلك نرى رفض الأحزاب لمفهوم التمييز الإيجابي أو الكوتة ظاهرة بارزة وعابرة لمختلف التيارات.

قضية التنمية والإصلاح الاقتصادي تعد الأكثر تنوعا من حيث الرؤى التي تقدمها الأحزاب المختلفة، وحتى من داخل ذات التيار كما رأينا في أحزاب مثل مصر القوية من التيار الإسلامي أو الدستور من التيار الليبرالي أو المصري الديمقراطي الاجتماعي من اليسار، فرغم أنهم يطرحون أنفسهم كجزء من هذه التيارات إلا إننا نلاحظ تميزا واضحا لهم عن أفكار تياراتهم التقليدية. وتظل قضية العدالة الاجتماعية الأقل تبلورا، رغم أن مختلف الأحزاب ترفع شعارها لمواكبة شعارات الثورة، ولكن في الحقيقة الغالبية من الأحزاب ترفعها كشعار بلا مضمون حقيقي يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

إن الصراع السياسي في الساحة المصرية ما بعد ثورة يناير يعد المحرك الأساسي للعمل الحزبي أكثر بكثير من الرغبة في إحداث تغيير حقيقي في بنية المجتمع والنظام السياسي الذي أوصل للانفجار الذي حدث في يناير، وأبرز دليل هو التوافق الكبير في رؤى الأحزاب حول الاصلاحات الدستورية على مستوى البرامج، والذي أثبتت الخبرة عبر دستور 2012 ودستور 2014 أن هذه الرؤى ما هي إلا حبرا على ورق وأنه عند التنفيذ يكون الحاكم الأساسي المصالح الحزبية الضيقة ومؤسسات الدولة التي تبدو ما زالت اللاعب الرئيسي في الساحة السياسية المصرية.

هذه الوضعية تشير إلى أن خريطة الأحزاب المصرية ليست مكتملة وأنها ما زالت في إطار التكوين وأن الفترة القادمة ستشهد بالضرورة اختفاء أحزاب وظهور أخرى سواء جديدة أو من خلال اندماجا بين أحزاب على الساحة بالفعل، وأن هذه الاندماجات في المستقبل القريب قد تنصب على أحزاب التيار الواحد وذلك بسبب حالة الاستقطاب الموجودة على الساحة، ولكن مع خفوتها والسير في المسار السياسي الديمقراطي فالتنوعات الحادة داخل ذات التيار قد تشير إلى تحالفات أو حتى أحزاب جديدة تتخطى حدود التيار الواحد لتبني على برنامج إصلاحي حقيقي كتلا سياسية جديدة، ودعونا نقول أن هذا هو السيناريو المتفائل، وأن هناك سمة سيناريو آخر متشائم. يقوم السيناريو الثاني على فكرة توحد أحزاب وأفراد تتخطى التيار الواحد تحت رعاية مؤسسات الدولة وتمثل شبكة المصالح الحاكمة في مصر لتمثل حزب وطني جديد يكون ظهير النظام السياسي خلال البرلمان المصري القادم. أي أن العلاقة بين تطور الأحزاب في مصر والتطور الديمقراطي ليست علاقة طردية من اتجاه واحد كما يحلوا للبعض تصويرها بأن تطور الأحزاب السياسية سيؤدي إلى تحقيق مزيد من التطور الديمقراطي في مصر، والذي يقودنا إلى حجة واحدة كلما شهد المسار الديمقراطي تعثرا وهو أن الأحزاب في مصر ضعيفة، إنما تطور الأحزاب مرتبط هو الآخر بالتطور الديمقراطي والمسار المرتبط به على أرض الواقع أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية تبادلية كل منهما يغذي الأخر وأي إخفاق أو تعثر في أحدهما يؤثر سلبا في مسار الأخر.